



أداء قطاع الصناعة في أسواق المال الخليجية من منظور النسب المالية

المحتويات

رقم الصفحة

مؤشرات النسب المالية

20 - 5	نسب السيولة (%)	1
5	نسبة التداول (%)	1-أ
10	نسبة التداول السريعة (%)	1-ب
15	نسبة النقدية (%)	1-ج
20	صافي رأس المال العامل	1-د
40 - 25	نسب الربحية (%)	2
25	هامش الربح	2-أ
30	نسبة صافي الأرباح إلى المبيعات (%)	2-ب
35	نسبة العائد على الاستثمار (%)	2-ج
40	نسبة العائد على حقوق الملكية (%)	2-د
65 - 45	نسب النشاط (%)	3
45	متوسط فترة التحصيل	3-أ
50	معدل دوران المخزون	3-ب
55	معدل دوران المدينون	3-ج
60	معدل دوران الأصول الثابتة	3-د
65	معدل دوران الأصول	3-هـ
80 - 70	نسب الاستثمار (%)	4
70	نصيب السهم من الأرباح المحققة (%)	4-أ
75	نصيب السهم من الأرباح الموزعة (%)	4-ب
80	نسبة التوزيعات النقدية (%)	4-ج
104 - 85	نسب المديونية (%)	5
85	نسبة الالتزامات إلى الأصول (%)	5-أ
90	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية (%)	5-ب
95	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (%)	5-ج
100	معدل تغطية الفائدة (%)	5-د
105	جدوال النسب المالية	

المقدمة

يسر المركز الإحصائي الخليجي أن يصدر عدده الأول من هذه السلسلة من التقارير التحليلية الإسبوعية، والتي تهدف إلى قياس الأداء المالي لكافة المؤسسات المقيدة في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون من خلال تحليل كافة التقارير والبيانات المالية المتاحة من منظور النسب المالية، وتوفير اكبر قدر ممكن من البيانات والنسب المالية ذات المدلول المُعِّبر عن حقيقة الموقف المالي لهذه المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها، ولتعزيز دورها في تحقيق استقرار مستدام على اقتصاديات الدول الأعضاء.

ويتضمن التقرير الإسبوعي تحليلًا لمجموعة واحدة من مجموعات النسب المالية الرئيسية والنسب الفرعية المكونة لها عن أداء نشاط قطاع اقتصادي واحد لكافة أسواق المال الخليجية، وتشتمل النسب المالية على عدد (5) مجموعات رئيسية نستعرضها على التوالي:

- 1- نسب السيولة
- 2- نسب الربحية
- 3- نسب النشاط
- 4- نسب الاستثمار
- 5- نسب المديونية

وتنقسم مراحل التحليل إلى ثلاثة مستويات على النحو التالي:

- **مستوى السوق**: تحليل داخلي لأداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة داخل كل دولة.
- **مستوى القطاع**: تحليل أداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة لكل دولة مقارنةً بمتوسط أداء القطاع الخليجي
- **التحليل العام للقطاع**: تحليل أداء القطاع للأسواق المالية الخليجية السبعة كتكتل اقتصادي واحد.

ويمكن الإطلاع على المعلومات الوصفية والتفصيلية لدراسة أداء القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجية من خلال الروابط :

المعلومات الوصفية :

<https://www.gccstat.org/en/center/docs/publications>

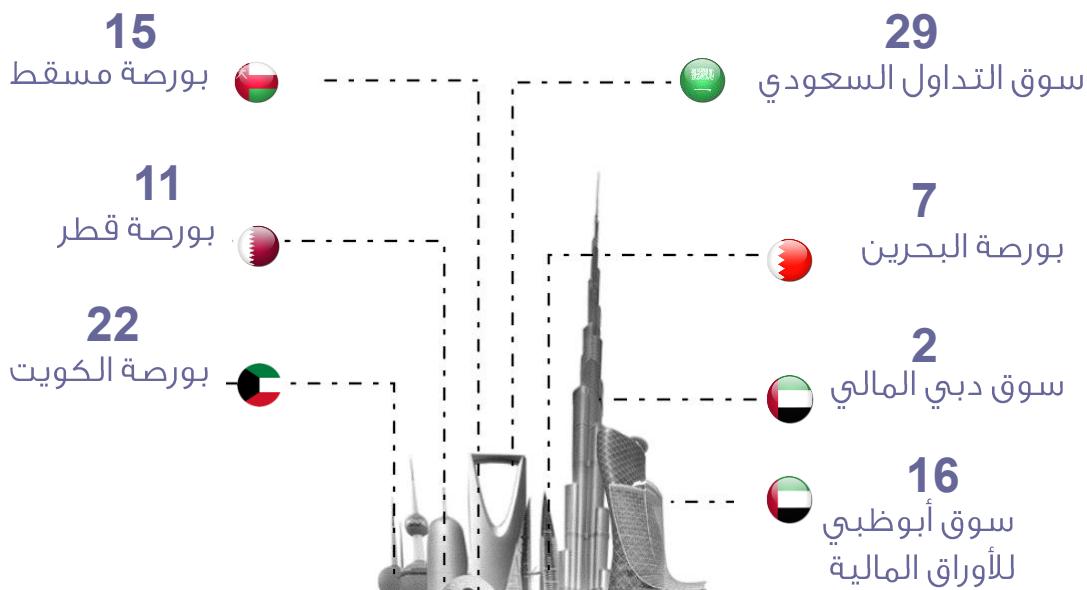
الدراسات التفصيلية :

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/analytical-study>



اجمالي عدد مؤسسات قطاع الصناعة التي تم تحليل بياناتها المالية المتاحة

(102) مؤسسة



نسبة السيولة

أ: نسبة التداول (%)

الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة





سلبي

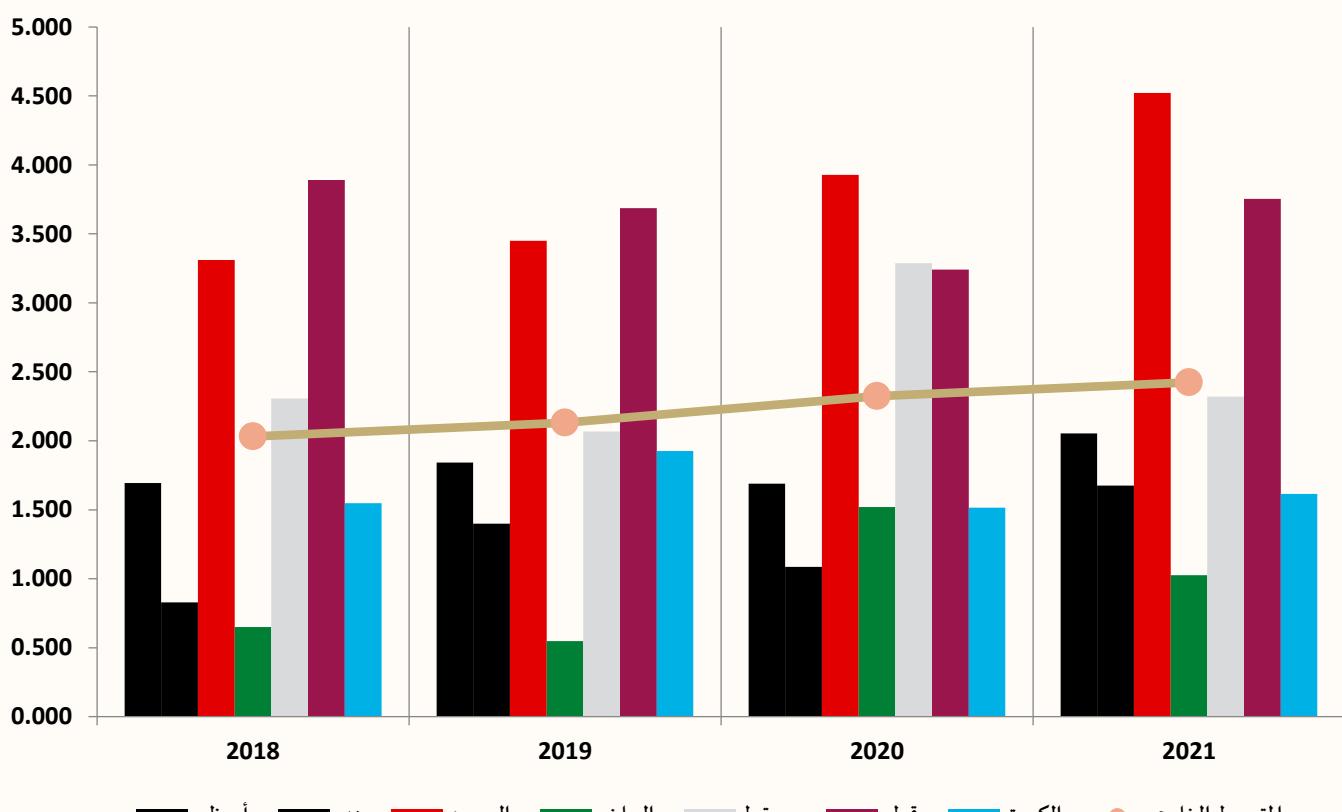
ايجابي

التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق خلال الأعوام إلا أن انخفاضها عن متوسط أداء القطاع من منظور عام في أربعة أسواق يعبر عن ضعف قدرة المؤسسات المقيدة في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة، وبالتالي حجم أصولها المتداولة يضعها في وضع غير مستقر.



متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م حتى 2021م

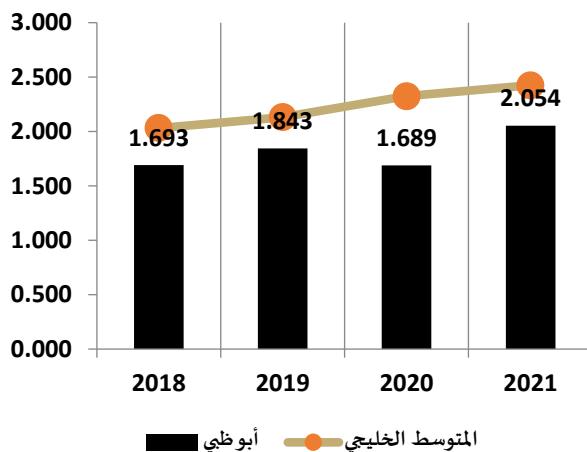


 سلبي

 ايجابي

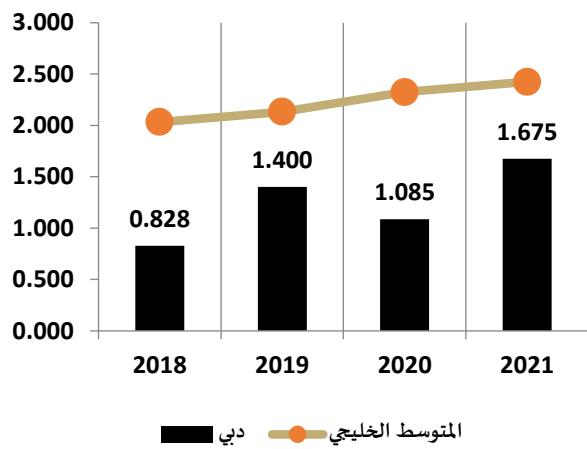
تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية



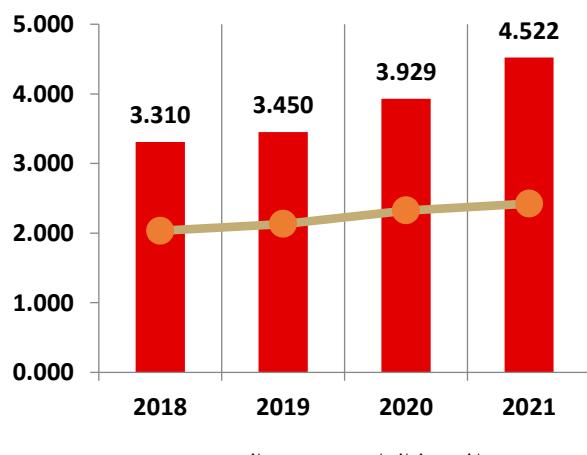
متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في سوق

دبي المالي



متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في بورصة

البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة، ودلّ ذلك على عدم مقدرتها من مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئة، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى تسهيل أية أصول ثابتة أو الحصول على قروض جديدة.

2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة، ودلّ ذلك على عدم مقدرتها من مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئة، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى تسهيل أية أصول ثابتة أو الحصول على قروض جديدة.

3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: تناقص قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة، ودلّ ذلك على عدم مقدرتها من مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى تسهيل أية أصول ثابتة أو الحصول على قروض جديدة.

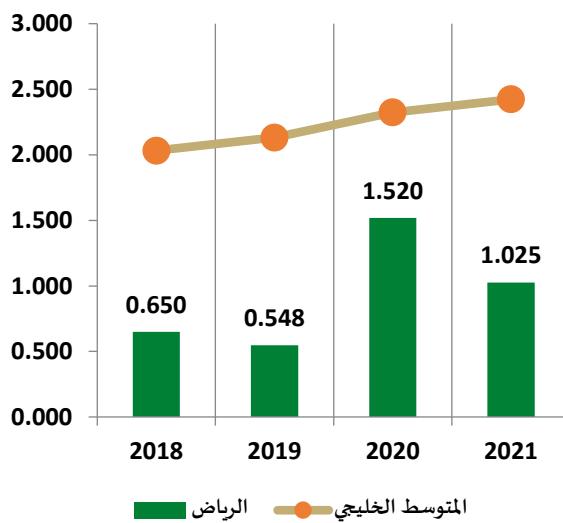
سلبي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في سوق

التداول السعودي



4. سوق التداول السعودي:

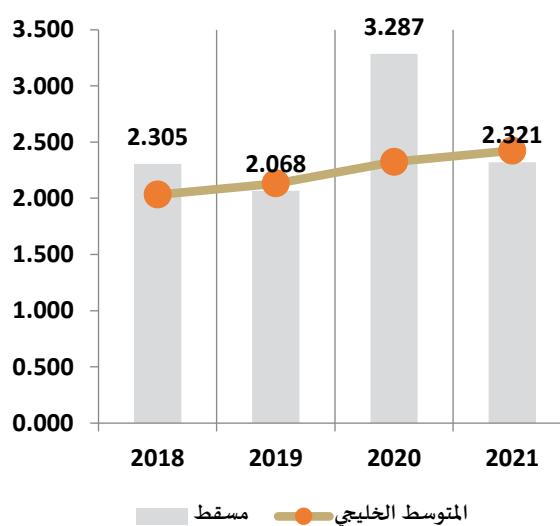


مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة، ودلّ ذلك على عدم مقدرتها من مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئة، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى تسليم أية أصول ثابتة أو الحصول على قروض جديدة.

متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في بورصة

مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة.



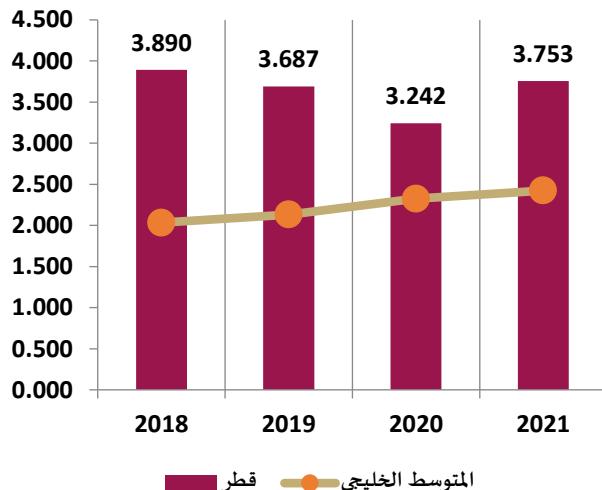
سلبي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في بورصة

قطر



6. بورصة قطر:

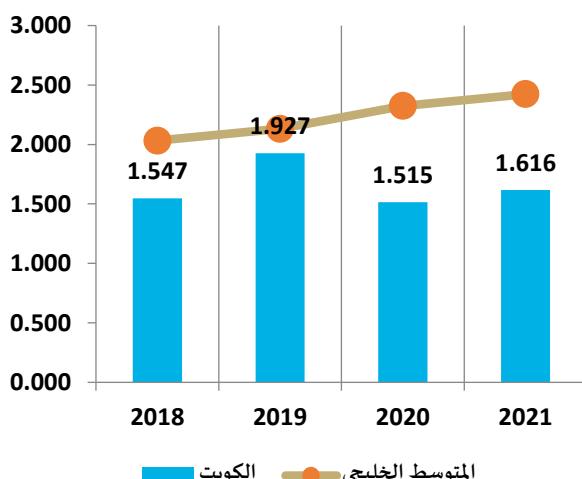


مستوى السوق: يشير استقرار النسبة خلال الأعوام إلى حد ما مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة.

متوسط نسبة التداول لشركات الصناعة في بورصة

الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني بأن حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.

١ نسب السيولة

ب: نسبة التداول السريعة (%)

(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة





سلبي

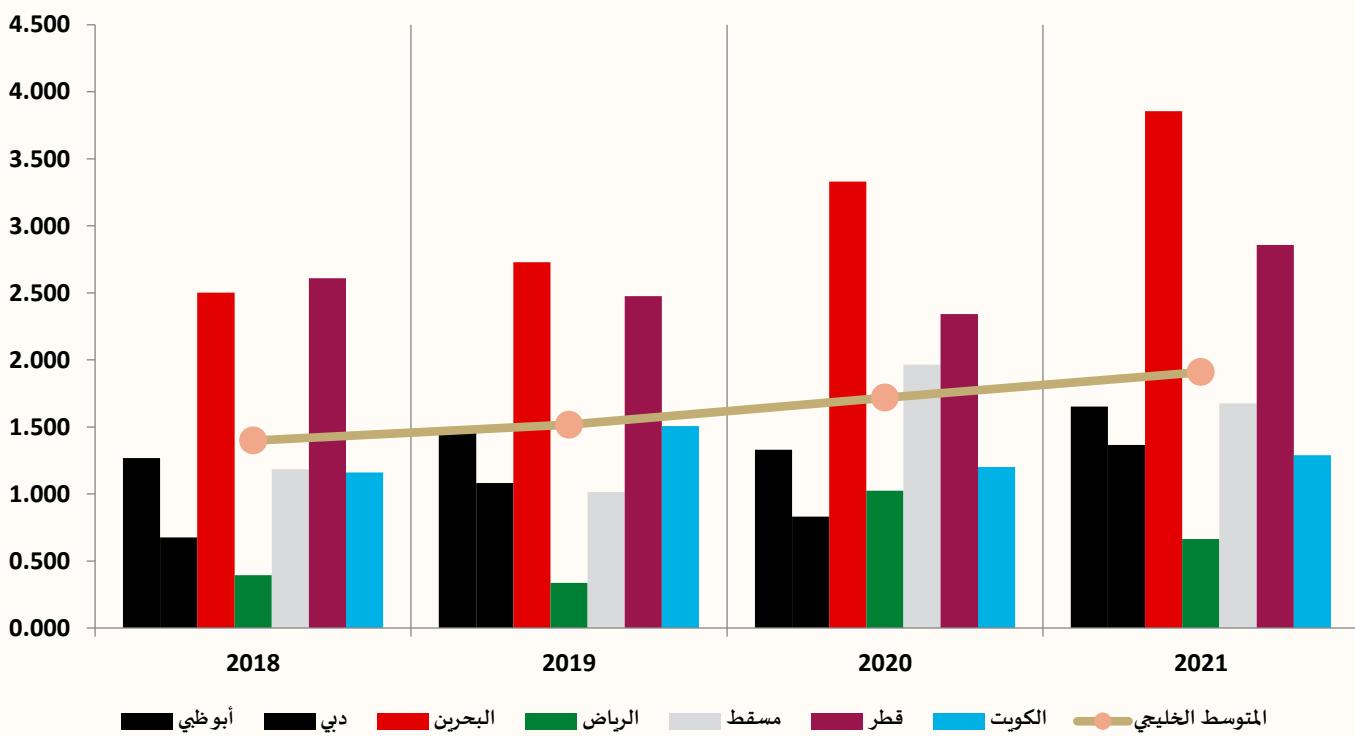
ايجابي

التحليل العام للقطاع:



انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع من منظور عام في خمسة أسواق يعبر عن ضعف قدرة المؤسسات المقيدة في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة وبالتالي يضع حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لبيانات الإحصاءات 4,3,2,1 ضمن المرفقات)

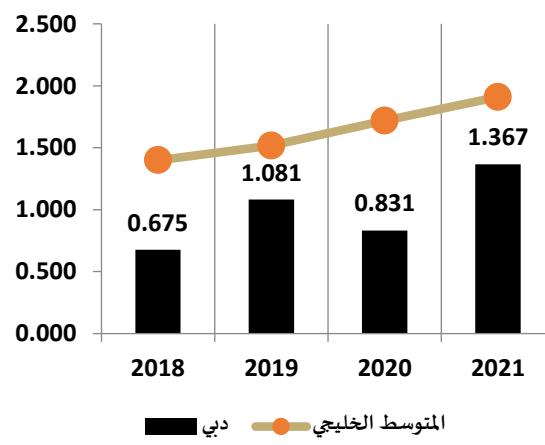
سلبي

أيجابي

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة
في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة
في سوق دبي المالي



متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة
في بورصة البحرين



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2019م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات داخل القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف قدرة المؤسسات داخل القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.



سلبي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة
في سوق التداول السعودي

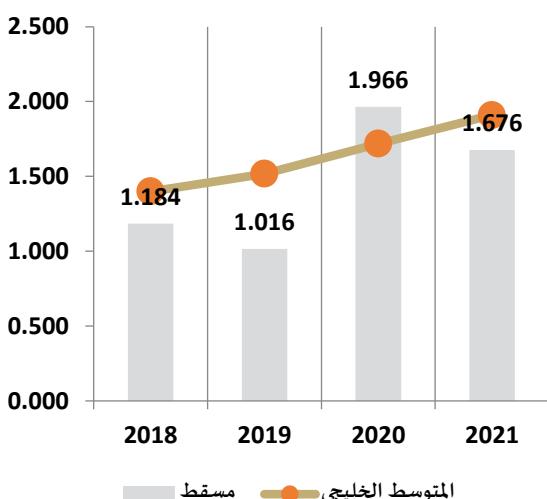


↓ 4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف قدرة المؤسسات داخل القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة
في بورصة مسقط



↓ 5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2020 إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات داخل القطاع من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.



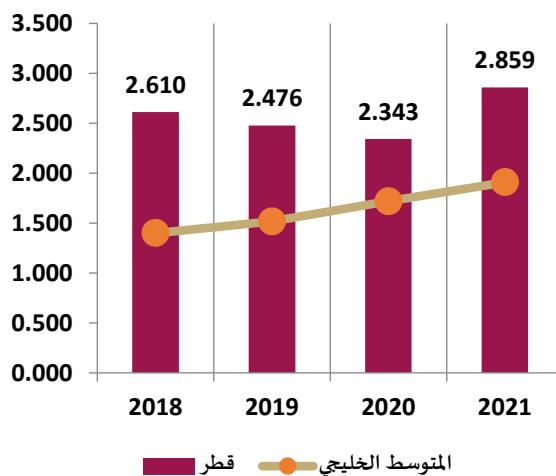


سلبي

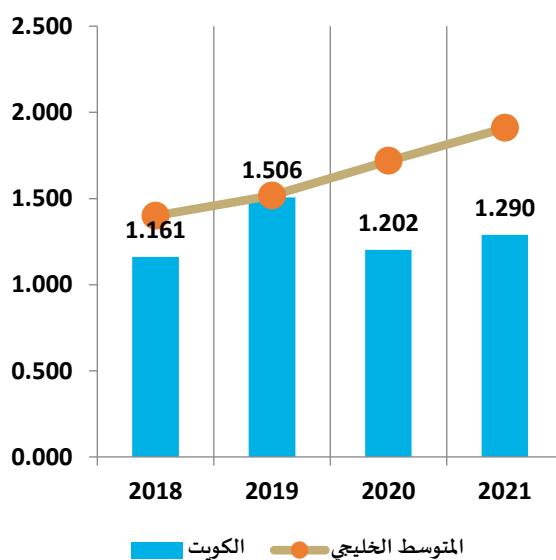
ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة في بورصة قطر



متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الصناعة في بورصة الكويت



6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: يشير التذبذب في النسبة خلال الأعوام إلى عدم استقرار أداء المؤسسات، مما يدل على عدم قدرتها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

نسبة السيولة ج: نسبة النقدية

الأصول المتداولة النقدية ÷ الالتزامات المتداولة





سلبي

ايجابي

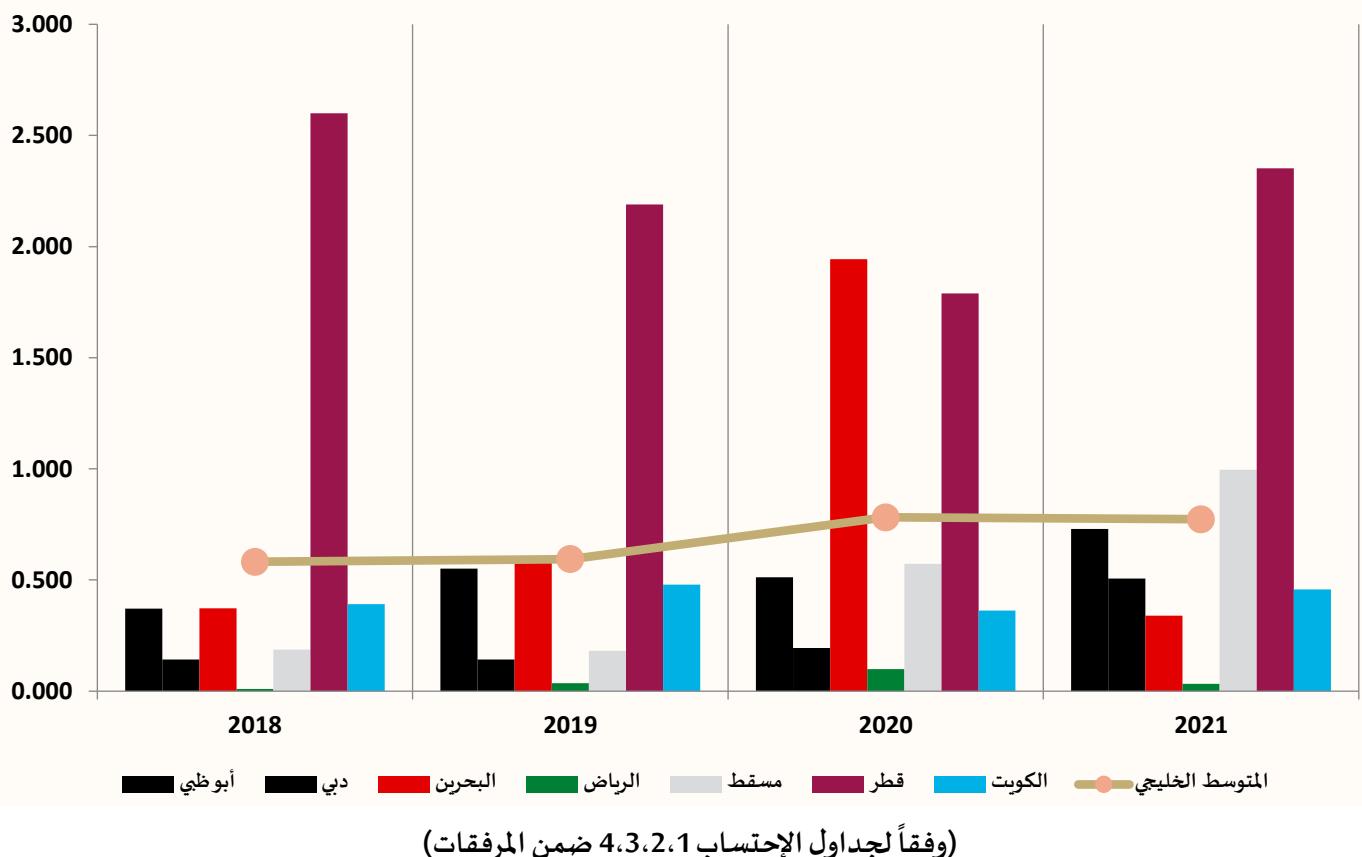
↓ التحليل العام للقطاع:

انخفاض نسبة النقدية في خمسة أسواق عن متوسط أداء القطاع من منظور عام يعبر عن عدم قدرة المؤسسات المقيدة في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها النقدية المتداولة والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة، بالرغم من ارتفاع قدرتها في سوقين إلا أن حجم أصولها النقدية المتداولة يضعها في وضع غير مستقر.



متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من

2018 م حتى 2021 م



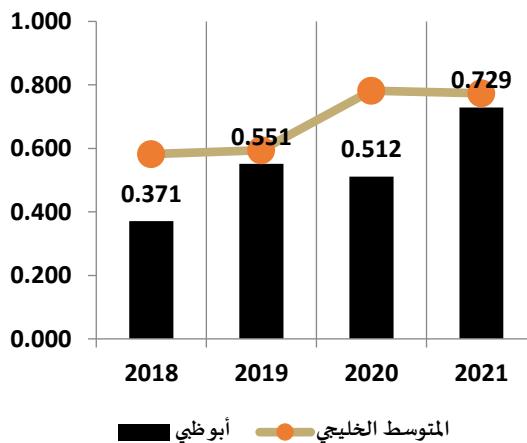
 سلي

 ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

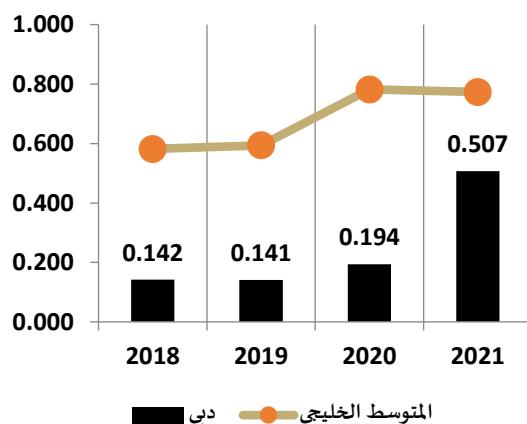
متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في

سوق أبو ظبي للأوراق المالية



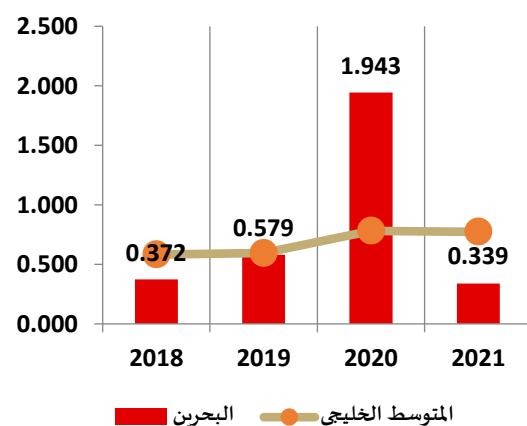
متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في

سوق دبي المالي



متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في

بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في عامي 2018م، 2021م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

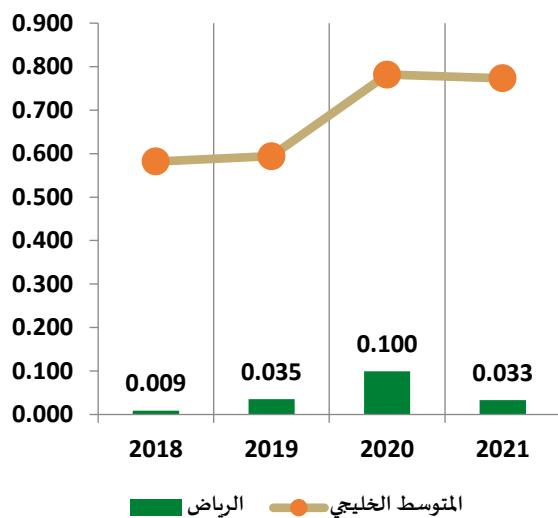


سلبي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي

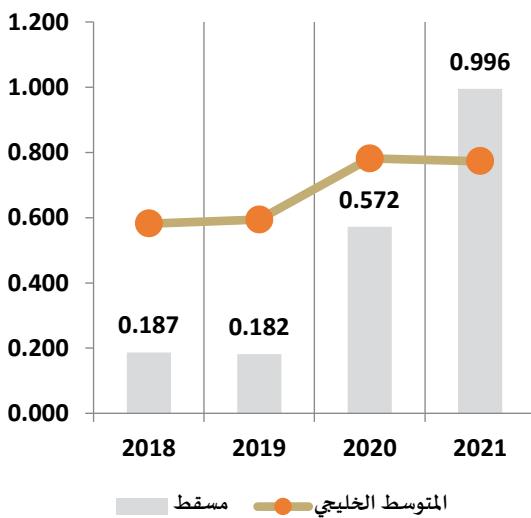


4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م، إلا أن انخفضها خلال الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

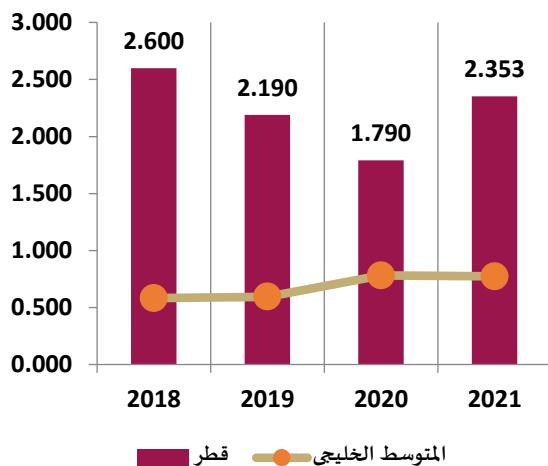


 سلي ↓

↑ ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في بورصة قطر



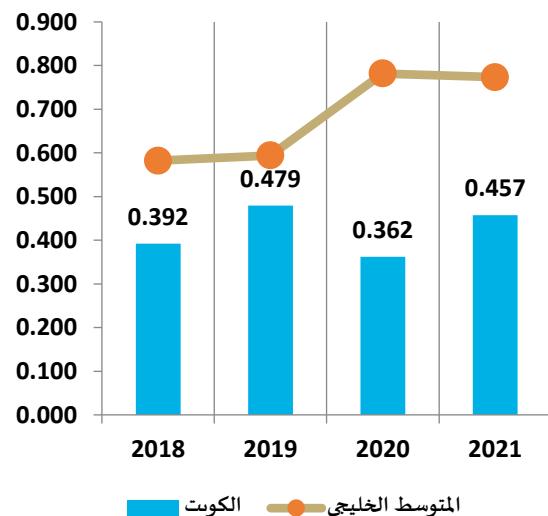
6. بورصة قطر: ↑



مستوى السوق: ↓ يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: ↑ يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

متوسط نسبة النقدية لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع يشير إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

١ نسب السيولة د: صافي رأس المال العامل

الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة





سلبي

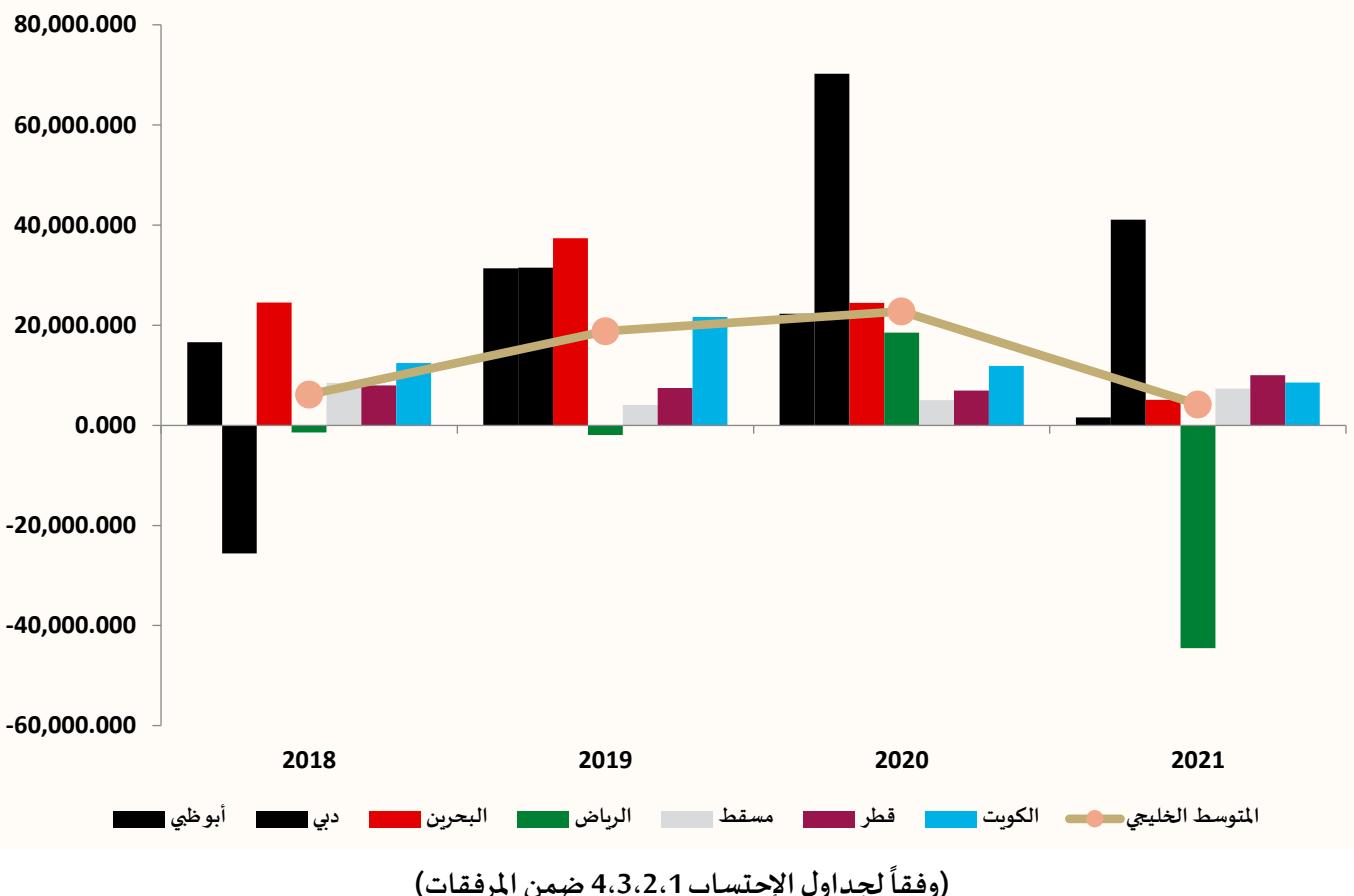
ايجابي

↑ التحليل العام للقطاع:



ارتفاع صافي رأس المال العامل في ستة أسواق على مستوى القطاع من منظور عام يعبر عن قدرة المؤسسات المقيدة في القطاع من سداد التزاماتها في الأجل القصير نظراً لتزايد قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها المتداولة والتي يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة، بالرغم من انخفاض قدرتها في سوق واحد إلا أن حجم أصولها المتداولة يضعها في وضع مستقر.

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م

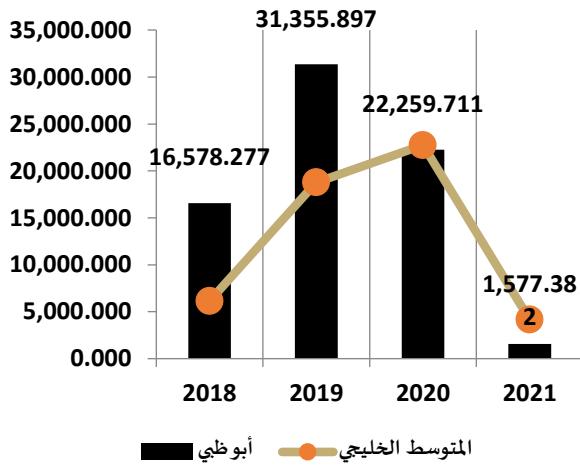


 سلبي

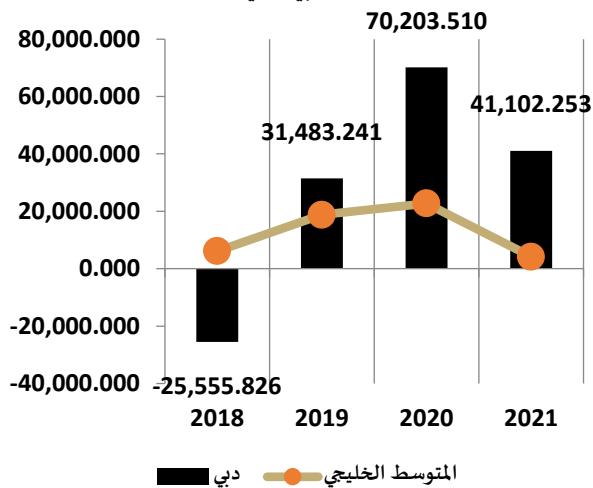
 ايجابي

تحليل تغير صافي رأس المال على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

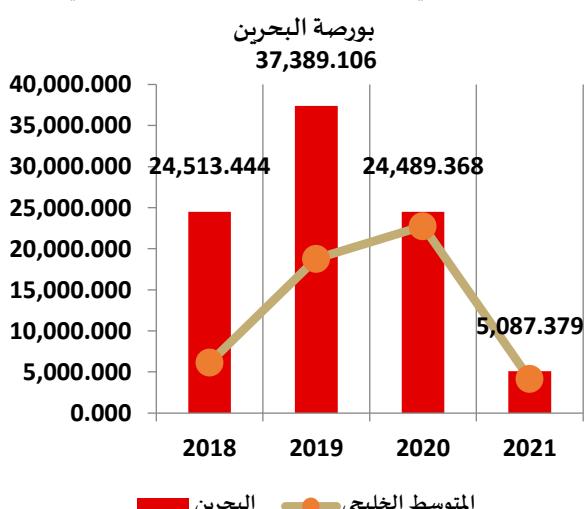
متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق:  تذبذب صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً للتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع:  بالرغم من انخفاض صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن ارتفاعه خلال الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً للتزايد قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها المتداولة.

2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق:  تذبذب صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً للتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع:  بالرغم من انخفاض صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً للتزايد قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها المتداولة.

3. بورصة البحرين:



مستوى السوق:  تذبذب صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً للتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع:  يشير ارتفاع صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً للتزايد قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها المتداولة.

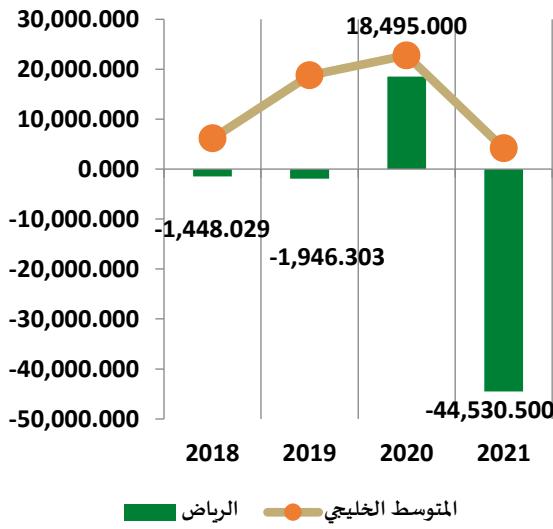


سلبي

ايجابي

تحليل تغير صافي رأس المال على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي

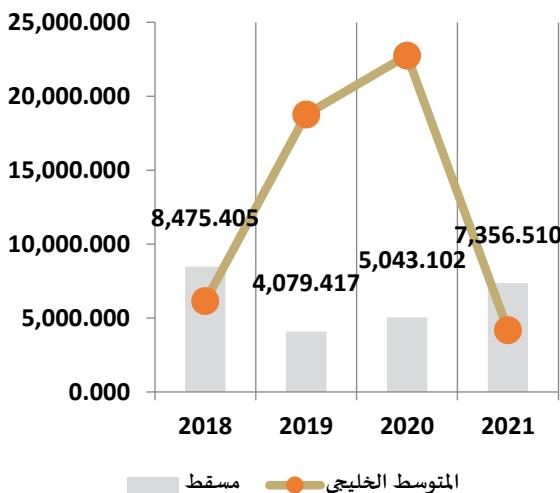


4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: انخفاض صافي رأس المال العامل خلال الأعوام يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع صافي الرأس المال العامل مع عدم وصوله إلى متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، وبالتالي يتضح من ذلك تراجع قيمة صافي الرأس المال ب بصورة متزايدة.

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: تذبذب صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض صافي الرأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع في عامي 2019 و 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها المتداولة.



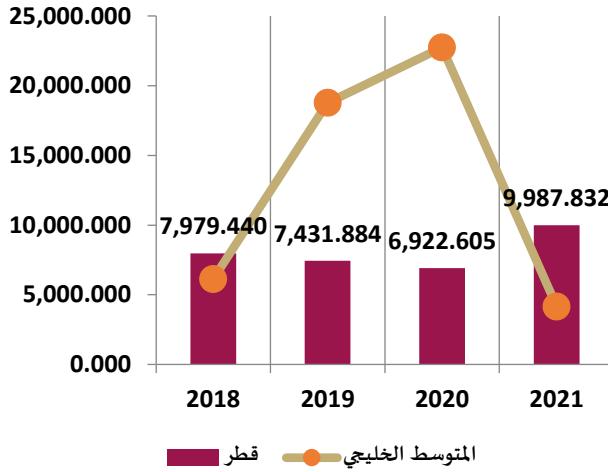


سلبي

ايجابي

تحليل تغير صافي رأس المال على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في بورصة قطر



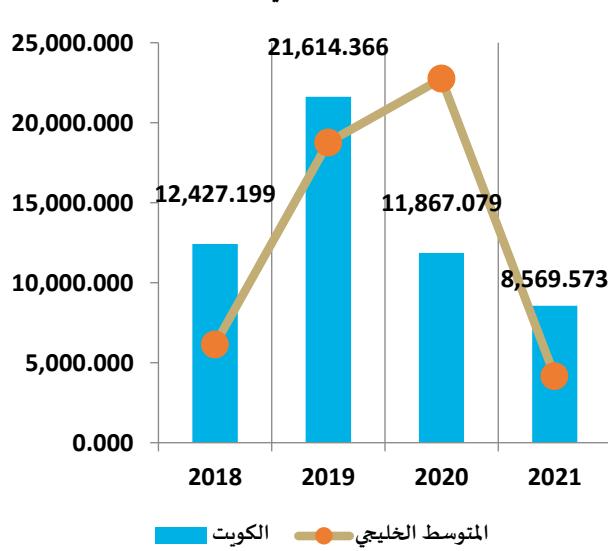
6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير استقرار صافي رأس المال العامل خلال الأعوام مع ارتفاعه في العام 2021م إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها المتداولة عن قيمة التزاماتها المتداولة.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع في عامي 2019م، 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها المتداولة عن قيمة التزاماتها المتداولة.

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: تذبذب صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض صافي رأس المال العامل في عام 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها المتداولة.

نسب الربحية

أ- هامش الربح

مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

2





▼ سلبي

▲ إيجابي

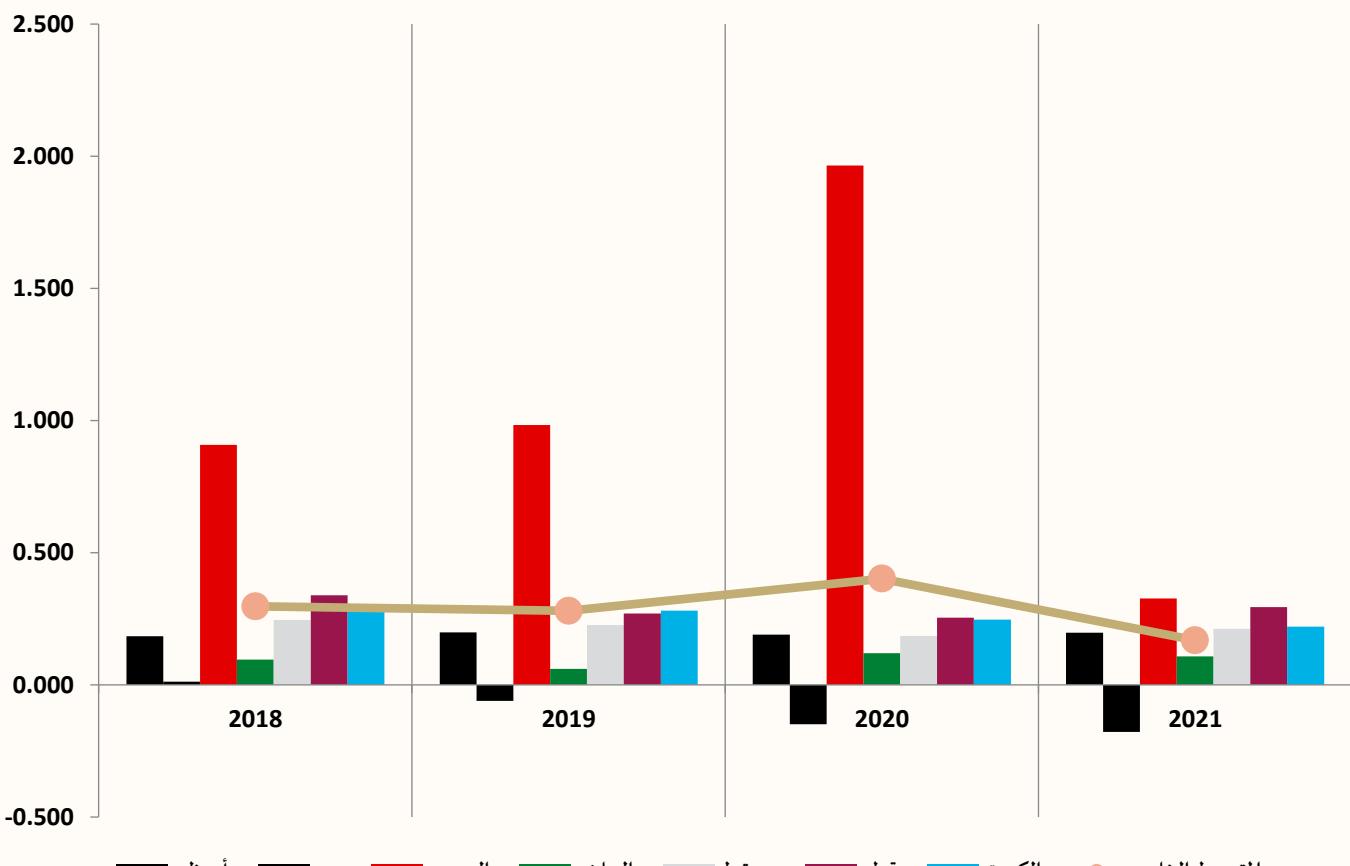
▼ التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق، إلا أن انخفاضها في الأسواق الأخرى خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في إتباع سياسات جيدة تمكّنها من تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة.



متوسط هامش الربح لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من

2018م وحتى 2021م



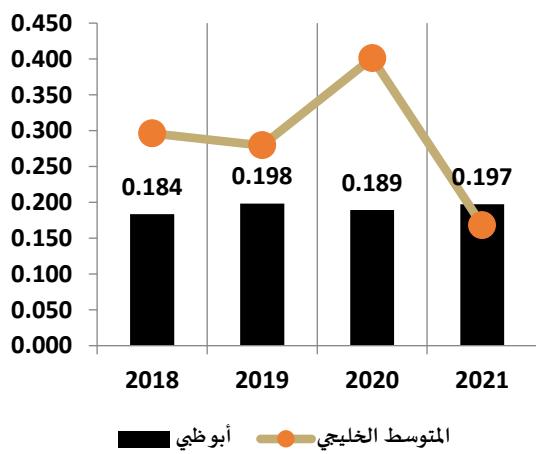
(وفقاً لجدار الإحصاء 3.2.1، ضمن المرفقات)

 سلبي

أيجابي

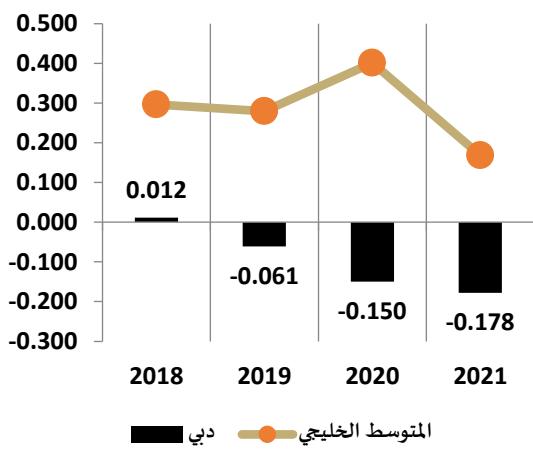
متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في سوق

أبو ظبي للأوراق المالية



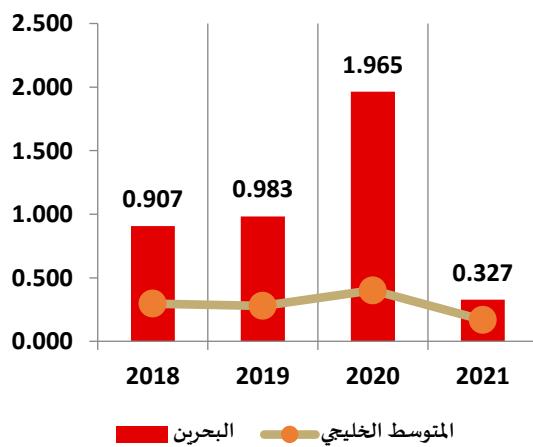
متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في سوق

دبي المالي



متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في

بورصة البحرين



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق:  يشير استقرار النسبة خلال الأعوام إلى كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق أرباح في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة

مستوى القطاع:  بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021 إلا أن أداء المؤسسات كان منخفضاً خلال الأعوام الأخرى، مما يدل على ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق:  يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

مستوى القطاع:  يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد يكون ذلك ناتج عن انخفاض في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

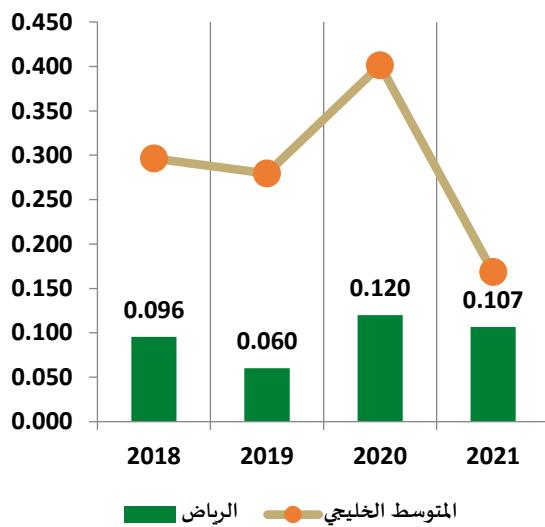
سلبي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في سوق

التداول السعودي



4. سوق التداول السعودي:

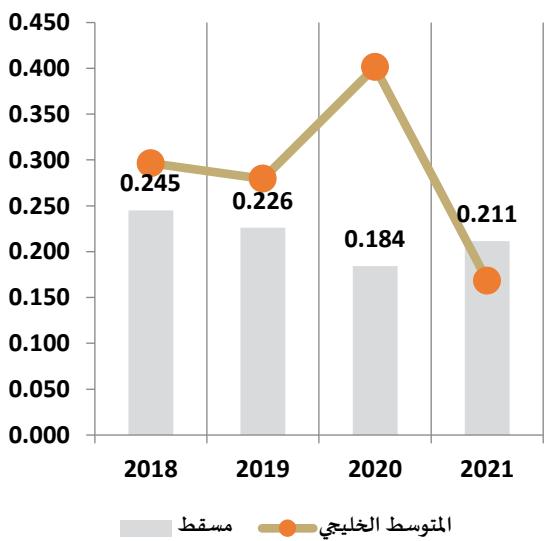


مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في بورصة

مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

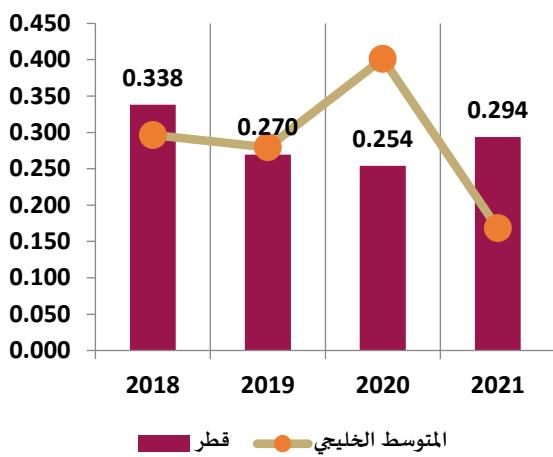
مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2021، إلا أن أداء المؤسسات كان منخفضاً خلال الأعوام الأخرى، مما يدل على ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

سلبي

أيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في بورصة قطر



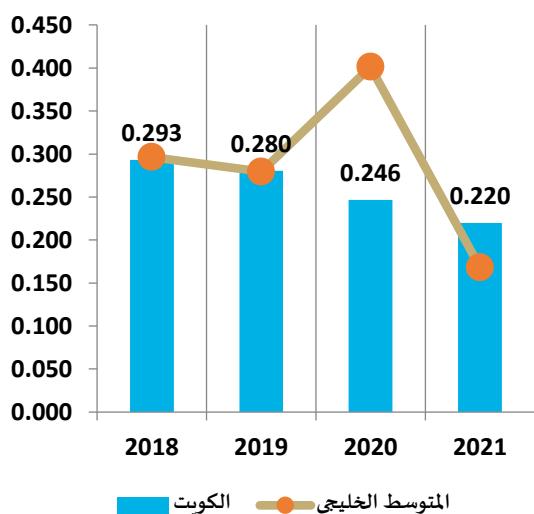
6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة إلى حدٍ ما من عام لآخر إلى كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد يكون ذلك ناتج عن انخفاض في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

متوسط هامش الربح لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة إلى حد ما خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد تكون الأسباب ناتجة عن ارتفاع مبالغ فيه في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في عامي 2018م، 2020م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد يكون ذلك ناتج عن انخفاض في التكاليف التشغيلية (تكاليف الخدمات المقدمة أو في تكاليف العمالة المباشرة).

نسب الربحية

بـ-نسبة صافي الربح إلى المبيعات

صافي الربح ÷ صافي المبيعات





سلبي

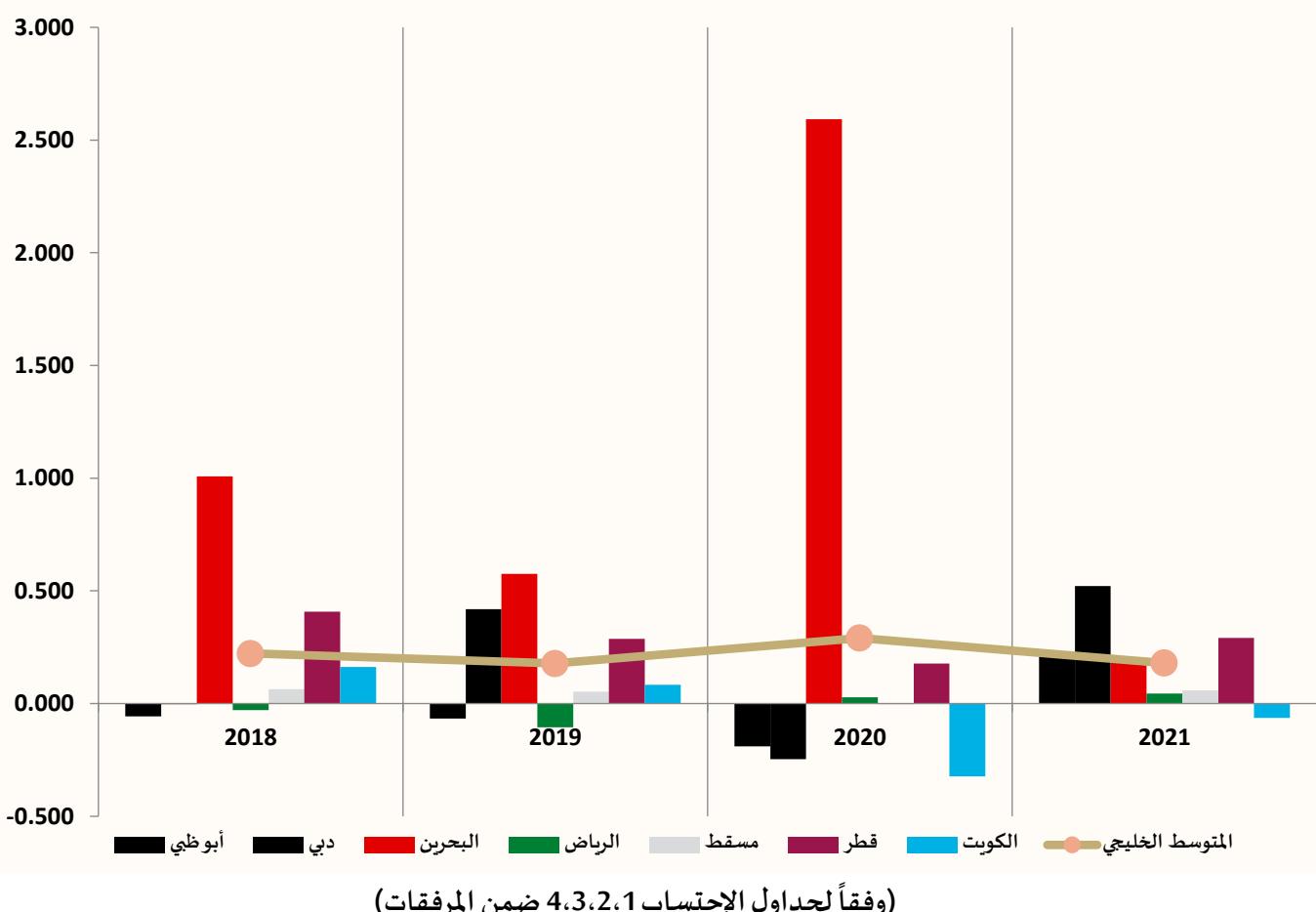
ايجابي

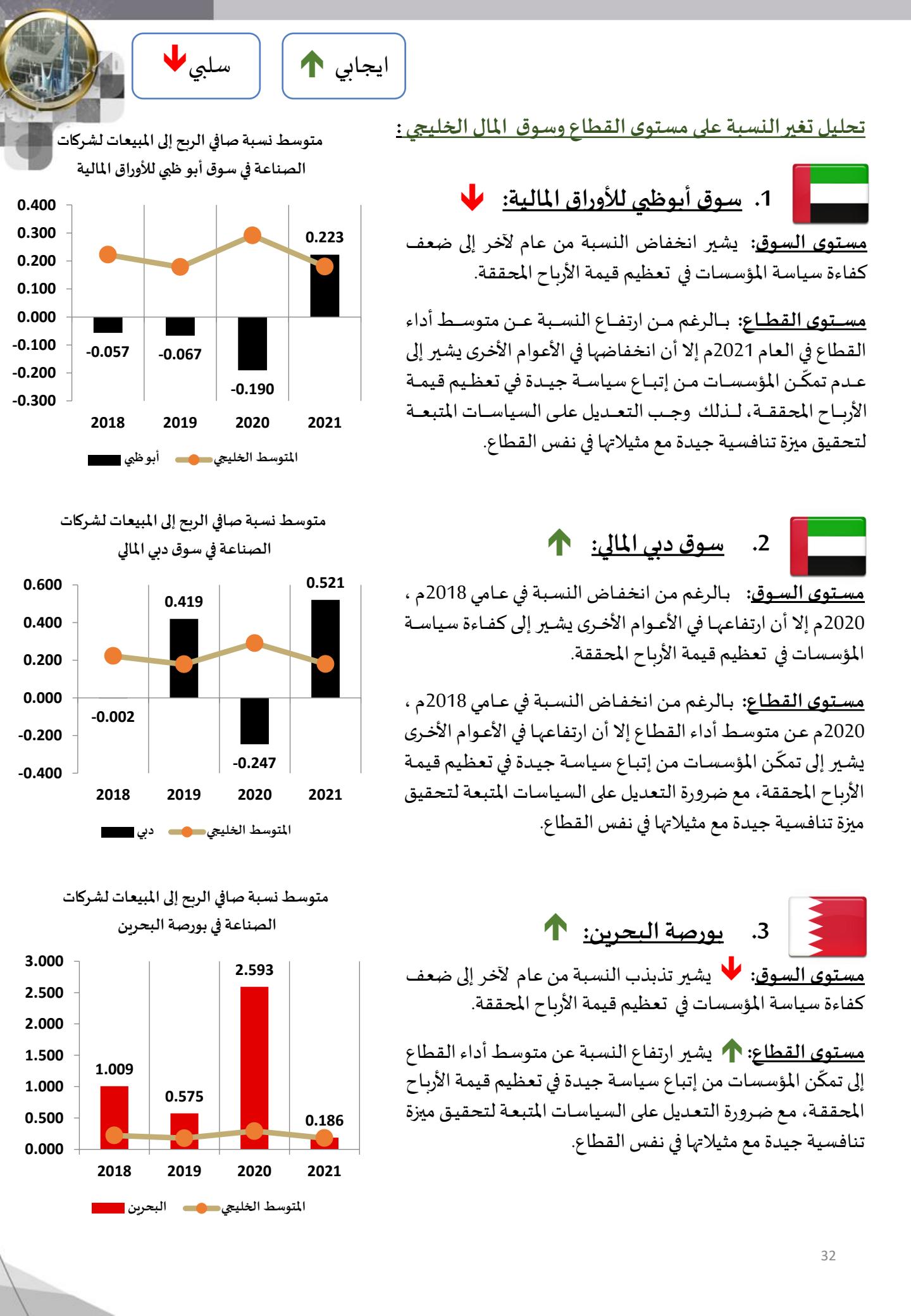
التحليل العام للقطاع:



بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات من إتباع سياسات جيدة تمكنها من تعظيم قيمة الأرباح المحققة.

متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية
خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



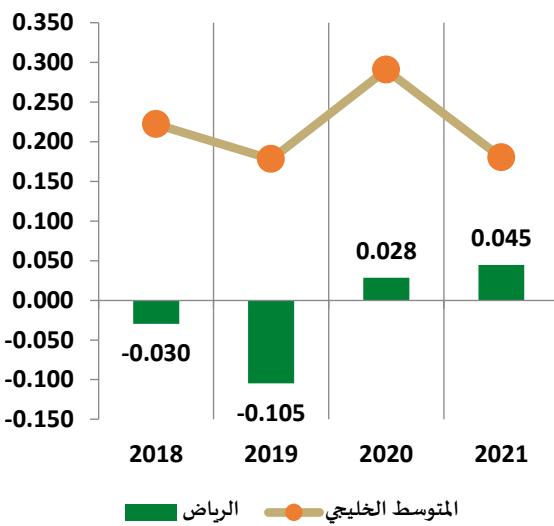


سلبي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي

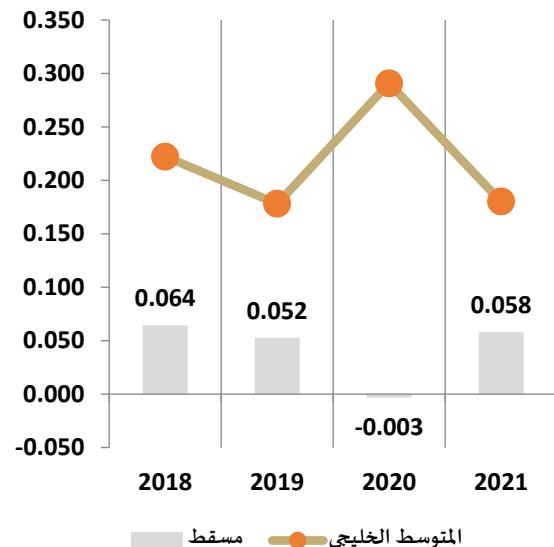


4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تعظيم قيمة الأرباح الحقيقة.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في تعظيم قيمة الأرباح الحقيقة، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تعظيم قيمة الأرباح الحقيقة.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في تعظيم قيمة الأرباح الحقيقة، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.



سلبي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات لشركات الصناعة في بورصة قطر



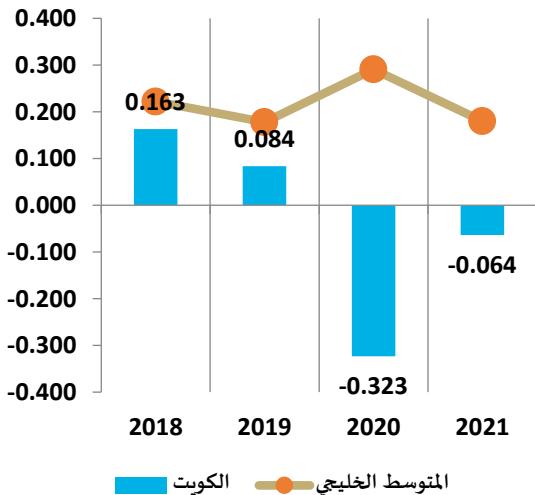
6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تعظيم قيمة الأرباح المحققة.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة في العام 2020 عن متوسط أداء القطاع إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في تعظيم قيمة الأرباح المحققة، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تعظيم قيمة الأرباح المحققة.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في تعظيم قيمة الأرباح المحققة، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

نسب الربحية

جـ-نسبة العائد على الاستثمار

صافي الربح ÷ متوسط رصيد الأصول





سلبي

ايجابي

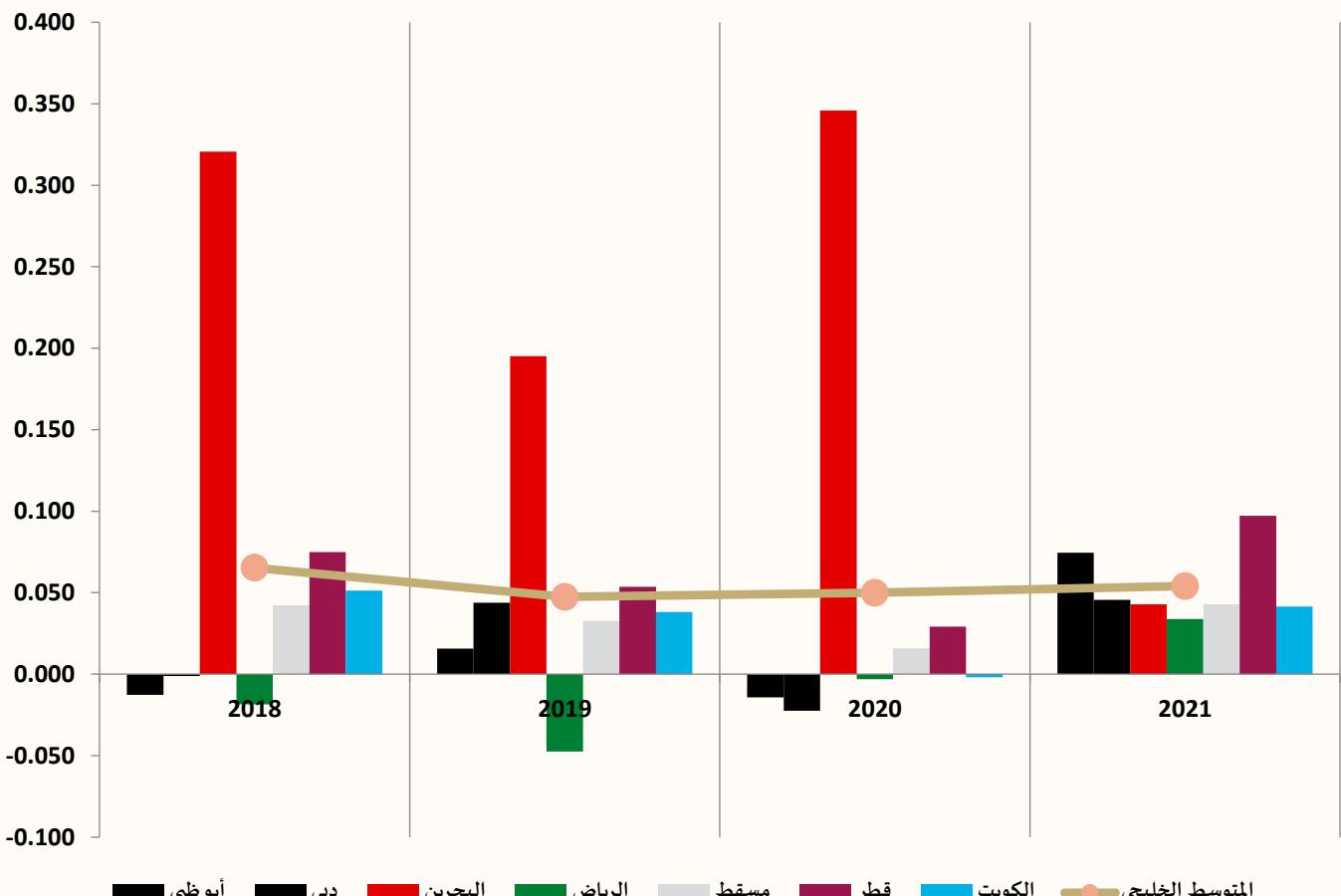
التحليل العام للقطاع:



بالرغم من ارتفاع متوسط العائد في سوقين إلا أن انخفاضه من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في إتباع سياسات جيدة تمكّنها من إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح.

متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال

الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجدول الإحصاء، ضمن المرفقات)



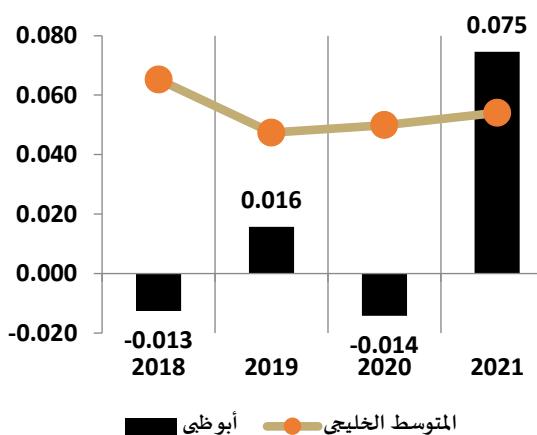
سلبي

ايجابي

تحليل تغير العائد على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

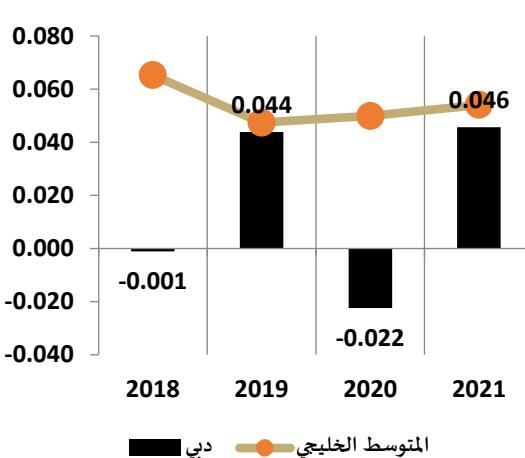
متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة

في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة

في سوق دبي المالي



متوسط العائد على الاستثمار لشركات

الصناعية في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع متوسط العائد في العام 2021م عن متوسط أداء القطاع نسبياً إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: يشير الانخفاض في متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن ارتفاعه خلال الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة المؤسسات في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.



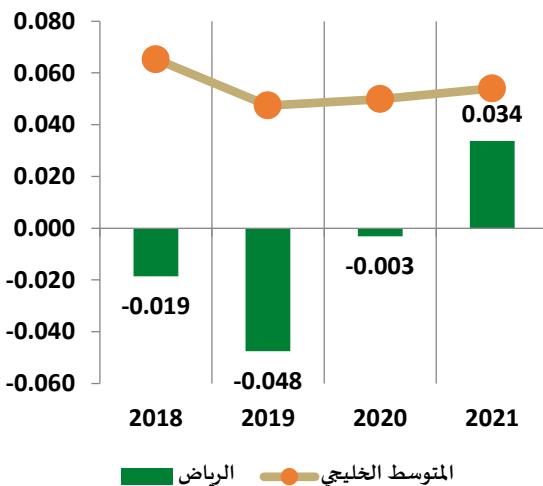
سلبي

ايجابي

تحليل تغير العائد على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة

في سوق التداول السعودي



4. سوق التداول السعودي:

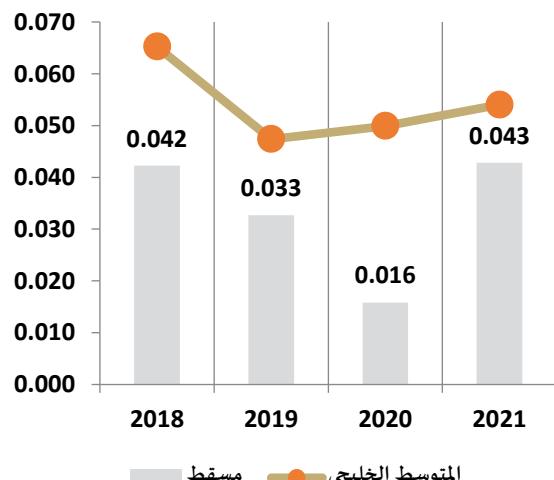


مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: يشير الانخفاض في متوسط العائد عن مستوى الأداء القطاعي خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح.

متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة

في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: يشير الانخفاض في متوسط العائد عن مستوى أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح.

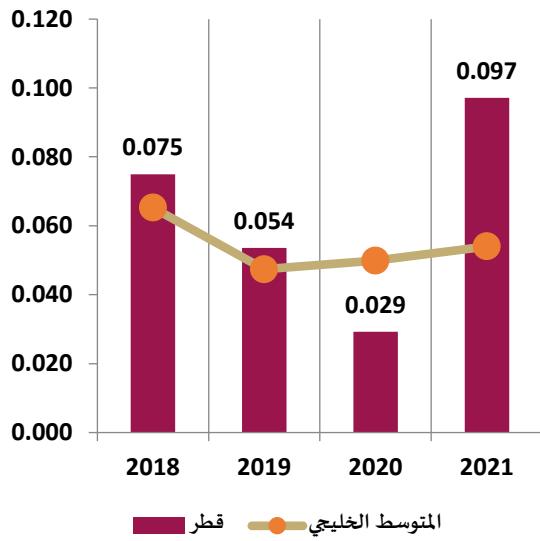


سلبي

أيجابي

تحليل تغير العائد على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة
في بورصة قطر



6. بورصة قطر:



مستوى السوق:  يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع:  بالرغم من انخفاض متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

متوسط العائد على الاستثمار لشركات الصناعة
في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحقيق أداء جيد في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: يشير الانخفاض في متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة الأصول المستثمرة بهدف تحقيق الربح.

نسب الربحية

د - نسبة العائد على حقوق الملكية

صافي الربح ÷ حقوق الملكية





سلبي

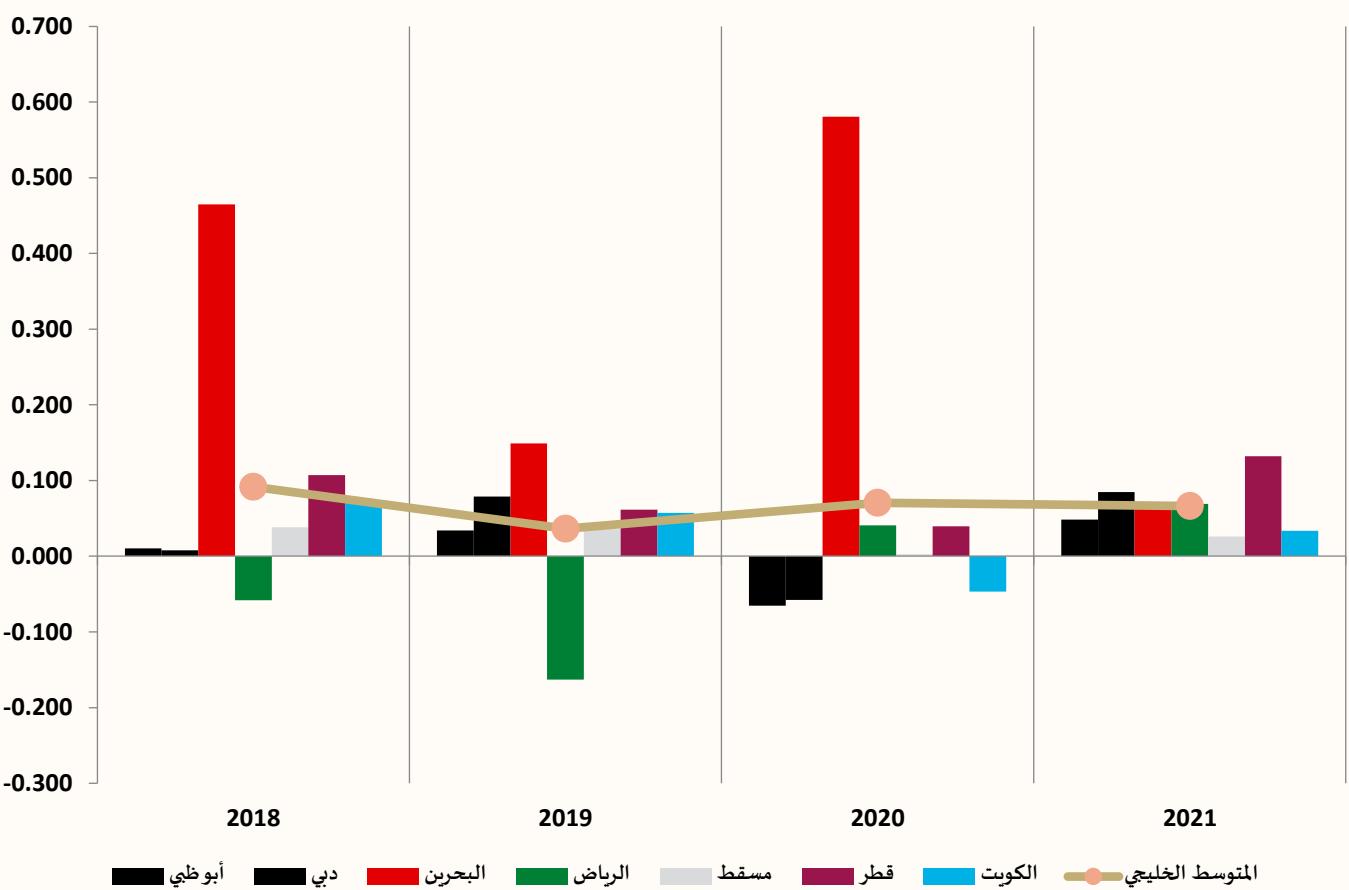
ايجابي

التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق، إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في إتباع سياسات جيدة تمكّنها من تحقيق أرباح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر.



متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية
خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجدول الإحتساب 3.2.1، ضمن المرفقات)

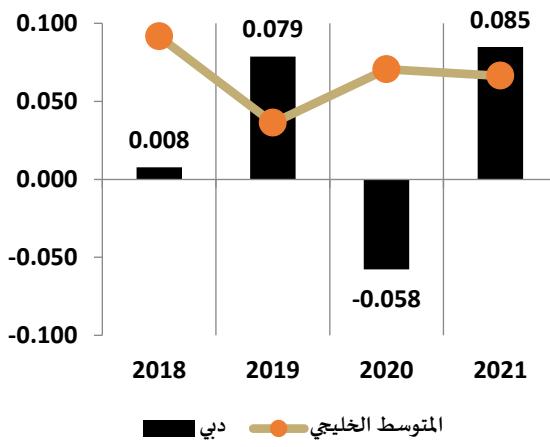
 سليايجابي 

تحليل تغير العائد على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

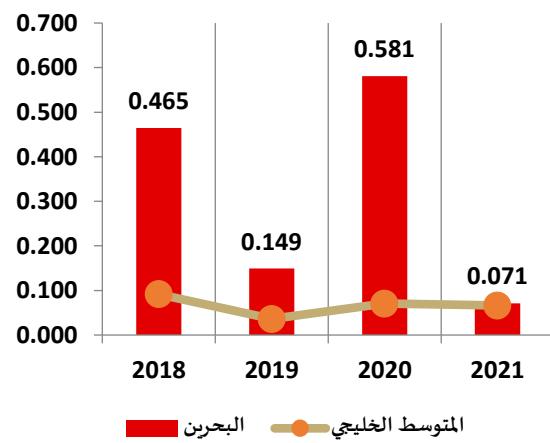
متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا ينخفض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من قرب وصول متوسط العائد إلى متوسط أداء القطاع في عام 2019م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إتباع سياسة جيدة في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا ينخفض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع في عامي 2018م ، 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة المؤسسات في إتباع سياسة جيدة في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، مع وجوب التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا ينخفض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى قدرة المؤسسات في تحقيق أرباح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر.



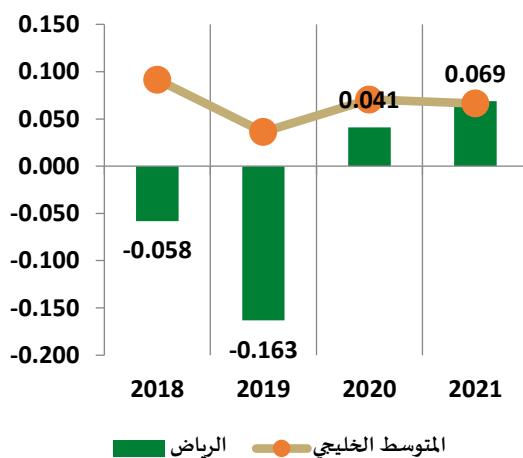
سلبي

ايجابي

تحليل تغير العائد على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات

الصناعة في سوق التداول السعودي



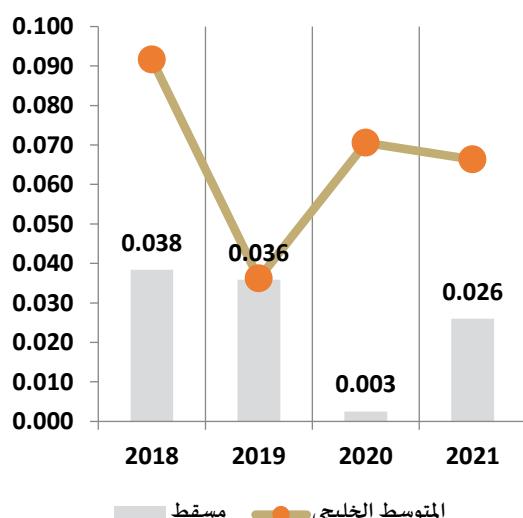
4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد من عام لآخر إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا يستمر انخفاض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول متوسط العائد إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات في تحقيق أرباح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر.

متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات

الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا يستمر انخفاض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول متوسط العائد إلى متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات في تحقيق أرباح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر.

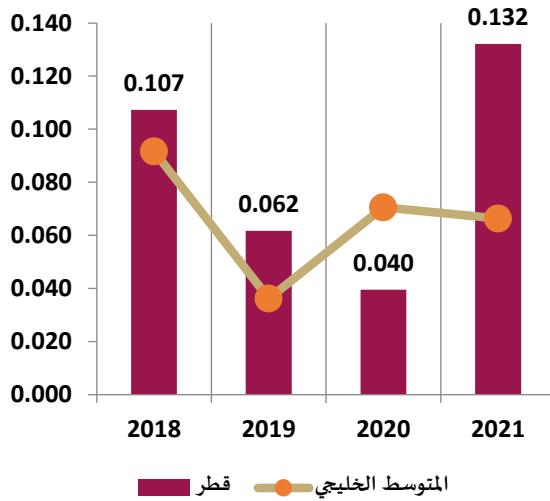


سلبي

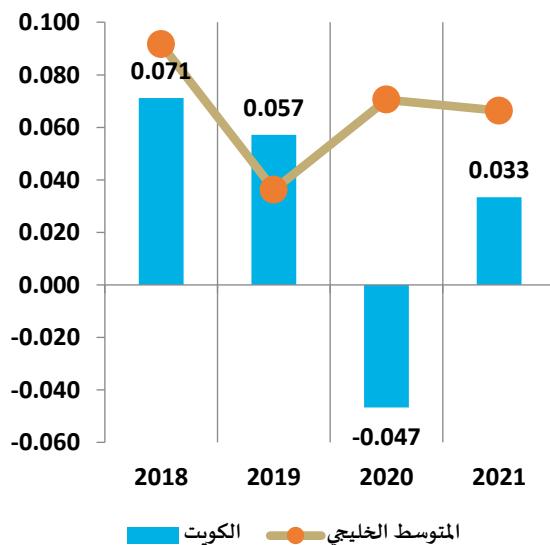
ايجابي

تحليل تغير العائد على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات الصناعة في بورصة قطر



متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات الصناعة في بورصة الكويت



6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا يستمر انخفاض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في تحقيق أرباح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر.

7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: يشير تذبذب متوسط العائد خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ربح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا يستمر انخفاض العائد مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع متوسط العائد عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة جيدة في تحقيق أرباح من خلال استثمارات المساهمين بأداء فعال ومستمر، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة حتى لا يستمر انخفاض العائد مستقبلاً.

نسب النشاط

أ- متوسط فترة التحصيل

365 يوم ÷ معدل دوران المخزون





سلبي

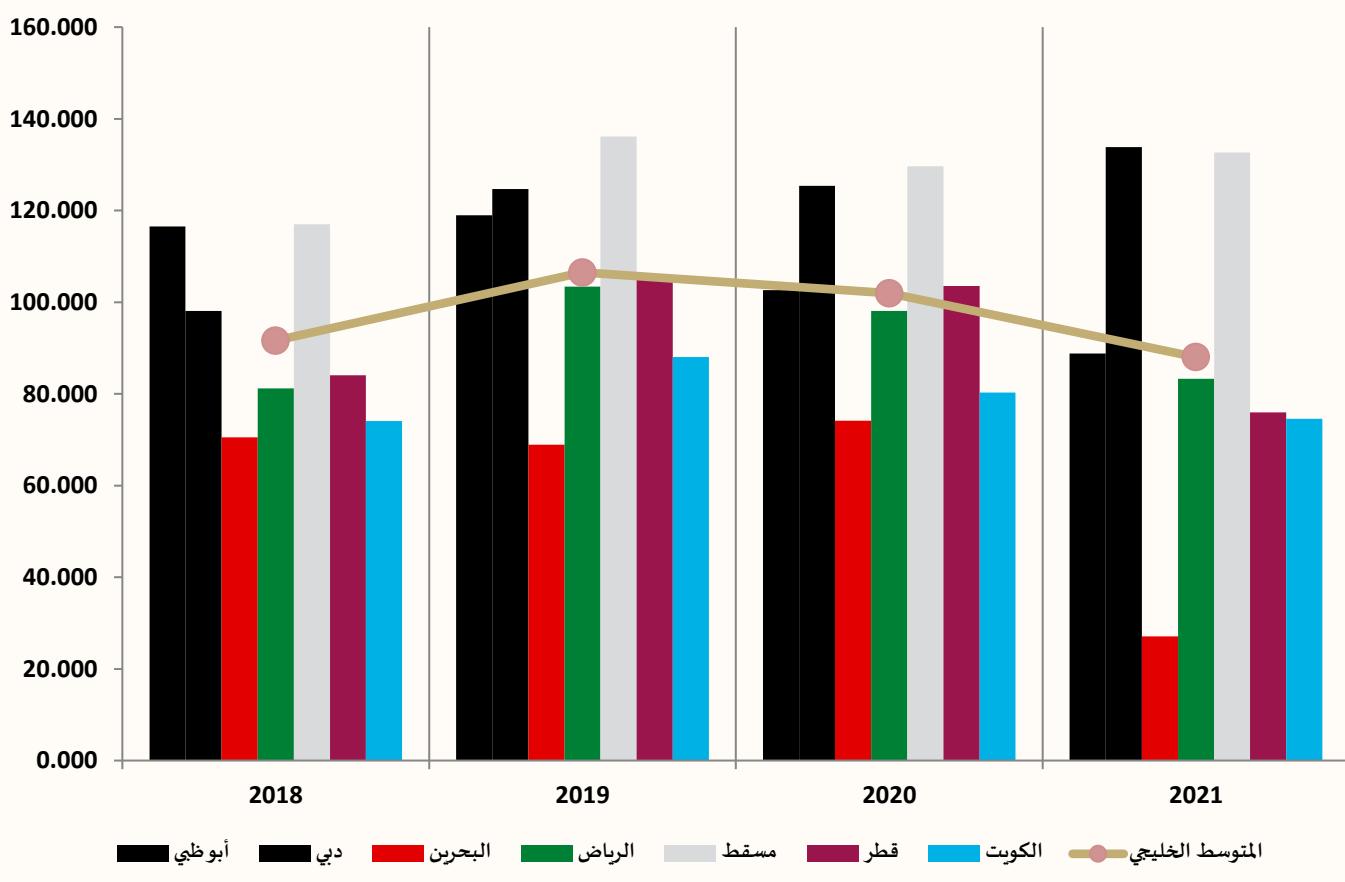
إيجابي

التحليل العام للقطاع: التحليل العام للقطاع:



انخفاض المعدل من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع من منظور عام في أربعة أسواق يعتبر مؤشر جيد ويدلّ على قوة إدارة التحصيل لدى المؤسسات، حيث أن قصر هذه الفترة يمنح المؤسسات فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة.

متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018 م حتى 2021



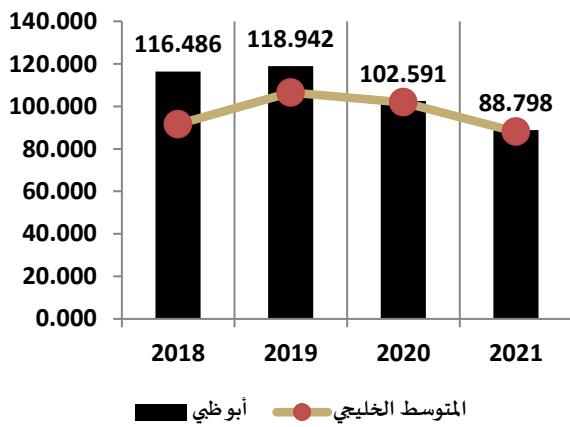
(وفقاً لجدول الإحتساب 4,3,2,1 ضمن المرفقات)

سلبي ↑

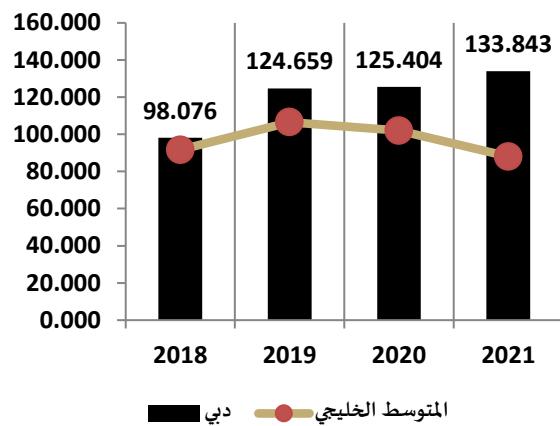
إيجابي ↓

تحليل تغير فترة التحصيل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

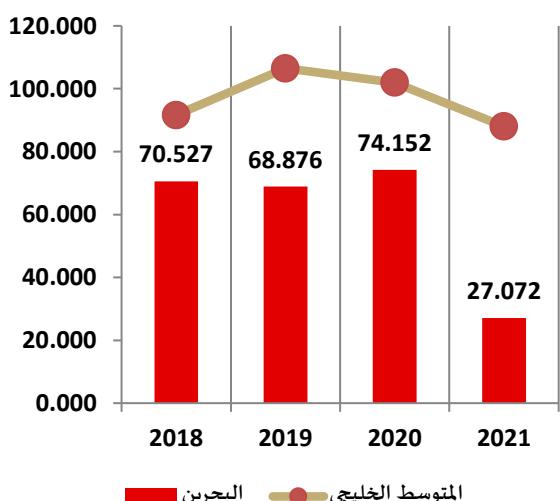
متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية: ↑



مستوى السوق: يشير ارتفاع فترة التحصيل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة قدرة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لن تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza.

مستوى القطاع: يعتبر الارتفاع عن متوسط أداء القطاع مؤشر غير جيد ويدل على ضعف كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات وطول هذه الفترة يضيع عليها فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفرض R بما يؤدي إلى تحملها لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

2. سوق دبي المالي: ↑



مستوى السوق: يشير الارتفاع المستمر لفترة التحصيل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة قدرة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لن تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza.

مستوى القطاع: يعتبر الارتفاع عن متوسط أداء القطاع مؤشر غير جيد ويدل على ضعف كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات وطول هذه الفترة يضيع عليها فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفرض R بما يؤدي إلى تحملها لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

3. بورصة البحرين: ↓



مستوى السوق: يشير الانخفاض المستمر لفترة التحصيل من عام لآخر إلى كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza.

مستوى القطاع: انخفاض فترة التحصيل من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعتبر مؤشر جيد ويدل على كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات، حيث أن قصر هذه الفترة يمنحك المؤسسات فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza، وينعكس ذلك إيجاباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

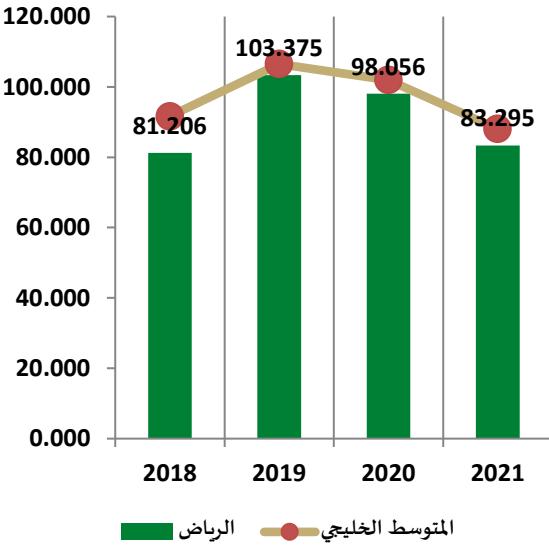


سلبي

إيجابي

تحليل تغير فترة التحصيل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر لفترة التحصيل مع محاولة تخفيضها خلال الأعوام إلى كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة.

مستوى القطاع: انخفاض فترة التحصيل من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعتبر مؤشر جيد ويدل على كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات، حيث أن قصر هذه الفترة يمنح المؤسسات فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية وجiez، وينعكس ذلك إيجاباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير الارتفاع المستمر لفترة التحصيل مع ارتفاعها في بعض الأعوام إلى ضعف كفاءة قدرة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لن تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiez.

مستوى القطاع: ارتفاع فترة التحصيل خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع يعتبر مؤشر غير جيد ويدل على ضعف كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات، حيث أن طول هذه الفترة لا يمنح المؤسسات فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiez، وينعكس ذلك سلباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

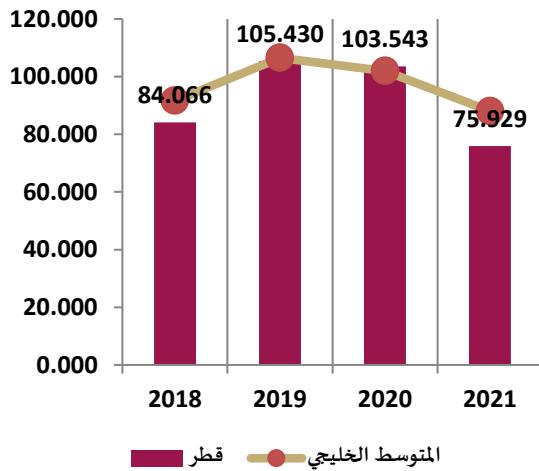


سلبي

إيجابي

تحليل تغير فترة التحصيل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في بورصة قطر

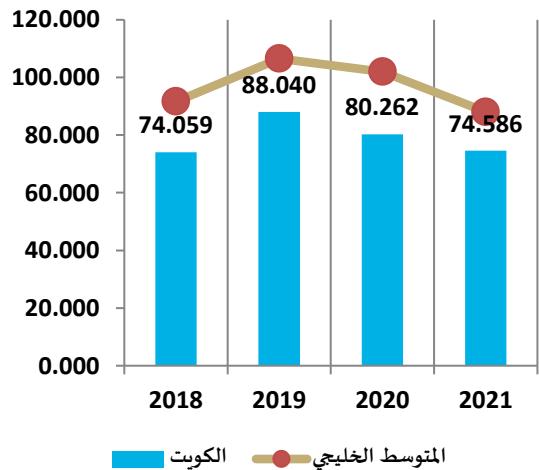


6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير تذبذب فترة التحصيل مع محاولة تخفيضها في بعض الأعوام إلى حدٍ ما إلى كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع متوسط فترة التحصيل في العام 2020م، إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات، حيث أن قصر هذه الفترة يمنع المؤسسات فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة، وينعكس ذلك إيجاباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

متوسط فترة التحصيل لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: يشير تذبذب فترة التحصيل مع محاولة تخفيضها في بعض الأعوام إلى حدٍ ما إلى كفاءة سياسة المؤسسات في تحقيق ارتفاع في قيمة السهم العادي من الأرباح المحققة.

مستوى القطاع: انخفاض فترة التحصيل من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعتبر مؤشر جيد ويدل على كفاءة إدارة التحصيل لدى المؤسسات، حيث أن قصر هذه الفترة يمنع المؤسسات فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة، وينعكس ذلك إيجاباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

نسب النشاط

بـ- معدل دوران المخزون

نفقات التشغيل ÷ متوسط رصيد المخزون





سلبي

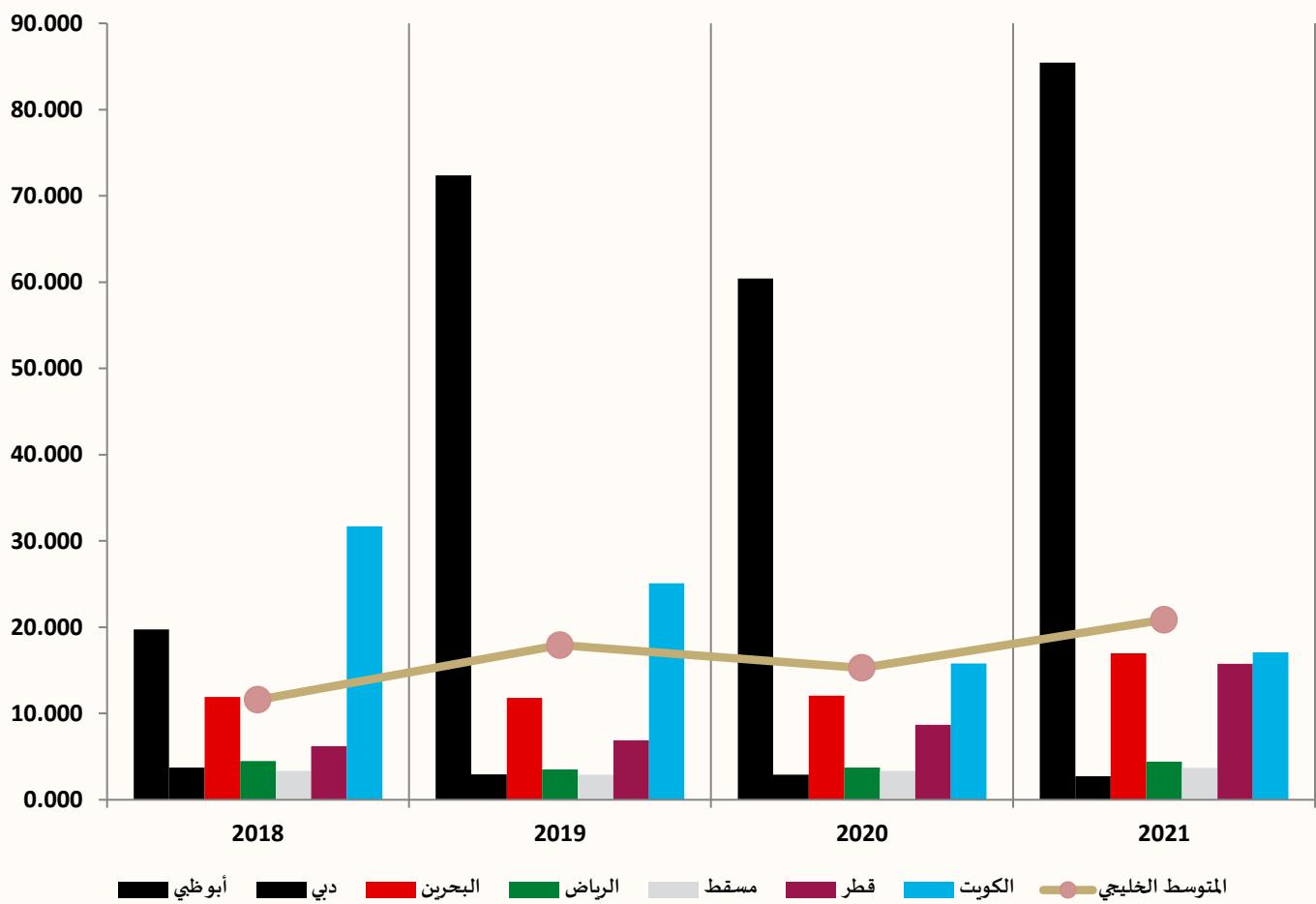
ايجابي

التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع النسبة في سوقين إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات من إتباع سياسات جيدة تمكّنها من تعظيم قيمة الأرباح المحققة.



متوسط معدل دوران المخزون لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م

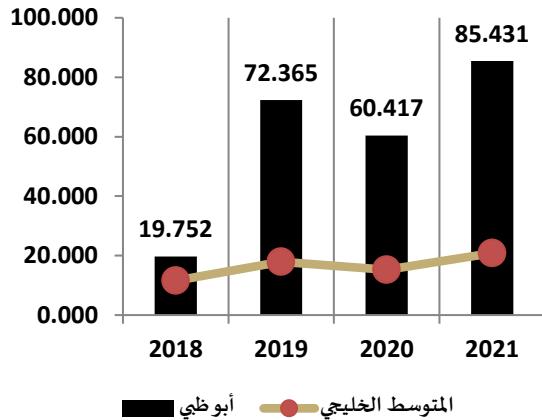


(وفقاً لجدول الإحتساب 4.3.2، ضمن المرفقات)

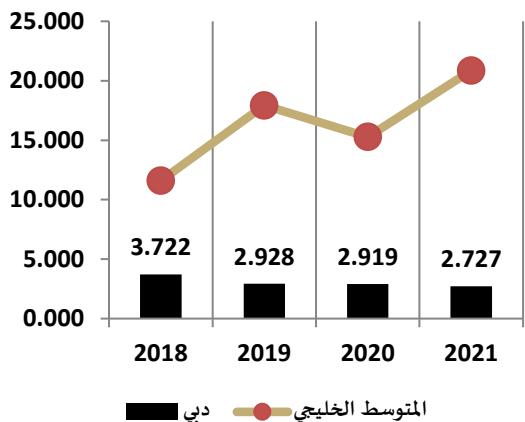
 سلي

 ايجابي

متوسط معدل دوران المخزون لشركات الصناعة
في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط معدل دوران المخزون لشركات
الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط معدل دوران المخزون لشركات
الصناعة في بورصة البحرين



تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير الارتفاع في المعدل من عام لآخر إلى كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة.

مستوى القطاع: الارتفاع المتزايد للمعدل إلى متوسط أداء القطاع يدل ذلك على كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiezة، وينعكس ذلك إيجاباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير الانخفاض في المعدل من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiezة.

مستوى القطاع: الانخفاض في المعدل عن متوسط أداء القطاع يدل ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiezة، وينعكس ذلك سلباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2018م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiezة.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا ان انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiezة، وينعكس ذلك سلباً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

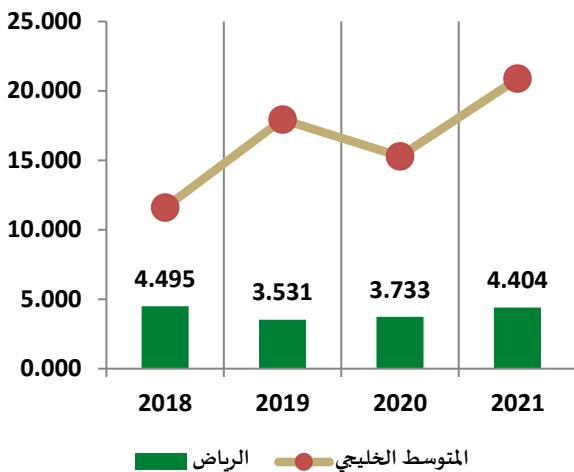


سلبي

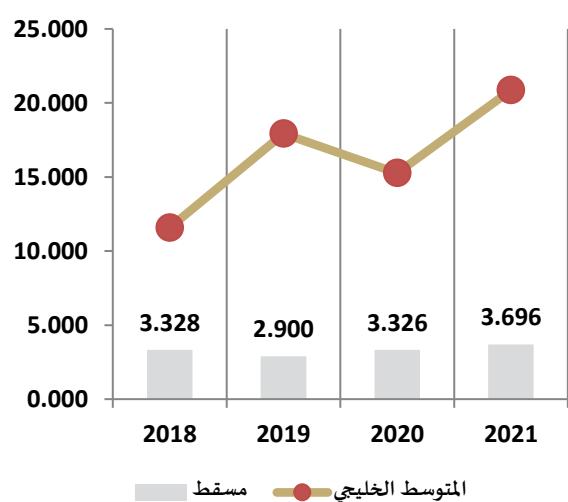
ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران المخزون لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



متوسط معدل دوران المخزون لشركات الصناعة في بورصة مسقط



4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير الانخفاض في المعدل من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة.

مستوى القطاع: تناقص المعدل عن متوسط أداء القطاع يدل ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة، وينعكس ذلك سلبياً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.

5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير الانخفاض في المعدل من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة.

مستوى القطاع: تناقص المعدل عن متوسط أداء القطاع يدل ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجيزة، وينعكس ذلك سلبياً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.



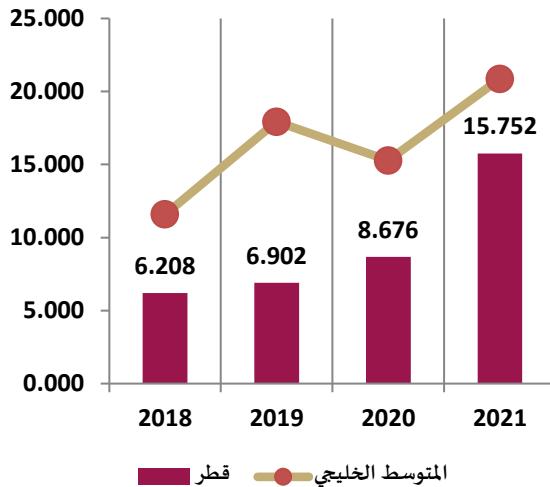
سلبي

إيجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران المخزون لشركات الصناعة في

بورصة قطر



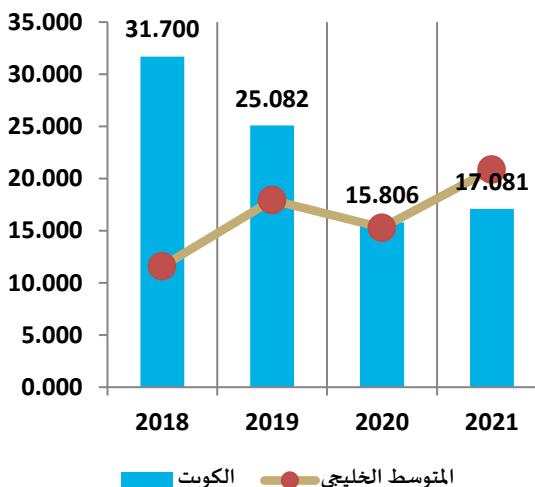
6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير الارتفاع في المعدل من عام لآخر إلى كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza.

مستوى القطاع: تناقص المعدل عن مستوى أداء القطاع يدل ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza، وينعكس ذلك سلبياً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.



متوسط معدل دوران المخزون لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: يشير الانخفاض المستمر في المعدل من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي لا تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل في العام 2021 عن مستوى أداء القطاع إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يدل على كفاءة المؤسسات في إدارة المخزون بشكل فعال، وبالتالي تستطيع تحويل المخزون إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية وجiza، وينعكس ذلك إيجابياً على قدرتها في التنافس بشكل مؤثر مع مثيلاتها في نفس القطاع.



نسب النشاط

جـ- معدل دوران المدينون

الإيرادات ÷ متوسط رصيد المدينون





سلبي

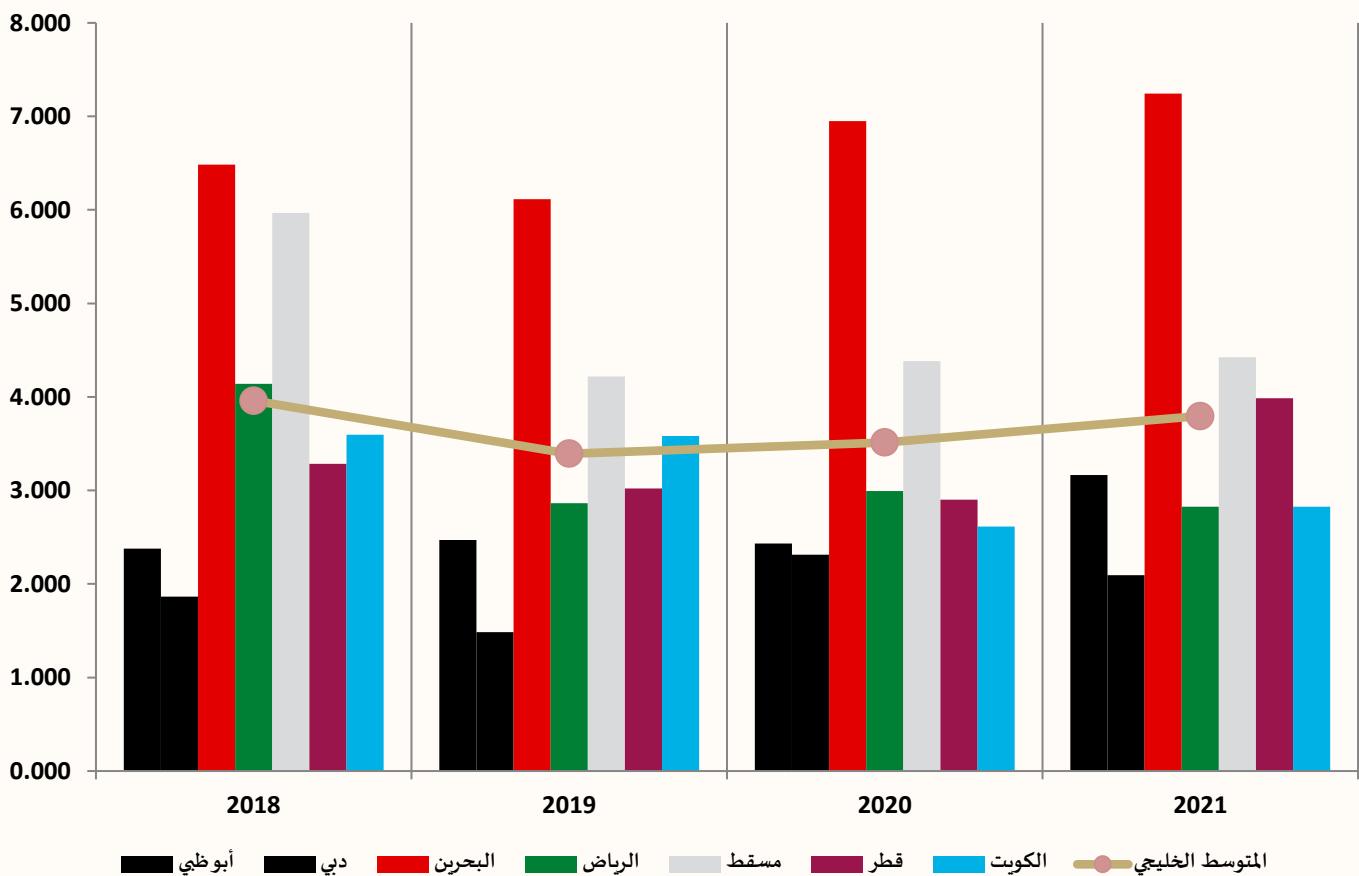
ايجابي

↓ التحليل العام للقطاع:



بالرغم من ارتفاع معدل الدوران في ثلاثة أسواق، إلا أن انخفاضه من منظور عام في الأربعة أسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعتبر مؤشر غير جيد ويدل على ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تحصيل ديونها من المدينون.

متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجدول الإحتساب 4,3,2,1, ضمن المرفقات)

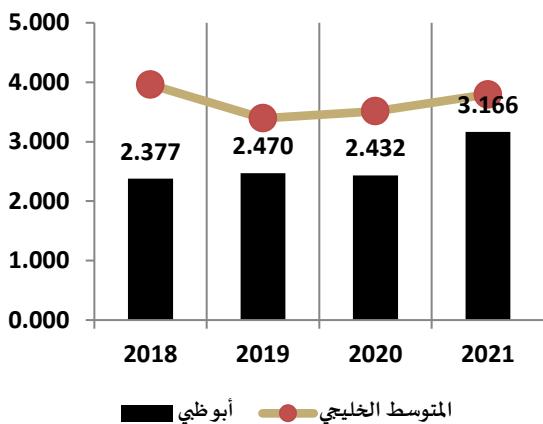


سلبي

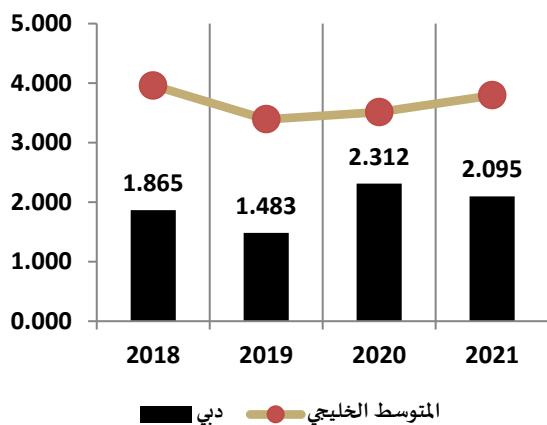
ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير تذبذب المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع يشير إلى ضعف سياسة المؤسسات في تحصيل الديون من المدينون مما يدل على ضعف كفاءتها في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير التذبذب في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وبالتالي عدم قدرتها من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في تحصيل الديون من المدينون يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحصيل الديون من المدينون مما يدل على ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير ارتفاع المعدل خلال الأعوام إلى كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وبالتالي قدرتها من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: زيادة معدل الدوران عن متوسط أداء القطاع من عام آخر يعبر عن استقرار سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من المدينون، مما يدل على إتباعها سياسة تحصيل ناجحة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل.

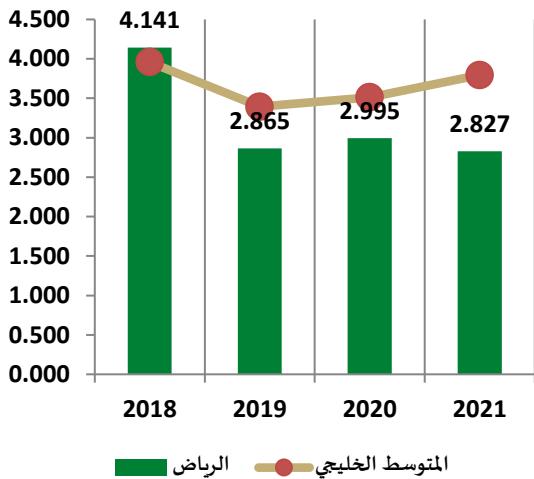


سلبي

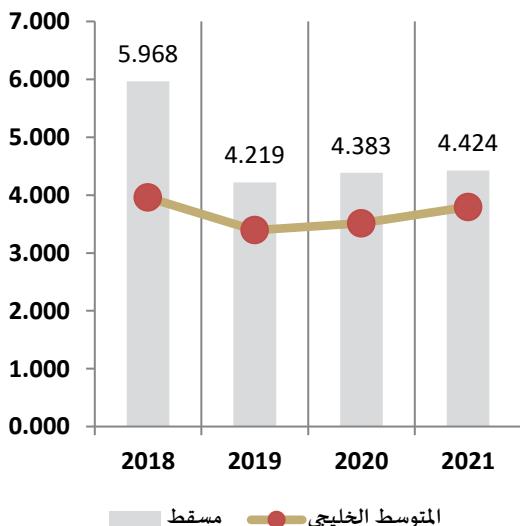
ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة في بورصة مسقط



4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير انخفاض المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الأجل، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2018، إلا أن انخفاضه في الأعوام التالية يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحصيل الديون من المدينون مما يدل على ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الأجل.

5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير استقرار المعدل إلى حد ما خلال الأعوام إلى كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الأجل، وبالتالي قدرتها من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: ارتفاع معدل الدوران عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر يعبر عن استقرار سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من المدينون، مما يدل على إتباعها سياسة تحصيل ناجحة.

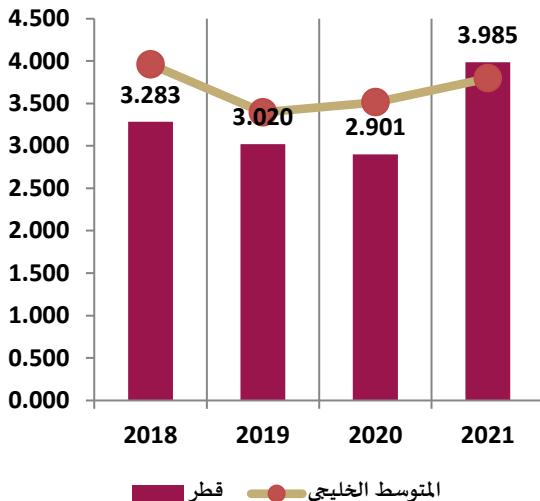


سلبي

أيجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة
في بورصة قطر



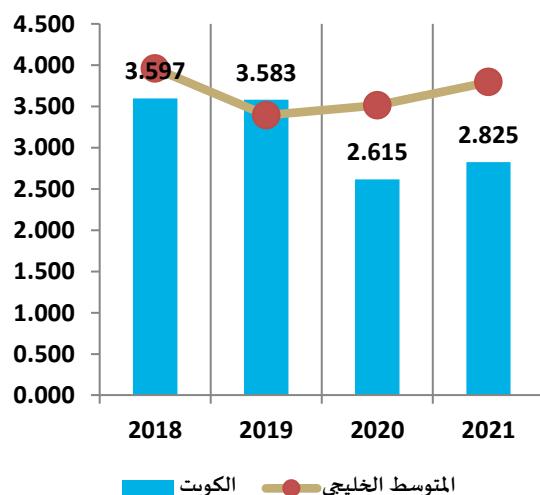
6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير تذبذب المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع على الأجل، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2021م عن متوسط أداء القطاع إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحصيل الديون من المدينون مما يدل على ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع على الأجل.

متوسط معدل دوران المدينون لشركات الصناعة
في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير تذبذب المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع على الأجل، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2019م عن متوسط أداء القطاع إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسات في تحصيل الديون من المدينون مما يدل على ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع على الأجل.

نسب النشاط

د- معدل دوران الأصول الثابتة

الإيرادات ÷ متوسط إجمالي الأصول الثابتة

3





▼ سلبي

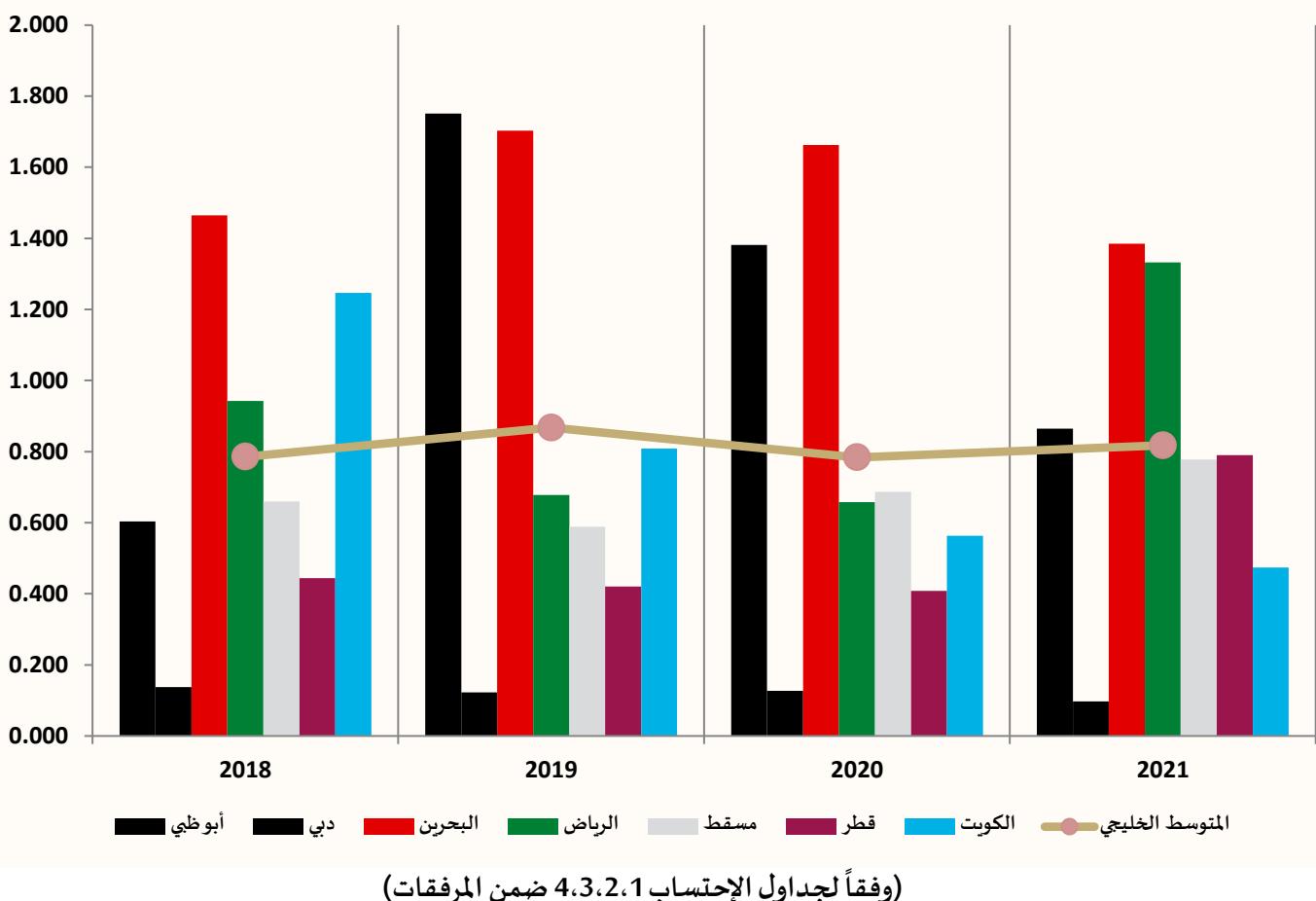
▲ إيجابي

▼ التحليل العام للقطاع:



بالرغم من ارتفاع معدل الدوران في ثلاثة أسواق، إلا أن انخفاضه من منظور عام في الأسواق الأخرى من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعبّر عن ضعف كفاءة المؤسسات في إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة.

متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية
خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م

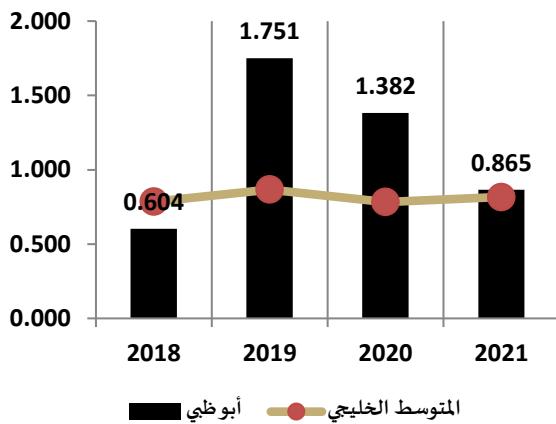


 سلبي

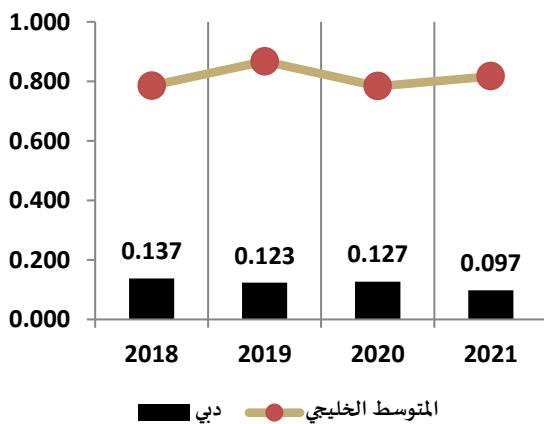
 ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

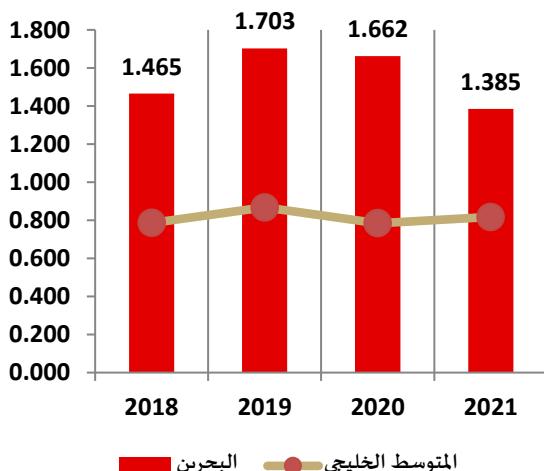
متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

 **مستوى السوق:** يشير التذبذب المستمر في المعدل من عام لآخر إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

 **مستوى القطاع:** بالرغم انخفاض معدل الدوران عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يعبر عن تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة.

2. سوق دبي المالي:

 **مستوى السوق:** يشير الانخفاض في المعدل خلال الأعوام إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر يشير إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

3. بورصة البحرين:

 **مستوى السوق:** يشير استقرار المعدل إلى حد ما من عام لآخر إلى استقرار سياسة المؤسسات في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل المستمر على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

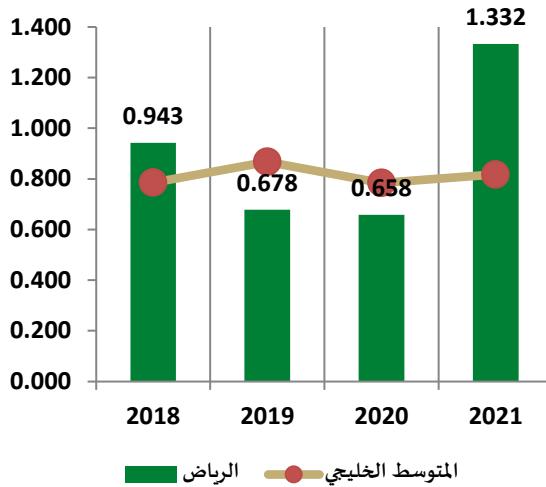
مستوى القطاع: يشير ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلا أن انخفاضه في الأعوام التالية إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

سلبي

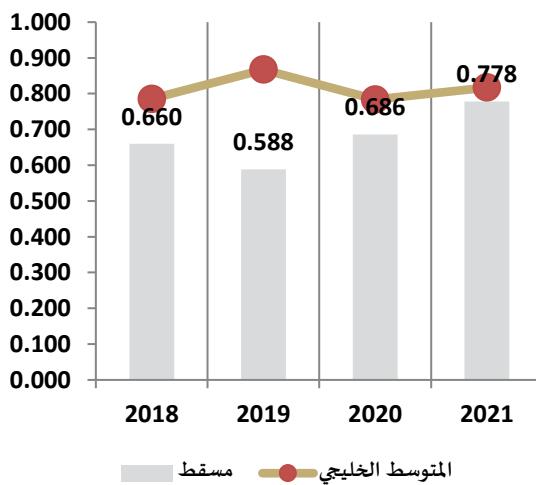
أيجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في بورصة مسقط



4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر في المعدل من عام لآخر إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في عامي 2019م، 2020م، إلا أن ارتفاعه خلال الأعوام التالية يعبر عن تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، لذلك وجب التعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير استقرار المعدل من عام لآخر إلى استقرار سياسة المؤسسات في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل المستمر على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من محاولة وصول المعدل إلى متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن انخفاضه المستمر في الأعوام الأخرى يعبر عن عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة.

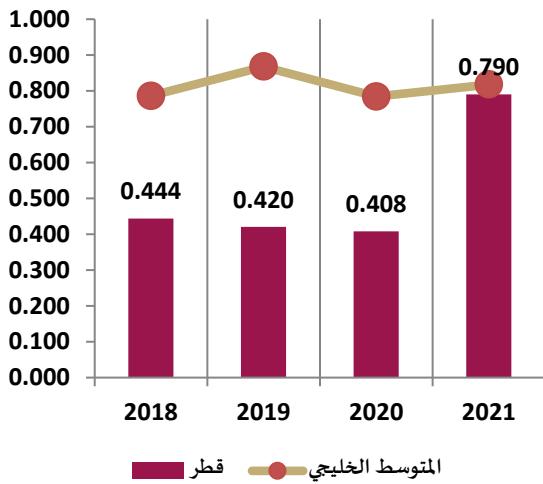


سلبي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في بورصة قطر

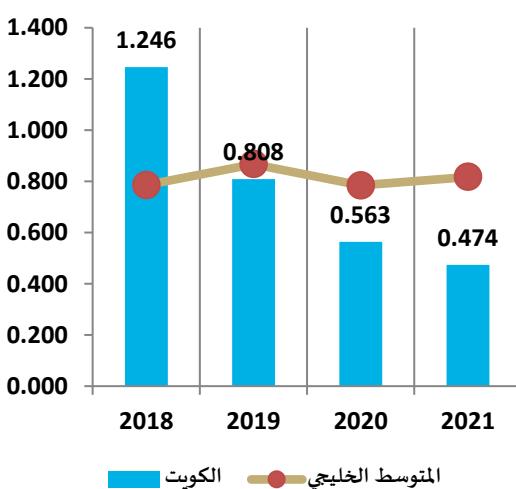


6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير استقرار المعدل وارتفاعه البسيط في عام 2021م في المعدل خلال الأعوام إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل المستمر على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من محاولة وصول المعدل إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021م، إلا أن انخفاضه المستمر في الأعوام الأخرى يعبر عن عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة.

متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: الانخفاض المستمر للمعدل من عام لآخر يشير إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن انخفاضه في الأعوام التالية يشير إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها الثابتة، لذلك يجب التعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران لتحقيق ميزة تنافسية جيدة مع مثيلاتها في نفس القطاع.

نسب النشاط

هـ- معدل دوران الأصول

الإيرادات ÷ متوسط إجمالي الأصول





▼ سلبي

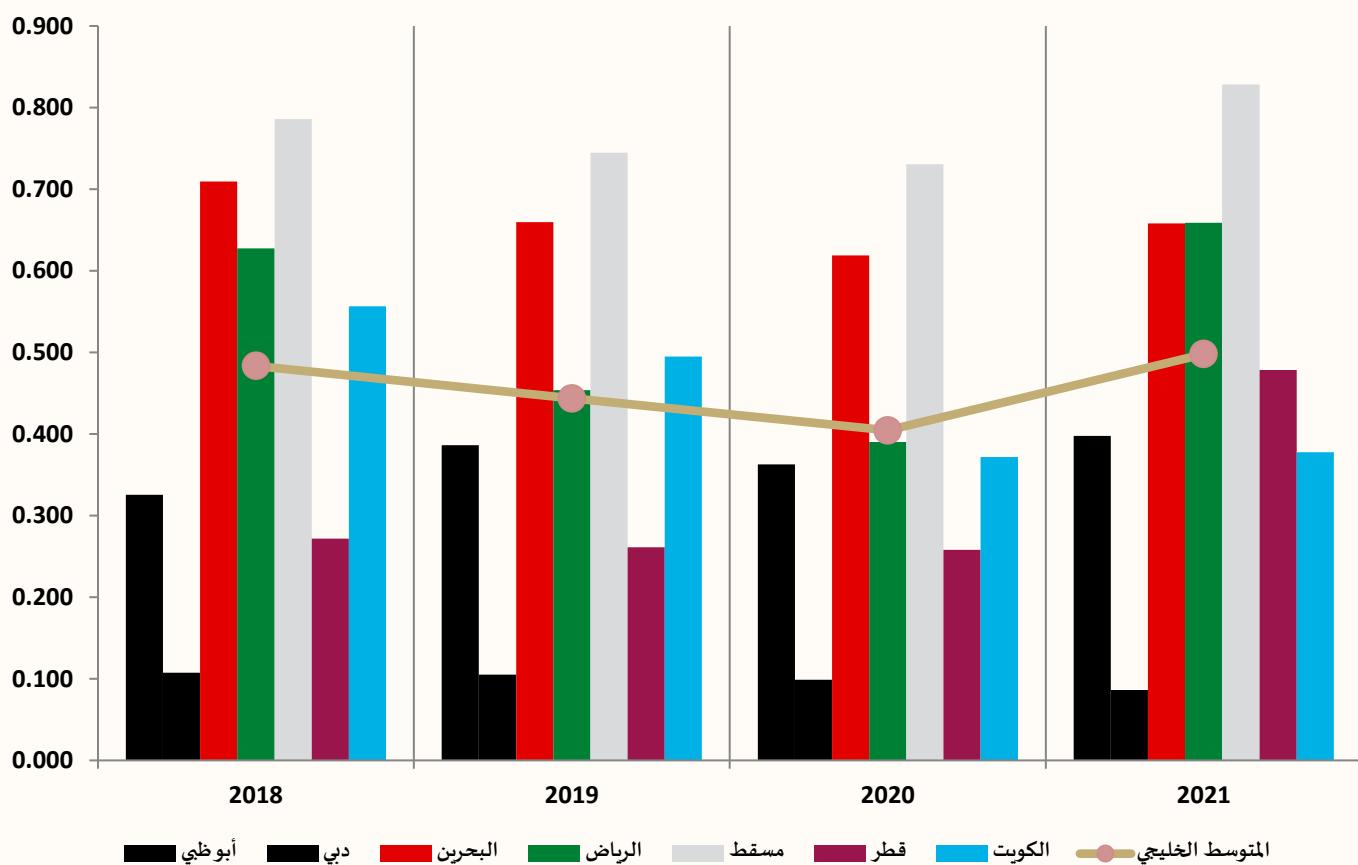
▲ إيجابي

↑ التحليل العام للقطاع:



بالرغم من انخفاض معدل الدوران في ثلاثة أسواق، إلا أن ارتفاعه من منظور عام في الأسواق الأخرى من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة المؤسسات في إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م

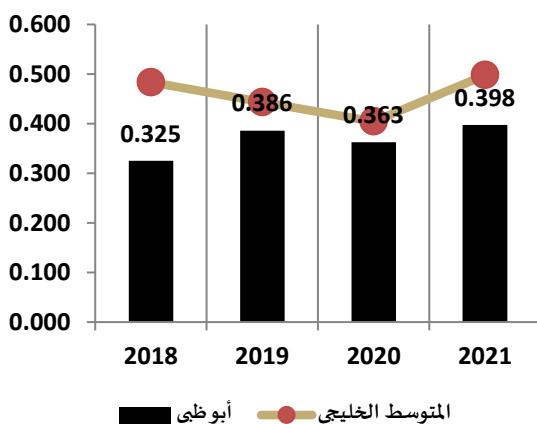


(وفقاً لجدول الإحتساب 4.3.2.1 ضمن المرفقات)

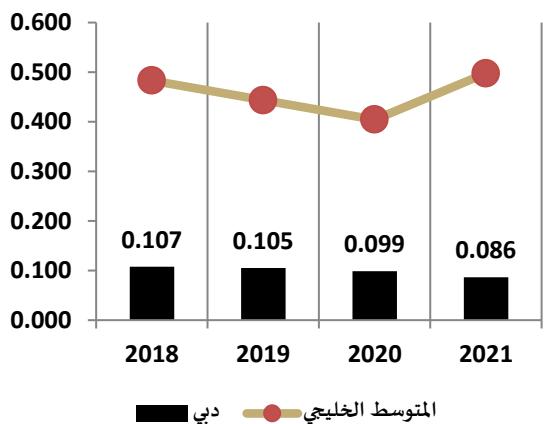
 سلي

أيجابي

متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة
في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة
في سوق دبي المالي



متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة
في بورصة البحرين



تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير تذبذب المعدل من عام لآخر إلى عدم استقرار سياسة المؤسسات في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير الانخفاض في معدل الدوران عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير الانخفاض في المعدل من عام لآخر إلى عدم استقرار المؤسسات في إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير الانخفاض المستمر لمعدل الدوران عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير الاستقرار في المعدل من عام لآخر إلى استقرار المؤسسات في إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: زيادة معدل الدوران عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام يعبر عن تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

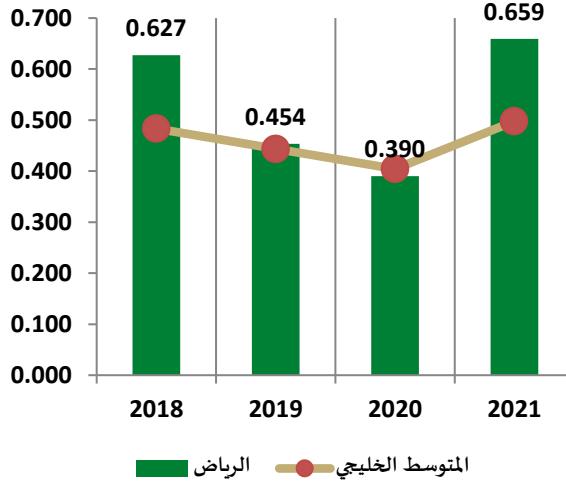


سلبي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير تذبذب المعدل من عام لآخر إلى عدم استقرار سياسة المؤسسات في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، مع ضرورة العمل على التطوير والتعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير الارتفاع في المعدل إلى حد ما خلال الأعوام إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

مستوى القطاع: يشير الارتفاع في معدل الدوران عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

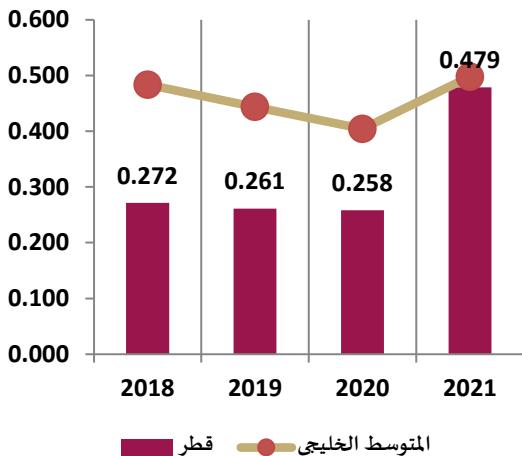




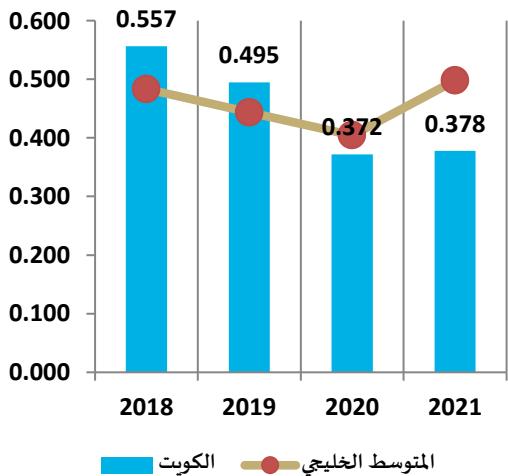
سلبي

أيجابي

متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة في بورصة قطر



متوسط معدل دوران الأصول لشركات الصناعة في بورصة الكويت



6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر في المعدل من عام لآخر إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من محاولة وصول المعدل إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى على عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها.

7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير الانخفاض المستمر في المعدل من عام لآخر إلى عدم تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، وبالتالي عدم قدرتها على التعافي خلال المدى.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى تمكّن المؤسسات من إتباع سياسة استثمار جيدة في توليد المبيعات بإستخدام أصولها، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة بهدف زيادة معدل الدوران.

نسب الاستثمار

أ- نصيب السهم من الأرباح المحققة

صافي الربح ÷ متوسط عدد الأسهم

4





سلبي

ايجابي

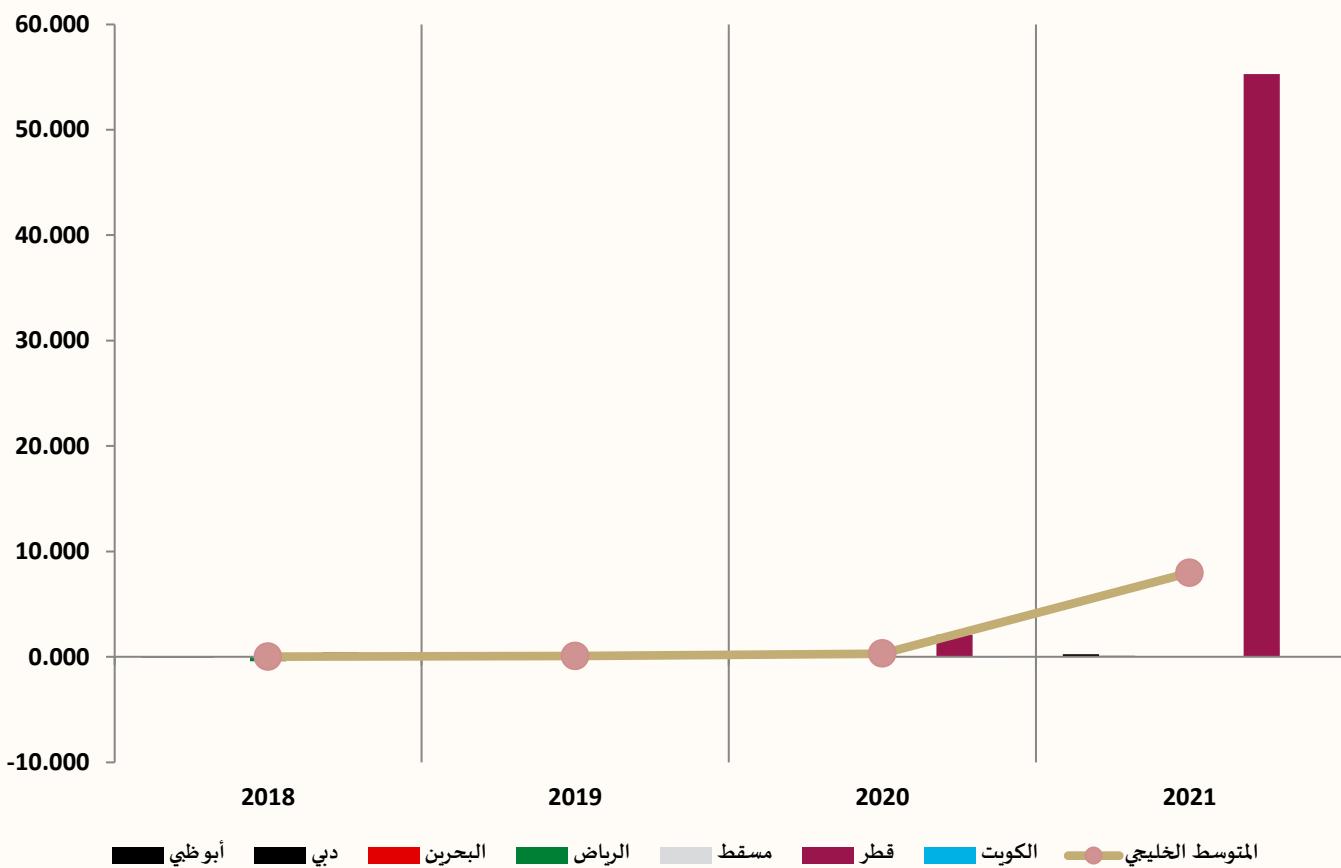
التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع النسبة في سوق واحد إلا ان انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم بأداء فعال ومستمر.



متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال

الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م

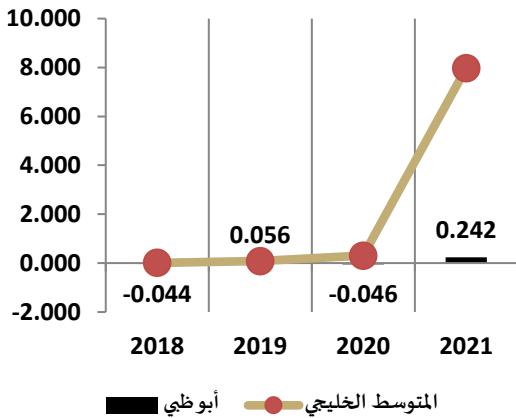


(وفقاً لجدول الإحتساب 4.3.2، ضمن المرفقات)

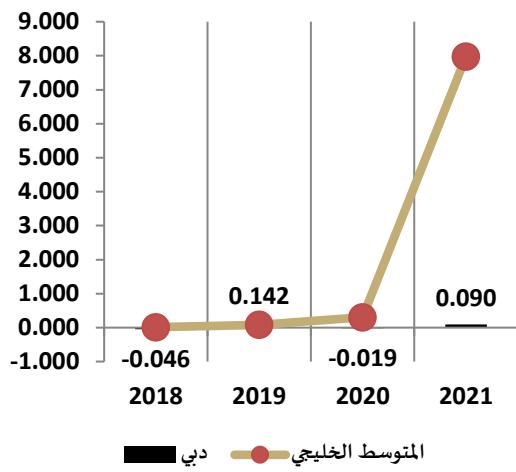
 سلبي

 ايجابي

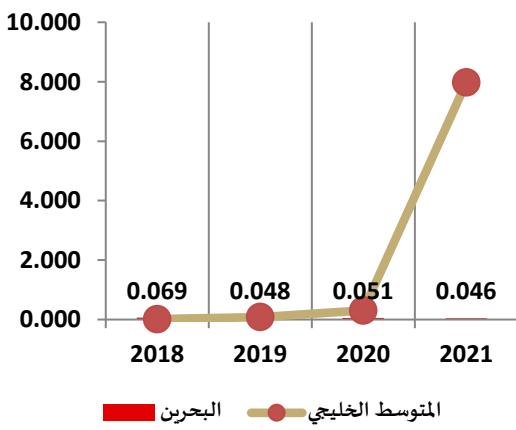
متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة لشركات الصناعة في بورصة البحرين



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:


مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم استقرار مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم بأداء فعال ومستمر.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى انخفاض مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة، ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تعزيز موقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

2. سوق دبي المالي:


مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم استقرار مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم بأداء فعال ومستمر.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019 إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى انخفاض مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة، ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تعزيز موقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

3. بورصة البحرين:


مستوى السوق: استقرار النسبة إلى حد ما خلال الأعوام لا يعني بالضرورة كفاءة المؤسسات في محاولة الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم بأداء فعال ومستمر.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018 إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى انخفاض مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة، ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تعزيز موقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

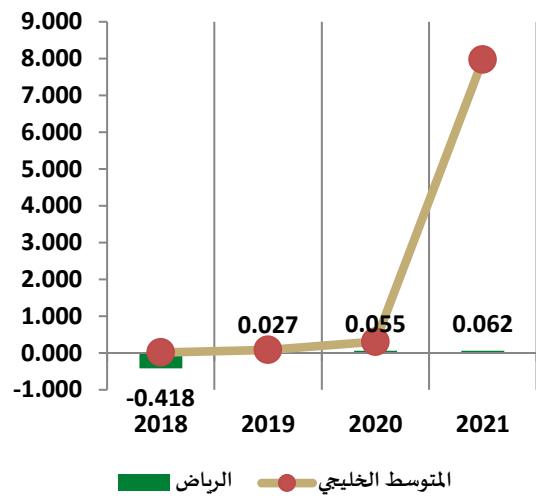


سلبي

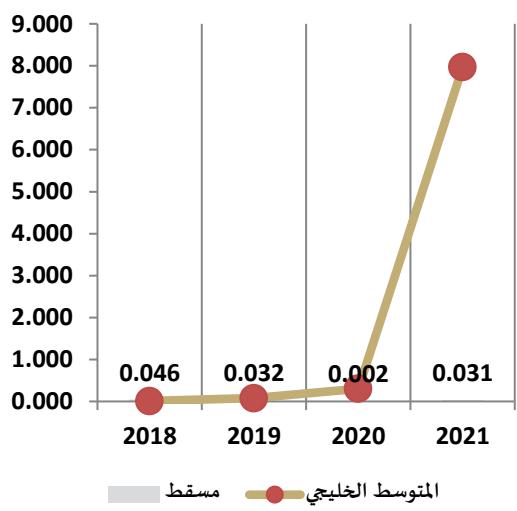
ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة لشركات الصناعة في بورصة مسقط



4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة من عام لآخر إلى حد ما إلى استقرار سياسة المؤسسات في محاولة الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى انخفاض مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة، ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تعزيز مواقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

5. بورصة مسقط:



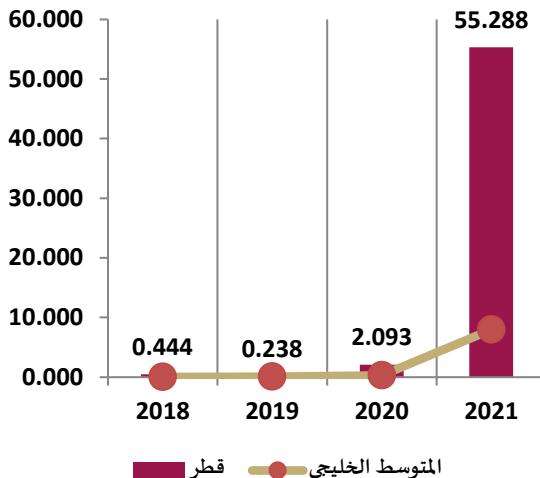
مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم استقرار مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم بأداء فعال ومستمر.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن انخفاضها خلال الأعوام الأخرى يشير إلى انخفاض مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة، ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تعزيز مواقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

 سلبيأيجابي 

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة
لشركات الصناعة في بورصة قطر

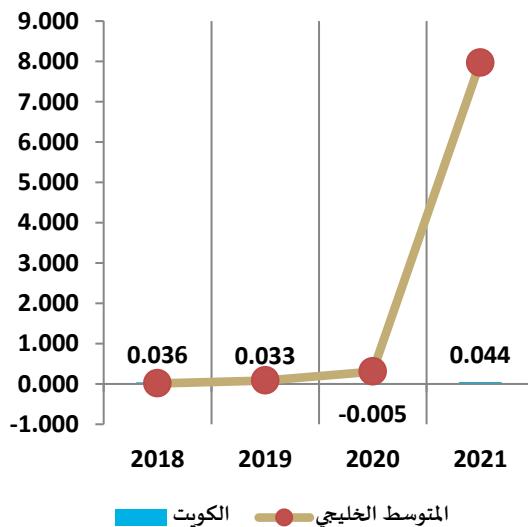


6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام إلى كفاءة سياسة المؤسسات في الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ارتفاع مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة ويدل ذلك عن كفاءة إدارة المؤسسات في تعزيز موقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة
لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم استقرار مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة سياسة المؤسسات في الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم بأداء فعال ومستمر.

مستوى القطاع: بالرغم ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن انخفاضها خلال الأعوام الأخرى يشير إلى انخفاض مستوى نصيب السهم من الأرباح المحققة ويعبر ذلك عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تعزيز موقعها في القطاع التي تنتهي إليه من خلال الاستفادة من الأرباح التي تتحققها في رفع قيمة السهم.

نسب الاستثمار

ب- نصيب السهم من الأرباح الموزعة

$\text{الأرباح الموزعة} \div \text{متوسط عدد الأسهم}$





سلبي

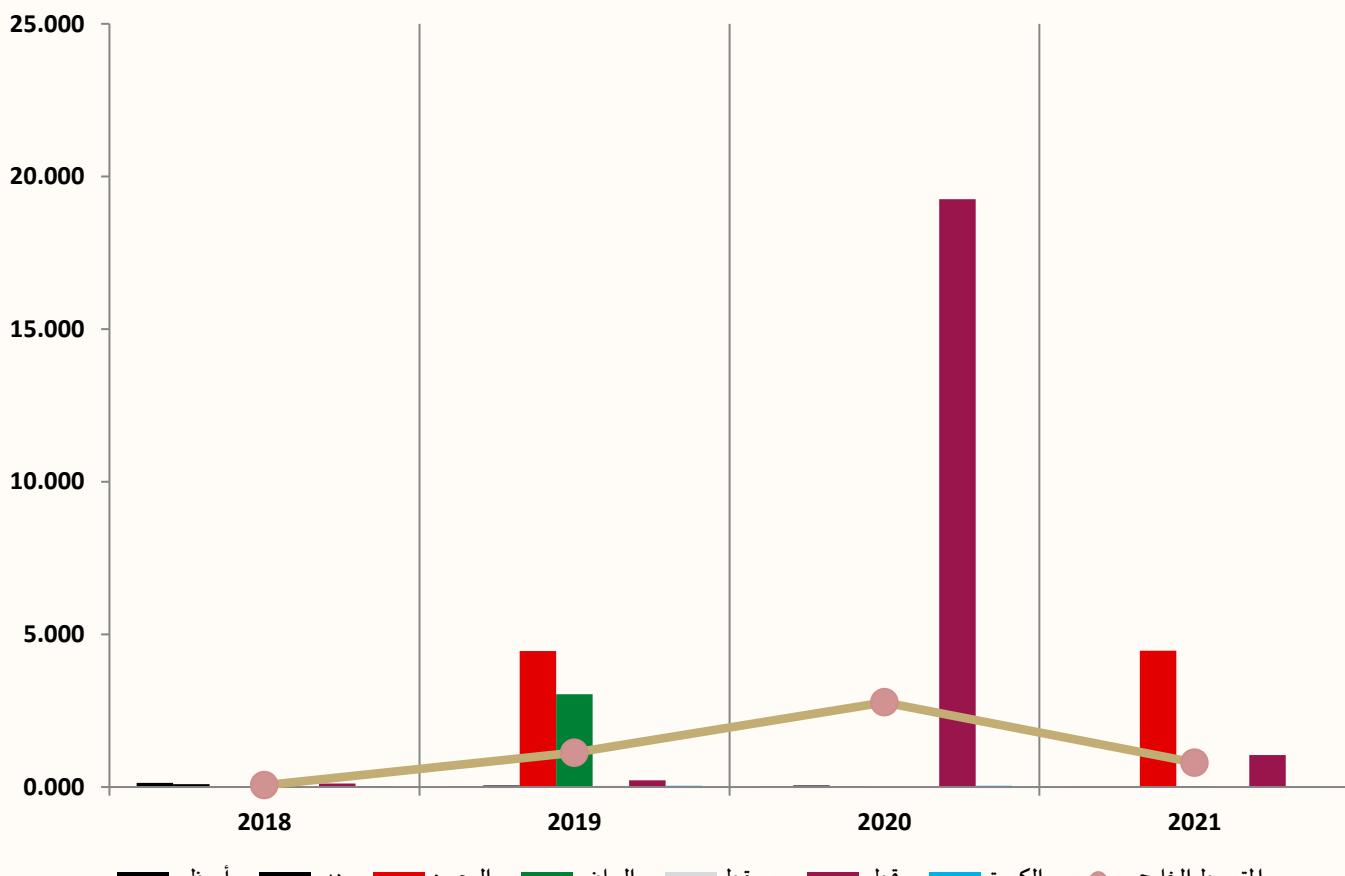
ايجابي

التحليل العام للقطاع:



بالرغم من ارتفاع النسبة في سوقين إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة بصورة فاعلة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



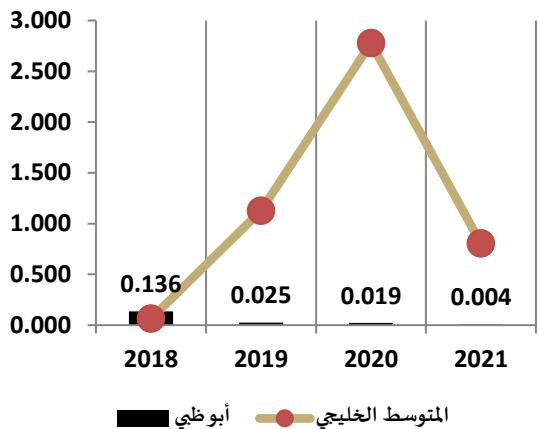
(وفقاً لجدول الإحصاء 3,2,1,4 ضمن المرفقات)

 سلبي

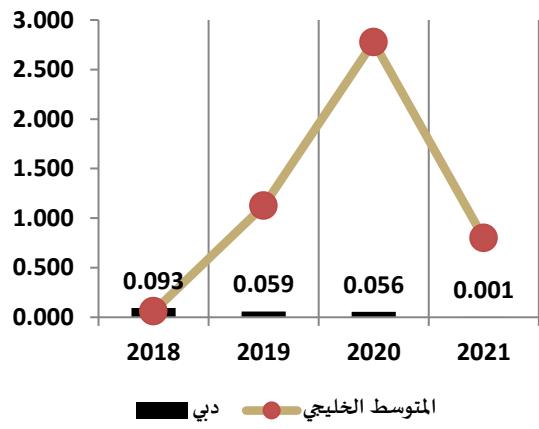
 إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

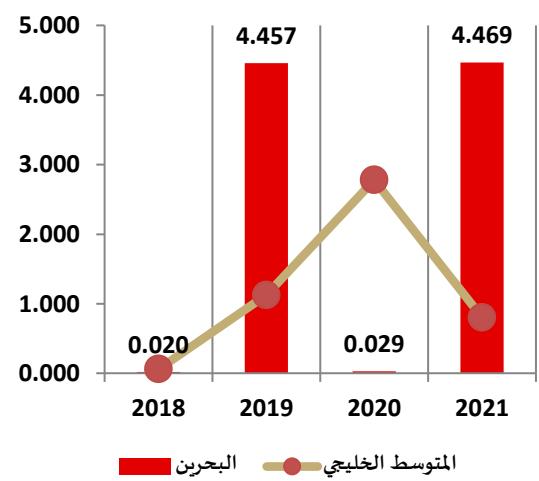
متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق
المالية



متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير الانخفاض في النسبة خلال الأعوام إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة بشكل ملحوظ نتيجة عدم توزيع أرباح في بعض مؤسسات القطاع.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في عام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية يشير إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة نتيجة عدم توزيع أرباح في بعض مؤسسات القطاع.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير الانخفاض المستمر للنسبة خلال الأعوام إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة بشكل ملحوظ نتيجة عدم توزيع أرباح في بعض مؤسسات القطاع.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية يشير إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة بشكل ملحوظ نتيجة عدم توزيع أرباح في بعض مؤسسات القطاع.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق:  يشير التذبذب المستمر للنسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

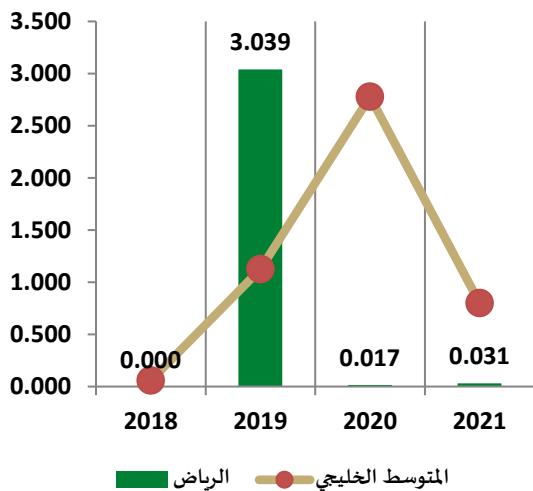
مستوى القطاع:  بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في عامي 2018م، 2020م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير إلى ارتفاع نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع ارتفاع قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، ودل ذلك على كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل إيجابي على المساهمين.



سلبي

ايجابي

متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



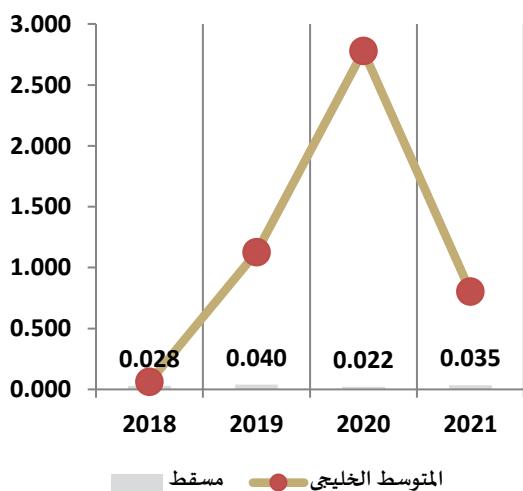
تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر للنسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م بشكل ملحوظ، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، ودلّ ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:

مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر للنسبة من عام لآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، ودلّ ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

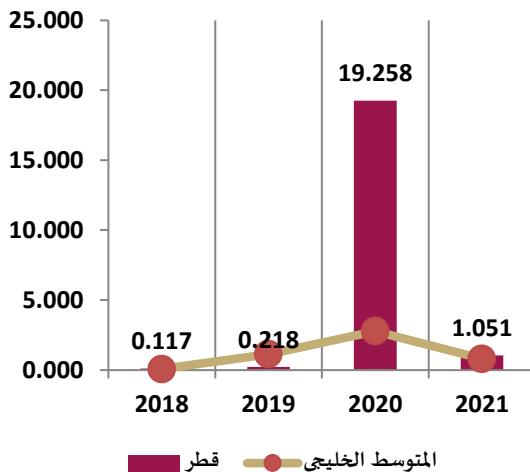


سلبي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في بورصة قطر

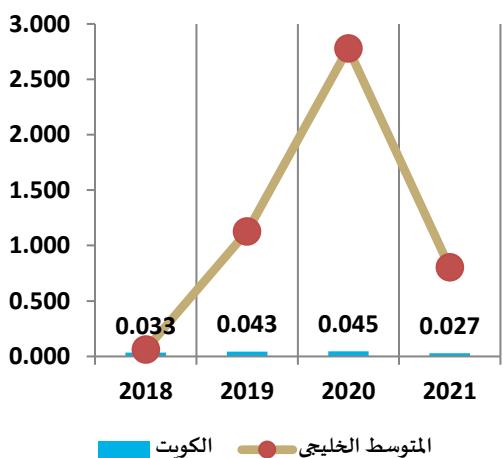


6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر للنسبة من عامآخر إلى ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى وخاصةً في العام 2020م، يشير إلى ارتفاع نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع ارتفاع قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، ودلّ ذلك على كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل إيجابي على المساهمين.

متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة
لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: استقرار في النسبة خلال الأعوام لا يعني بالضرورة استقرار نصيب السهم من الأرباح الموزعة واستقرار قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، وإنما وجوب التعديل على السياسات المتبعة في المؤسسات لتحقيق ميزة تنافسية مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، ودلّ ذلك على ضعف كفاءة المؤسسات في موائمة نصيب السهم مع قيمة الأرباح الموزعة، مما قد ينعكس بشكل سلبي على المساهمين.

نسب الاستثمار

جـ- نسبة التوزيعات النقدية

الأرباح الموزعة ÷ صافي الأرباح المحققة





سلبي

ايجابي

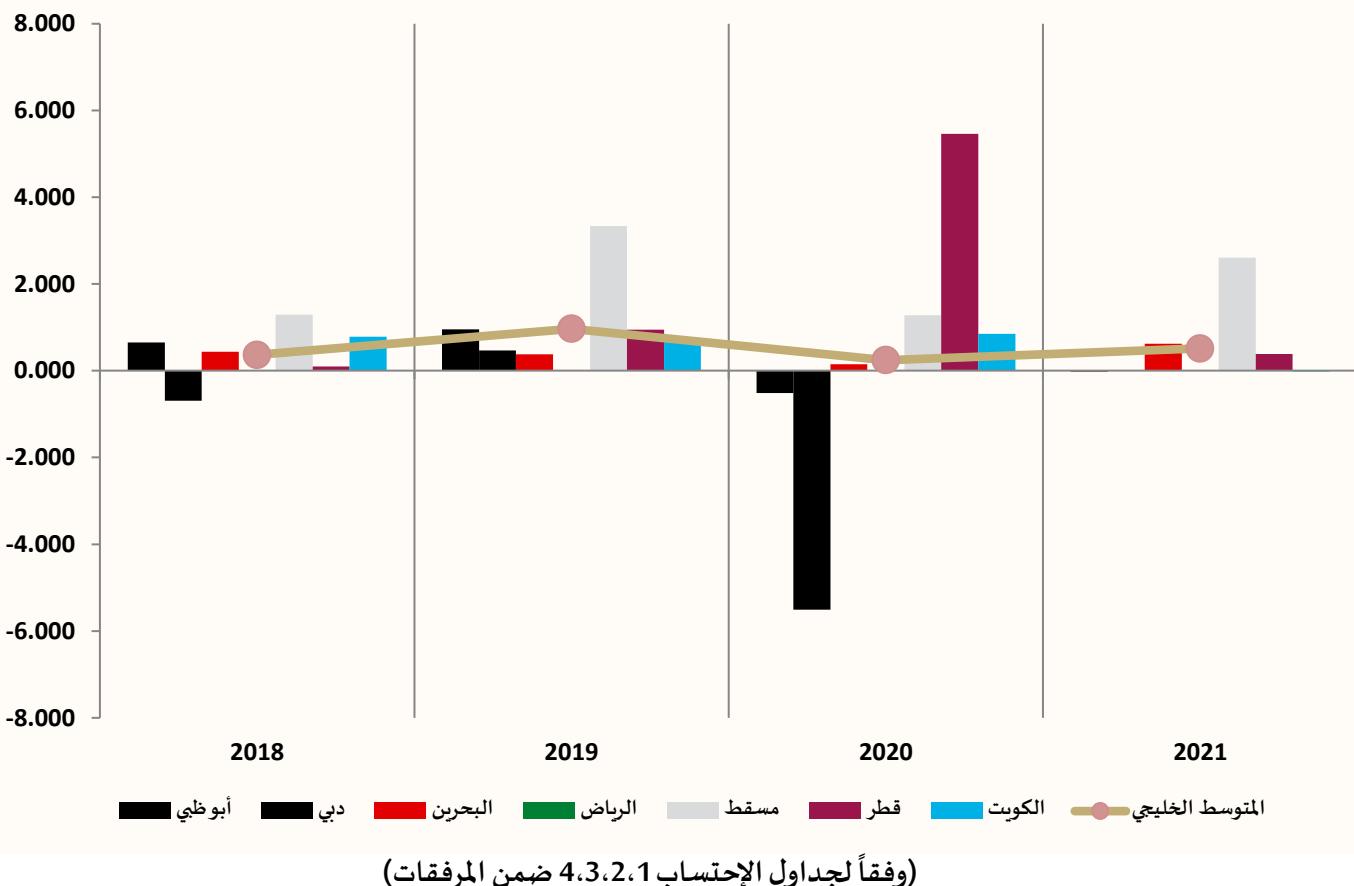
التحليل العام للقطاع:

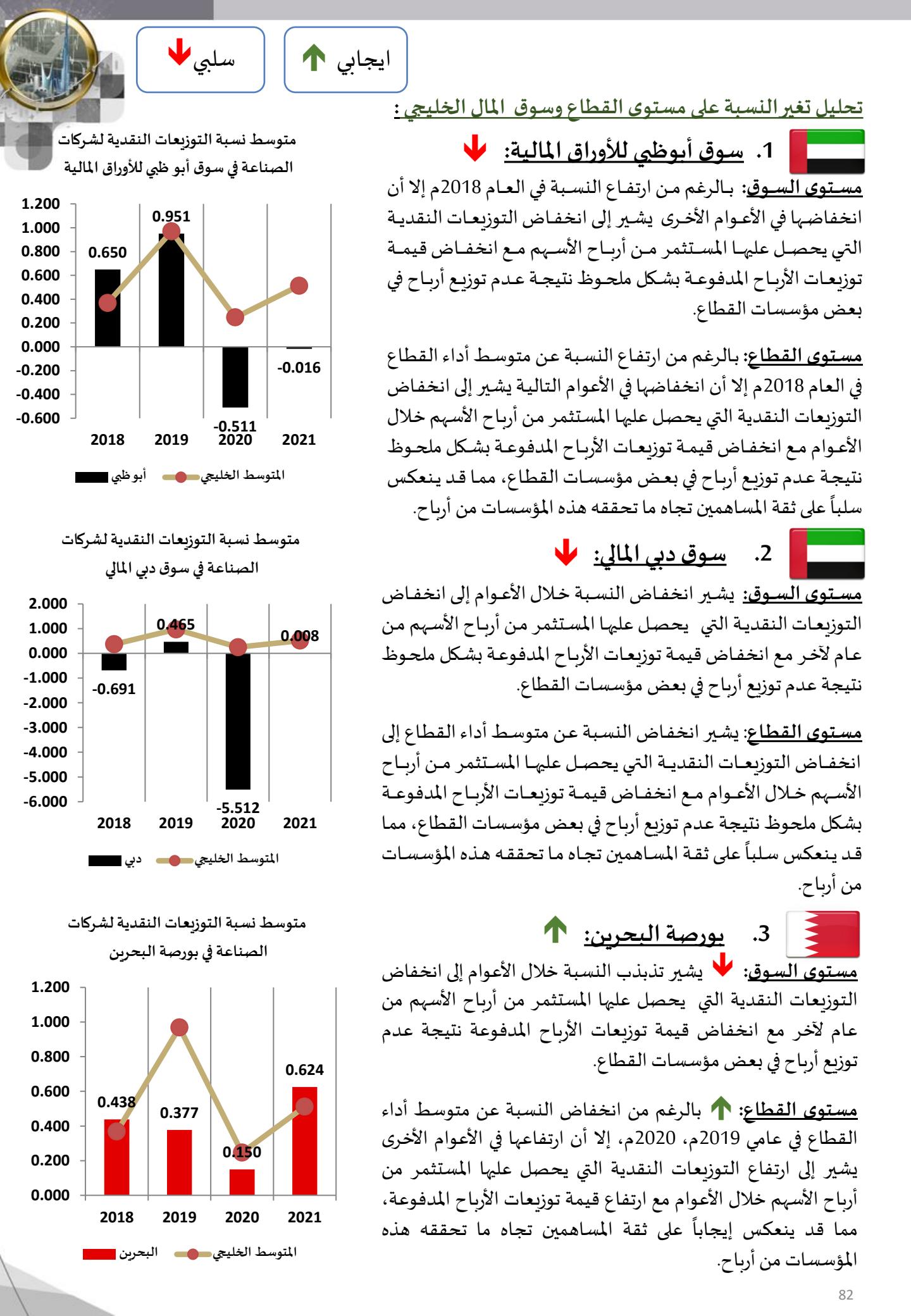
بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في قدرتها على زيادة معدل التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على خلق درجة عالية من الثقة لدى المستثمرين تجاه ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح.



متوسط نسبة التوزيعات النقدية لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال

الفترة من 2018م وحتى 2021م





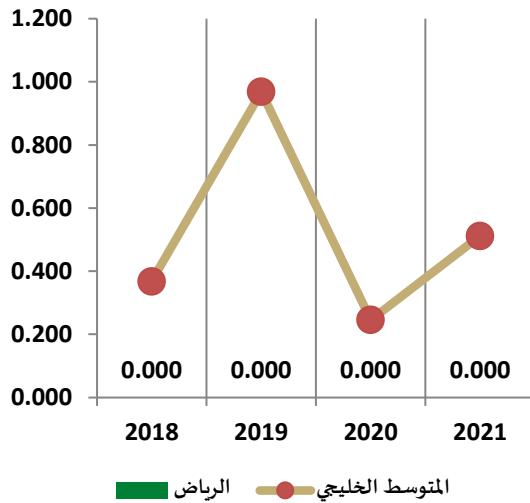


سلبي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التوزيعات النقدية لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



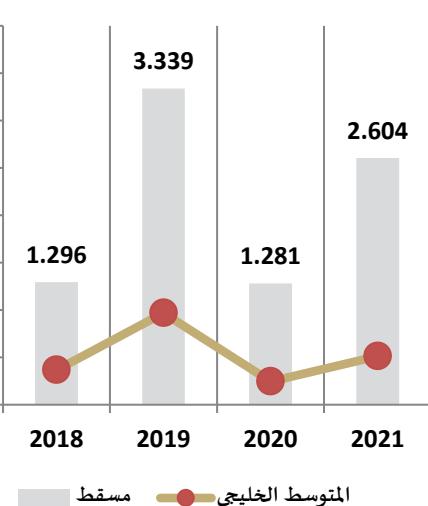
4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة خلال الأعوام إلى انخفاض التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم من عام لآخر مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة بشكل ملحوظ نتيجة عدم توزيع أرباح في مؤسسات القطاع.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى انخفاض التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم خلال الأعوام مع انخفاض قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة بشكل ملحوظ نتيجة عدم توزيع أرباح في مؤسسات القطاع، مما قد يعكس سلباً على ثقة المساهمين تجاه ما تتحققه هذه المؤسسات من أرباح.

متوسط نسبة التوزيعات النقدية لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم استقرار التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم من عام لآخر مع تذبذب قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة بشكل ملحوظ نتيجة عدم توزيع أرباح في بعض مؤسسات القطاع.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى ارتفاع التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم خلال الأعوام مع ارتفاع قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة نتيجة توزيع أرباح في بعض مؤسسات القطاع، مما قد يعكس إيجاباً على ثقة المساهمين تجاه ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح.



سلبي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التوزيعات النقدية لشركات الصناعة في بورصة قطر

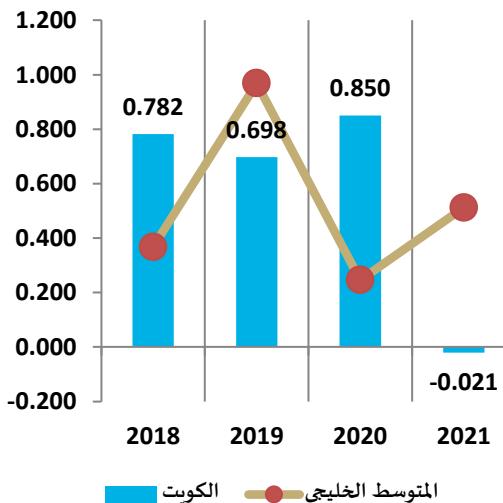


6. بورصة قطر:

مستوى السوق: تشير النسبة إلى تذبذب التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم من عام لآخر، الأمر الذي قد ينعكس سلبياً على ثقة المستثمرين تجاه ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن أداء المؤسسات كان منخفضاً في الأعوام الأخرى، وذلك نتيجة انخفاض نسبة التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم مع انخفاض قيمة الأرباح الموزعة لا سيما في العام 2018م، الأمر الذي قد ينعكس سلبياً على ثقة المستثمرين تجاه ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح.

متوسط نسبة التوزيعات النقدية لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: تشير النسبة إلى تذبذب التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم من عام لآخر مع انخفاضها الملحوظ في العام 2021م، الأمر الذي قد ينعكس سلبياً على ثقة المستثمرين تجاه ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في عامي 2019 ، 2021م إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير إلى ارتفاع التوزيعات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم خلال الأعوام مع ارتفاع قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة، مما قد ينعكس إيجابياً على ثقة المساهمين تجاه ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح.

نسب المديونية

أ-نسبة الالتزامات إلى الأصول

اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي الأصول

5





سلبي

إيجابي

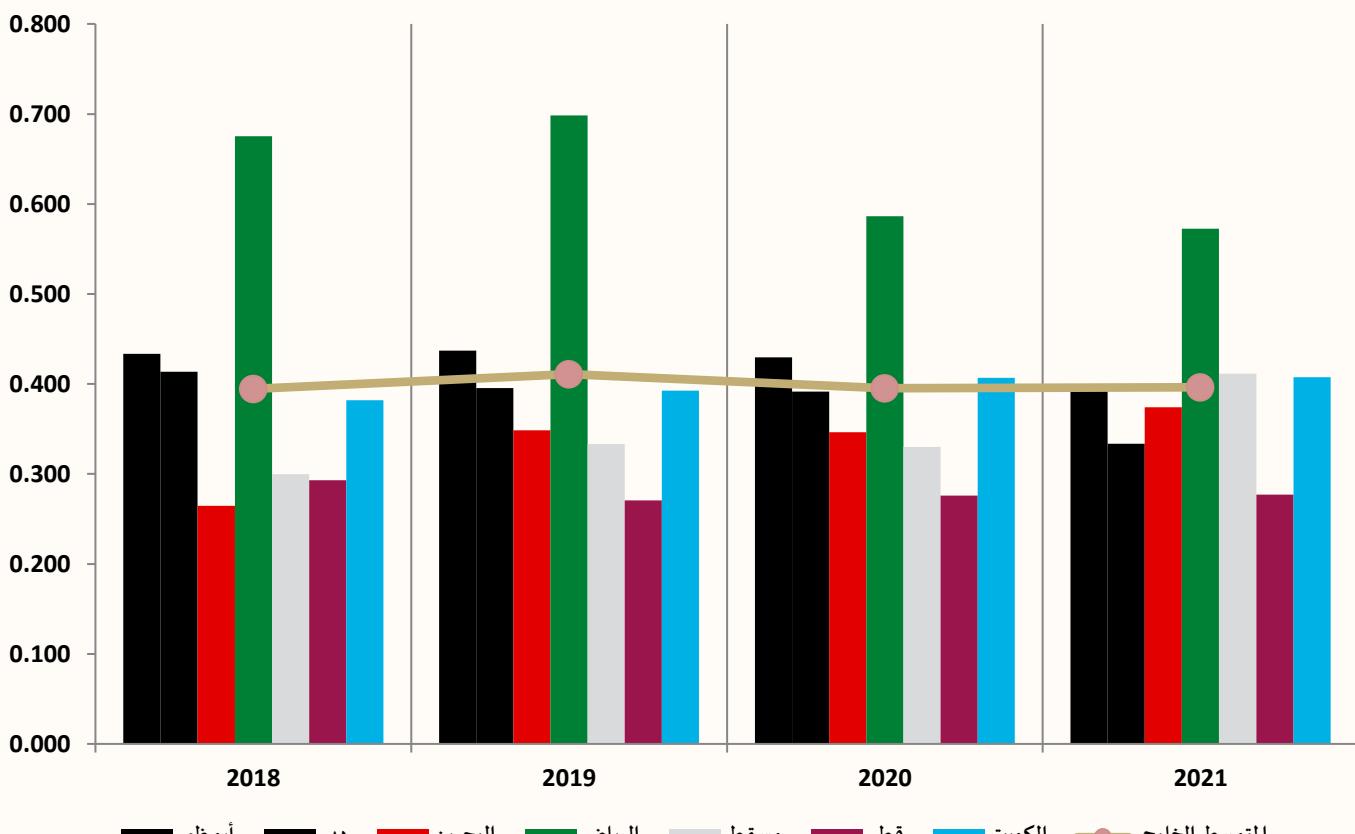
↓ التحليل العام للقطاع:



بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة إدارة المؤسسات في قدرتها على أن يكون لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المرتبطة على الديون.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية

خلال الفترة من 2018 م حتى 2021 م



(وفقاً لجدول الإحصاء 4.3.2، ضمن المرفقات)

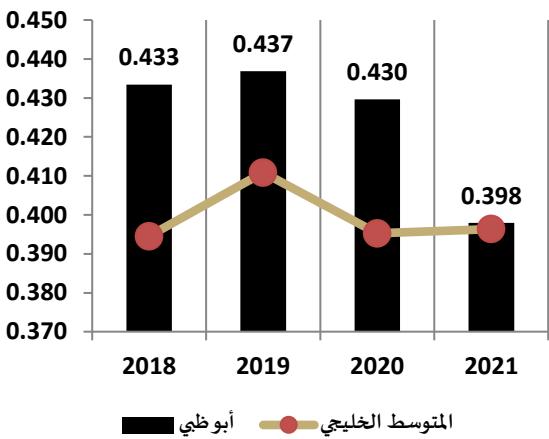


سلي

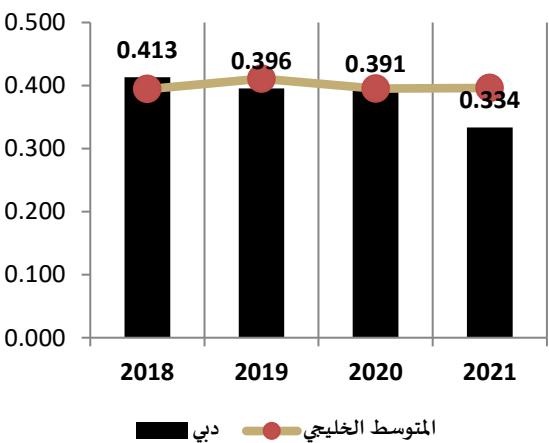
إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

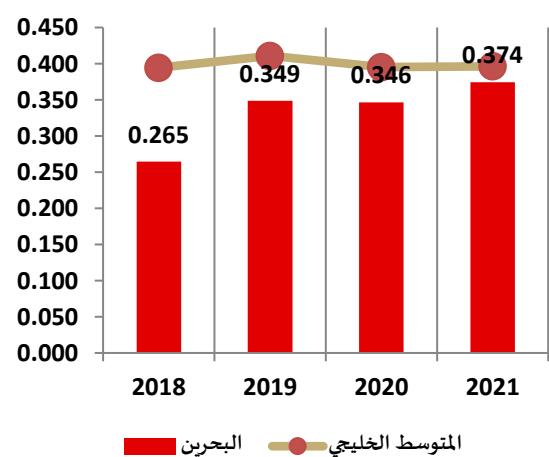
متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المرتبطة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر بأن لدى المؤسسات الأصول الكافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المرتبطة على الديون.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء مستوى القطاع عن العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية يشير إلى أن إدارة المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المرتبطة على الديون.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة على الديون.

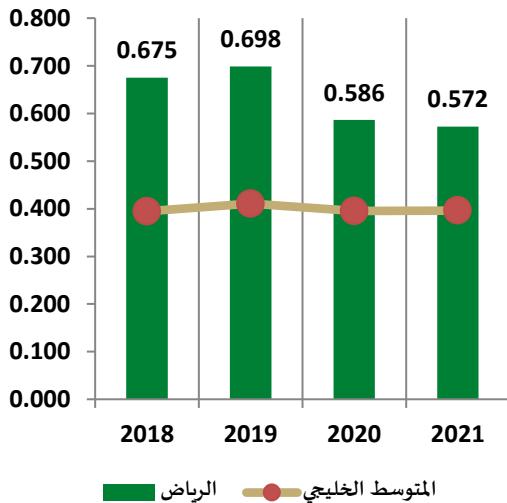
مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن لدى المؤسسات الأصول الكافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر المرتبطة على الديون، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة تجنبًا لارتفاع النسبة مستقبلاً.



سلبي

إيجابي

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

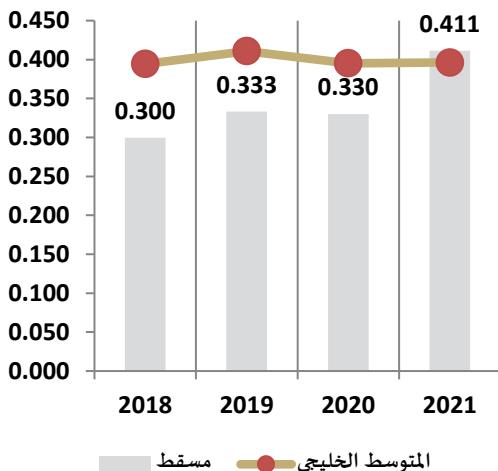
4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المرتبطة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيرًا أكثر عميقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة على الديون.

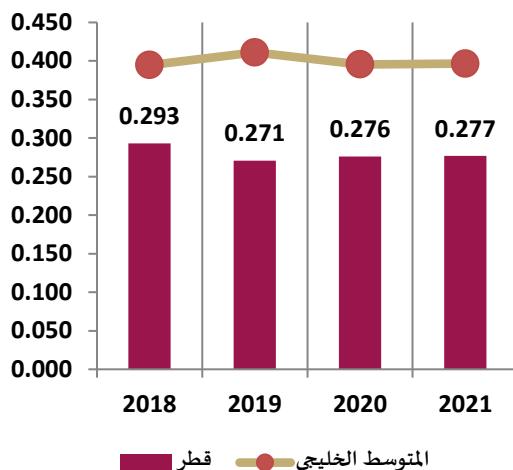
مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2021 إلا أن انخفاضها في الأعوام يشير إلى أن إدارة المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المرتبطة على الديون.

سلبي ↑

إيجابي ↓

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في بورصة قطر



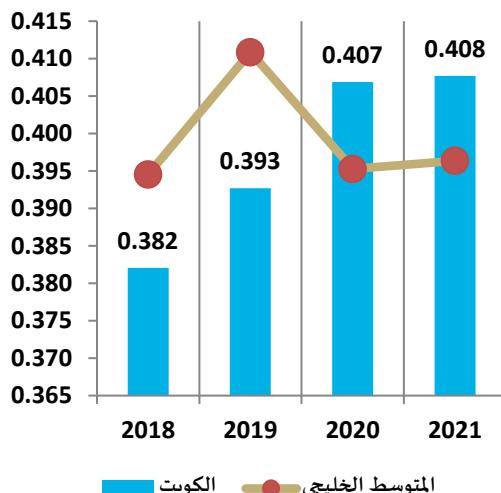
6. بورصة قطر: ↓



مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: ↓ يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع أن لدى المؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها أصبحت لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت: ↑



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال عامي 2018م، 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام التالية يشير إلى أن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

نسب المديونية

بـ- نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية

اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي حقوق الملكية





سلبي
↑

إيجابي
↓

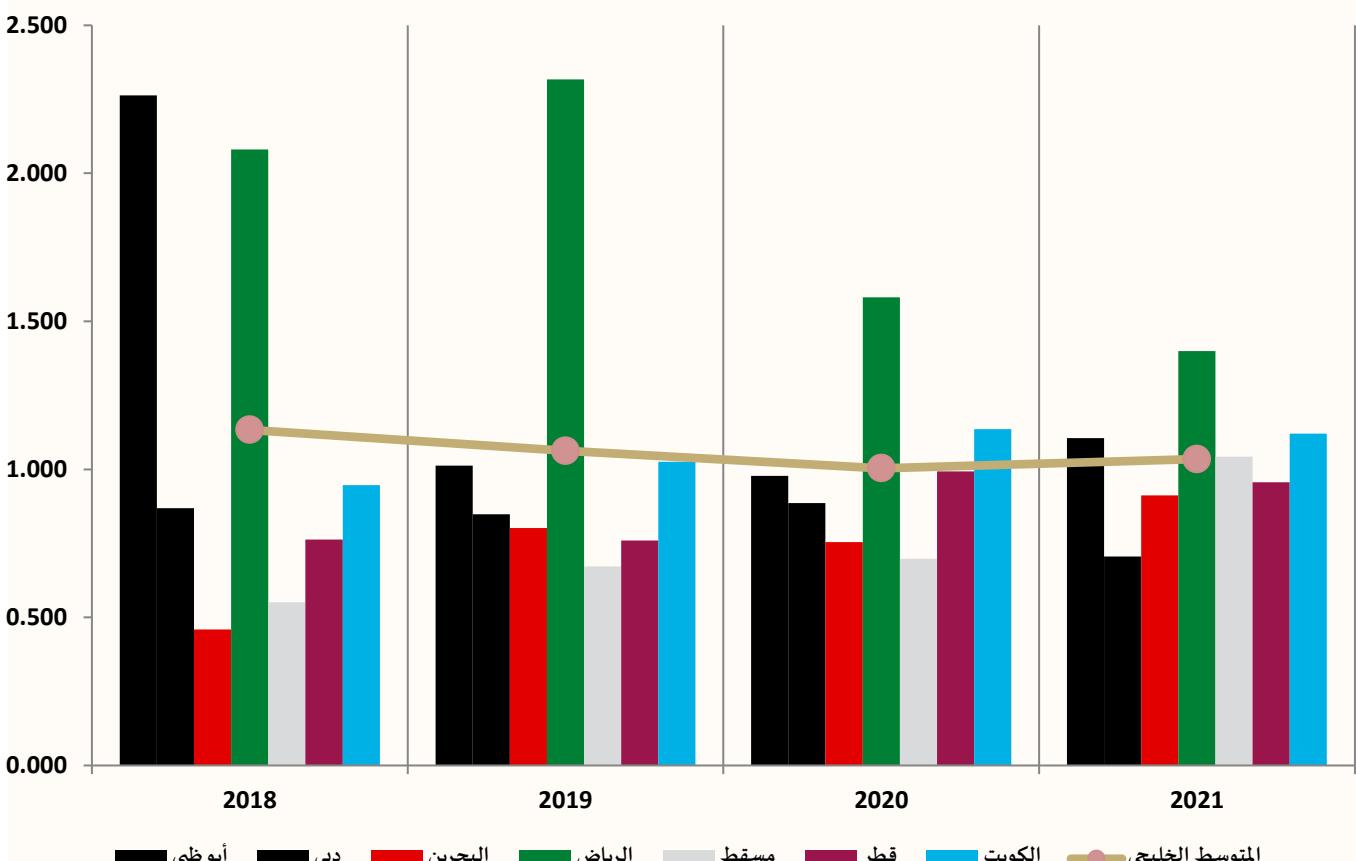
التحليل العام للقطاع:



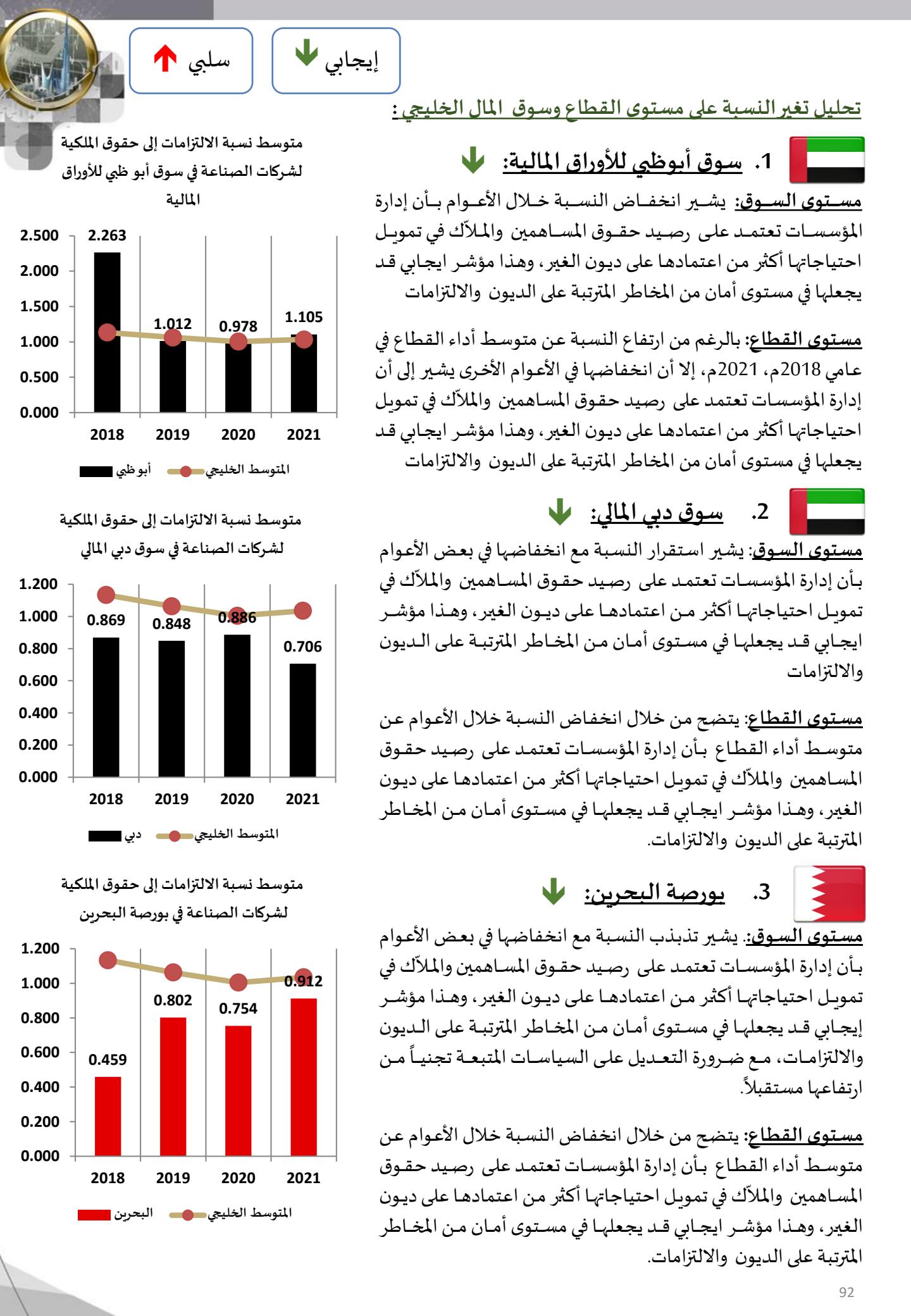
بالرغم من ارتفاع النسبة في سوقين إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة إدارة المؤسسات في الاعتماد على رصيد حقوق المساهمين والملاك أكثر من اعتمادها على ديون الغير في تمويل احتياجاتها، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى آمن ومستقر من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال

الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجدول الإحصاء 4,3,2,1, ضمن المرفقات)

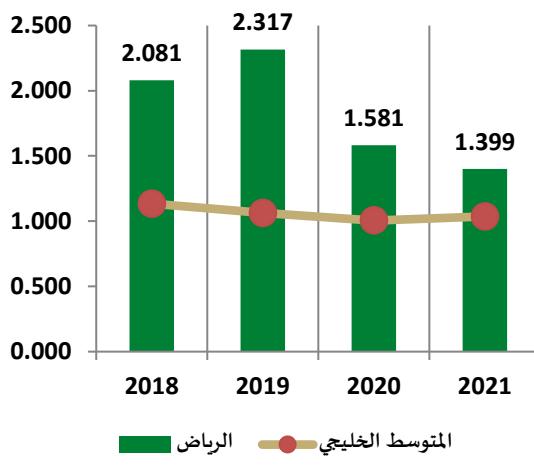




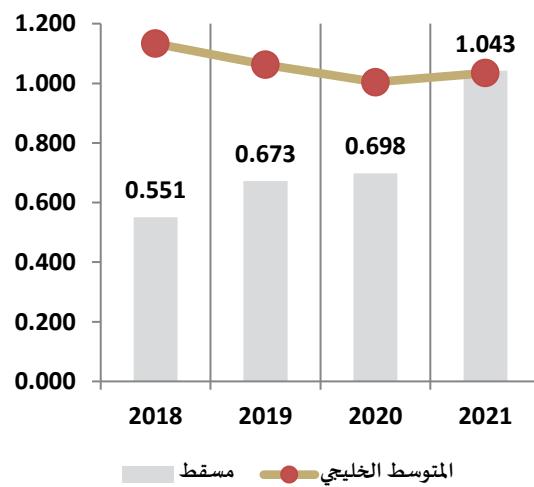
سلبي

إيجابي

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة مسقط



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع ارتفاعها أحياناً عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة إلى حد ما خلال الأعوام عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

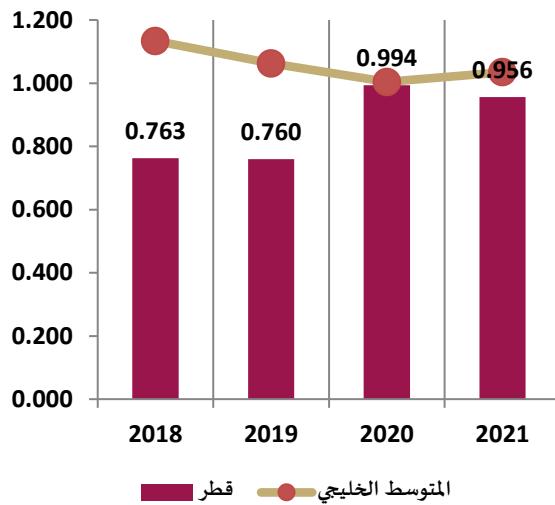
مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021 إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى أن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

سلبي ↑

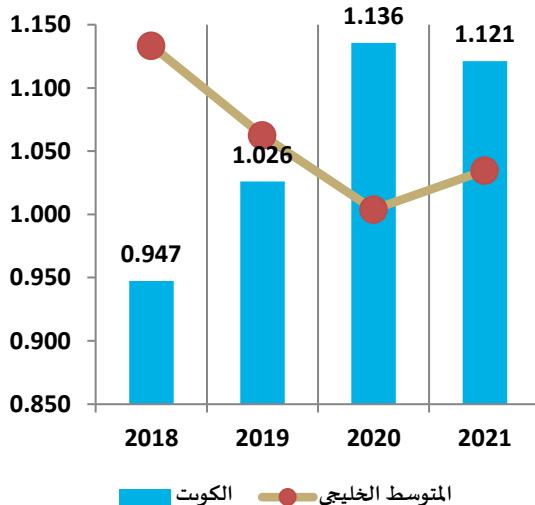
إيجابي ↓

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة قطر



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة الكويت



6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة مع انخفاضها في بعض الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من ارتفاعها مستقبلاً.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن أداء متوسط القطاع في عامي 2018م، 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام التالية يشير إلى أن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

نسب المديونية

جـ- نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول

اجمالي حقوق الملكية ÷ اجمالي الأصول

5





سلبي

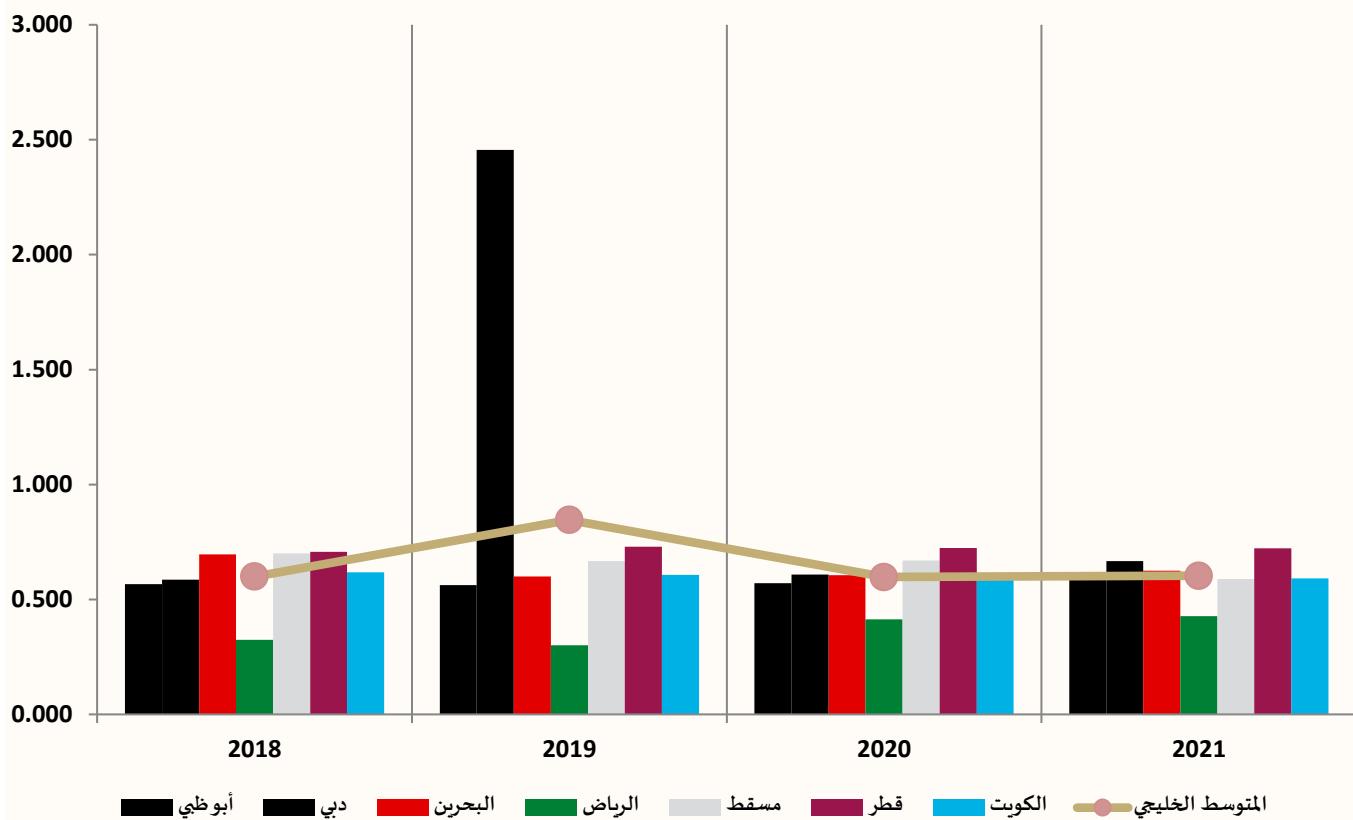
إيجابي

↑ التحليل العام للقطاع:



بالرغم من انخفاض النسبة في ثلاثة أسواق، إلا أن ارتفاعها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع، يعبر عن كفاءة المؤسسات في الاعتماد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م

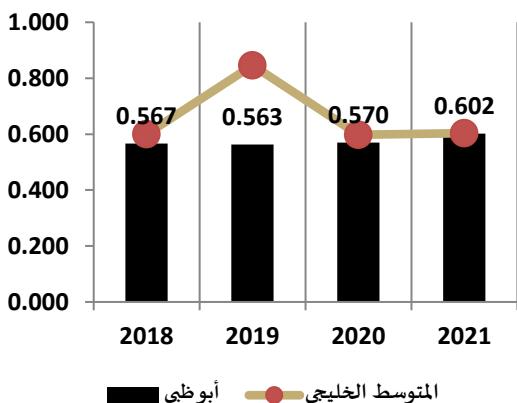


(وفقاً لجدول الإحتساب 4,3,2,1, ضمن المرفقات)

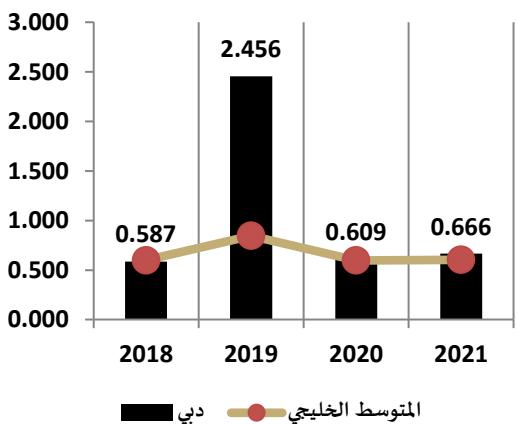
 سلبيأيجابي 

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

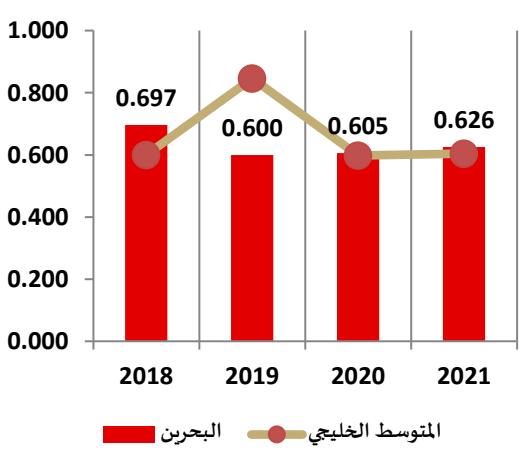
متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق:  يتضح من خلال استقرار النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع:  يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المرتفع لقيمة الأصول، بعدم الاستقرار في مساهمة المالك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يتضح من خلال ارتفاع النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن ارتفاعها في الأعوام التالية مع ارتفاع رصيد حقوق الملكية مقارنةً بقيمة الأصول يشير إلى الاستقرار في مساهمة المالك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يتضح من خلال استقرار النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

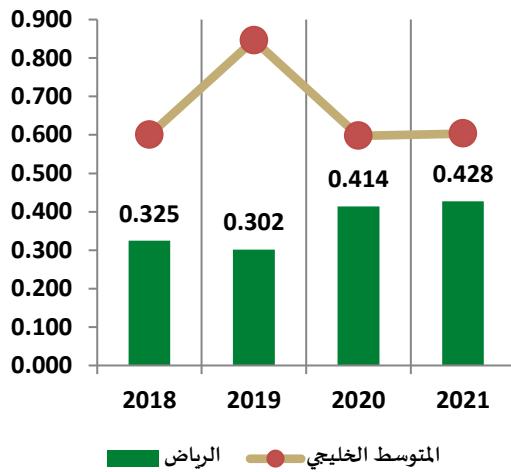
مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى مع ارتفاع رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المنخفض لقيمة الأصول، يشير إلى أن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك أكثر من اعتمادها على ديون الغير في تمويل أصولها، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى منخفض من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.



سلبي

إيجابي

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

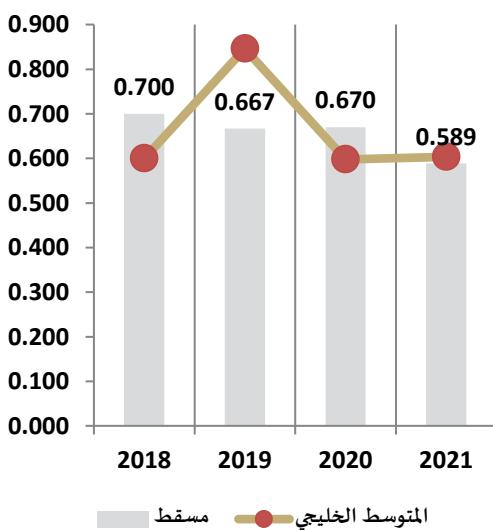
4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يتضح من خلال تذبذب النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملأك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المرتبطة علها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المرتفع لقيمة الأصول، بعدم الاستقرار في مساهمة الملأك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة علها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر بأن إدارة المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملأك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعل المؤسسات في مستوى غير مستقر إلى حدٍ ما من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول يشير بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملأك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

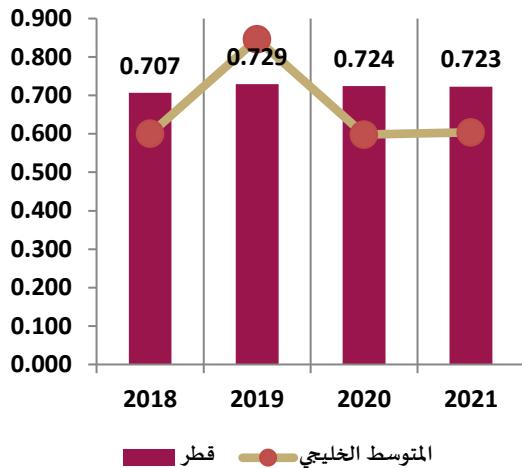


سلبي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في بورصة قطر

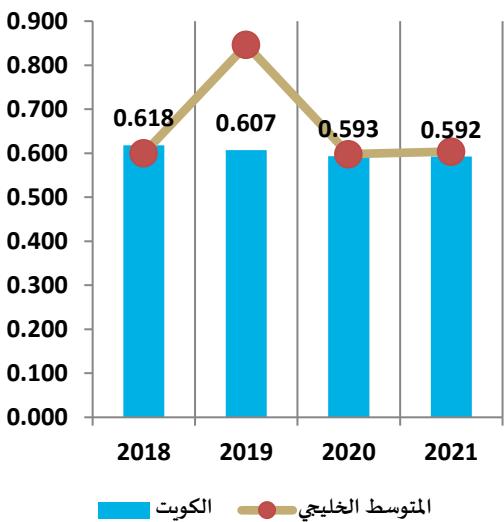


6. بورصة قطر:

مستوى السوق: يشير استقرار النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان إلى حدٍ ما من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق: يشير استقرار النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان إلى حدٍ ما من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية مع الانخفاض في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول يشير بأن إدارة المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعل المؤسسات في مستوى غير مستقر من المخاطر المرتبطة على الديون والالتزامات.

نسبة المديونية

د- معدل تغطية الفائدة

الربح قبل الضرائب والفوائد ÷ مصروف الفوائد

5





سلبي

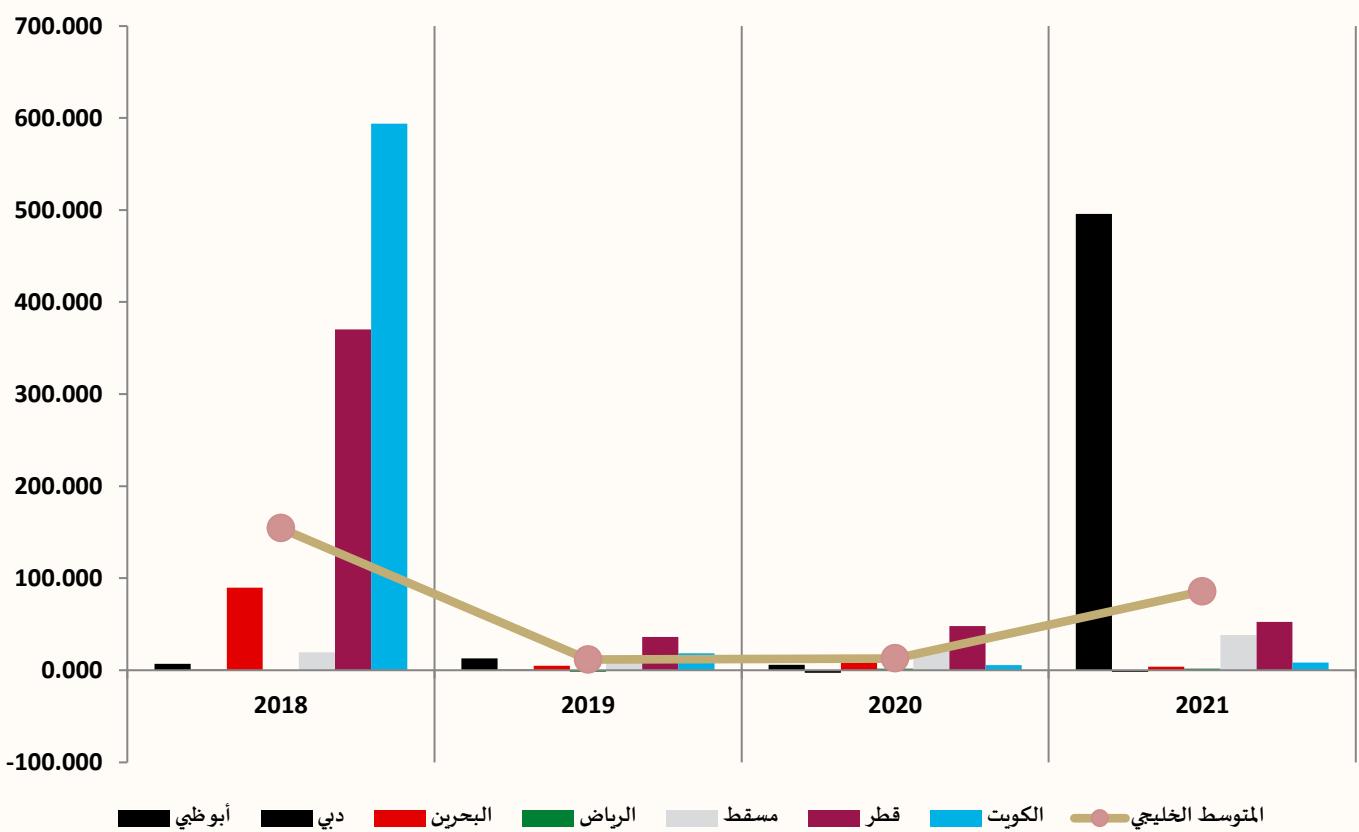
ايجابي

التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع المعدل في سوقين إلا أن انخفاضه من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في تغطية قيمة الفوائد على قروضها، ودلل ذلك على عدم قدرتها على تغطية فوائد قروضها التمويلية.



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



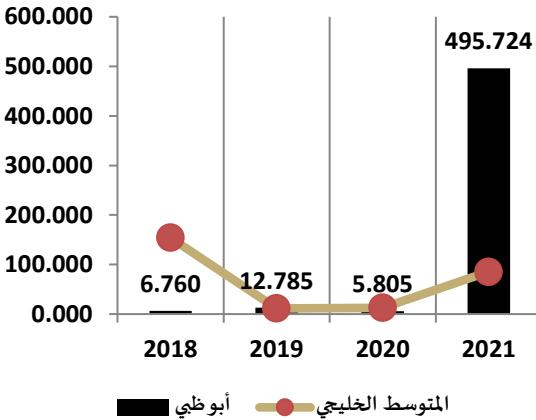


سلبي

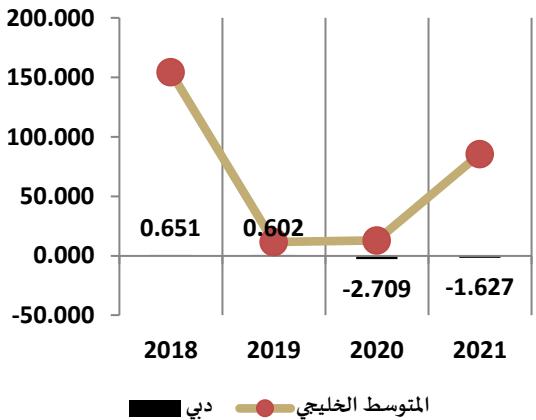
ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

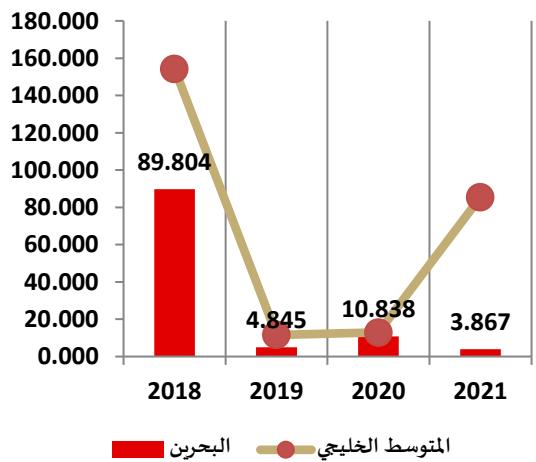
متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2021م بشكل ملحوظ إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يعبر عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة للمحافظة على الارتفاع الذي حدث في العام 2021م.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تغطية فوائد قروضها التمويلية.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يتضح من خلال التذبذب المستمر للمعدل من عام لآخر بشكل ملحوظ على ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة تجنبًا من استمرار هذا الانخفاض مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير الانخفاض المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: يشير انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

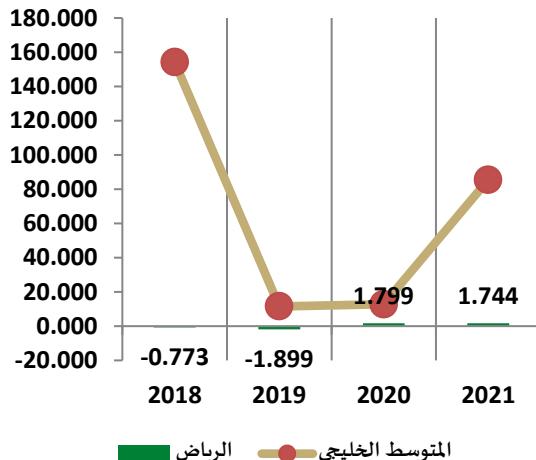


سلبي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة
في سوق التداول السعودي



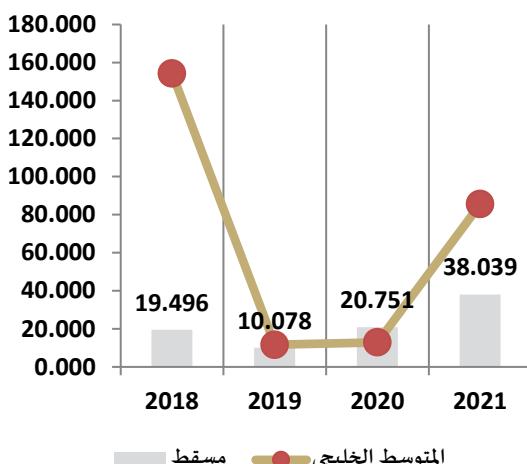
4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: يشير انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



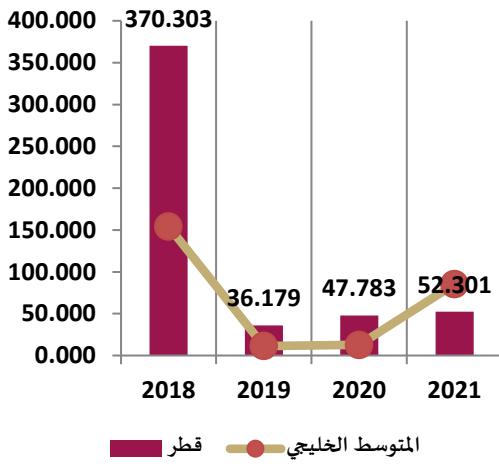
مستوى السوق: يشير انخفاض المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

 سليأيجابي 

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في بورصة قطر



6. بورصة قطر:

مستوى السوق:  يشير الانخفاض في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة.

مستوى القطاع:  بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في عام 2021م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى وخاصةً الارتفاع الملحوظ في العام 2018م يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع ضرورة التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة كما حدث في العام 2018م.

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:

مستوى السوق:  يشير الانخفاض المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة للوصول إلى الأداء الجيد الذي حدث في العام 2018م، وتجنبًا من استمرار هذا الانخفاض مستقبلًا.

مستوى القطاع:  بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع خلال عامي 2020م، 2021م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى وخاصةً الارتفاع الملحوظ في العام 2018م يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع ضرورة التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة كما حدث في العام 2018م.

جداول احتساب النسب المئوية



الجدول 1 (2021)

النسبة المئوية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	قطر	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول								2.424
نسبة التداول السريعة								1.909
نسبة النقدية								0.773
صافي رأس المال العامل								4,164
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون								20.868
متوسط فترة التحصيل								88.028
معدل دوران المدينون								3.795
معدل دوران الأصول الثابتة								0.817
معدل دوران الأصول								0.498
نسب الربحية:								
هامش الربح								0.168
نسبة صافي الربح إلى المبيعات								0.180
العائد على الاستثمار								0.054
العائد على حقوق الملكية								0.066
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة								7.974
نصيب السهم من الأرباح الموزعة								0.802
نسبة التوزيعات النقدية								0.512
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول								0.396
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية								1.035
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول								0.604
معدل تغطية الفوائد								86.973
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول								10082770
متوسط إجمالي الأصول الثابتة								6959761
متوسط رصيد المدينون								942813
متوسط رصيد المخزون								542474

(الجدول 2) م 2020

النسبة المئوية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	قطر	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.689	1.085	3.929	1.520	3.287	3.242	1.515	2.324
نسبة التداول السريعة	1.330	0.831	3.330	1.024	1.966	2.343	1.202	1.718
نسبة النقدية	0.512	0.194	1.943	0.100	0.572	1.790	0.362	0.782
صافي رأس المال العامل	22,260	70,204	24,489	18,495	5,043	6,923	11,867	22,754
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	60.417	2.919	12.056	3.733	3.326	8.676	15.806	15.276
متوسط فترة التحصيل	102.591	125.404	74.152	98.056	129.608	103.543	80.262	101.945
معدل دوران المدينون	2.432	2.312	6.951	2.995	4.383	2.901	2.615	3.513
معدل دوران الأصول الثابتة	1.382	0.127	1.662	0.658	0.686	0.408	0.563	0.784
معدل دوران الأصول	0.363	0.099	0.619	0.390	0.731	0.258	0.372	0.404
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.189	-0.150	1.965	0.120	0.184	0.254	0.246	0.401
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.190	-0.247	2.593	0.028	-0.003	0.178	-0.323	0.291
العائد على الاستثمار	-0.014	-0.022	0.346	-0.003	0.016	0.029	-0.002	0.050
العائد على حقوق الملكية	-0.065	-0.058	0.581	0.041	0.003	0.040	-0.047	0.071
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	-0.046	-0.021	0.051	0.055	0.002	2.093	-0.005	0.304
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.019	0.056	0.029	0.017	0.022	19.258	0.045	2.778
نسبة التوزيعات النقدية	-0.511	-5.512	0.150	0.000	1.281	5.463	0.850	0.246
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.430	0.391	0.346	0.586	0.330	0.276	0.407	0.395
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	0.978	0.886	0.754	1.581	0.698	0.994	1.136	1.004
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.570	0.609	0.605	0.414	0.670	0.724	0.593	0.598
معدل تغطية الفوائد	5.805	-0.424	10.838	1.799	20.751	47.783	5.459	13.144
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط اجمالي الأصول	7591329	8081407	11958544	7249892	28952	40277485	104927	10756076
متوسط اجمالي الأصول الثابتة	5033386	7068496	5422616	4299139	39033	29778242	187581	7404071
متوسط رصيد المدينون	1102868	360161	482661	944318	4453	3218629	27724	877259
متوسط رصيد المخزون	672369	241622	155053	757697	7739	2142692	24568	571677

الجدول (3) 2019م

النسبة المالية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	قطر	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول								2.132
نسبة التداول السريعة								1.517
نسبة النقدية								0.594
صافي رأس المال العامل								18,773
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون								17.930
متوسط فترة التحصيل								106.498
معدل دوران المدينون								3.394
معدل دوران الأصول الثابتة								0.867
معدل دوران الأصول								0.444
نسب الربحية:								
هامش الربح								0.279
نسبة صافي الربح إلى المبيعات								0.178
العائد على الاستثمار								0.047
العائد على حقوق الملكية								0.036
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة								0.079
نصيب السهم من الأرباح الموزعة								1.126
نسبة التوزيعات النقدية								0.969
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول								0.412
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية								1.064
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول								0.581
معدل تغطية الفوائد								12.206
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول								11019472
متوسط إجمالي الأصول الثابتة								7448732
متوسط رصيد المدينون								936321
متوسط رصيد المخزون								607745

الجدول (4) 2018م

النسبة المئوية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	قطر	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.693	0.828	3.310	0.650	2.305	3.890	1.547	2.032
نسبة التداول السريعة	1.268	0.675	2.502	0.394	1.184	2.610	1.161	1.399
نسبة النقدية	0.371	0.142	0.372	0.009	0.187	2.600	0.392	0.582
صافي رأس المال العامل	16,578	-25,556	24,513	-1,448	8,475	7,979	12,427	6,139
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	19.752	3.722	11.928	4.495	3.328	6.208	31.700	11.590
متوسط فترة التحصيل	116.486	98.076	70.527	81.206	116.981	84.066	74.059	91.629
معدل دوران المدينون	2.377	1.865	6.484	4.141	5.968	3.283	3.597	3.959
معدل دوران الأصول الثابتة	0.604	0.137	1.465	0.943	0.660	0.444	1.246	0.786
معدل دوران الأصول	0.325	0.107	0.710	0.627	0.786	0.272	0.557	0.483
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.184	0.012	0.907	0.096	0.245	0.338	0.293	0.296
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.057	-0.002	1.009	-0.030	0.064	0.408	0.163	0.222
العائد على الاستثمار	-0.013	-0.001	0.321	-0.019	0.042	0.075	0.051	0.065
العائد على حقوق الملكية	0.010	0.008	0.465	-0.058	0.038	0.107	0.071	0.092
نسب الاستثمار:								
نسبة السهم من الأرباح المحققة	-0.044	-0.038	0.069	-0.418	0.046	0.444	0.036	0.014
نسبة السهم من الأرباح الموزعة	0.136	0.093	0.020	0.000	0.028	0.117	0.033	0.061
نسبة التوزيعات النقدية	0.650	-0.691	0.438	0.000	1.296	0.100	0.782	0.368
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.433	0.413	0.265	0.675	0.300	0.293	0.382	0.395
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	2.263	0.869	0.459	2.081	0.551	0.763	0.947	1.133
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.567	0.587	0.697	0.325	0.700	0.707	0.618	0.600
معدل تغطية الفوائد	6.760	-1.751	89.804	-0.773	19.496	370.303	593.898	153.963
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط اجمالي الأصول	8079608	8311116	14901197	8033486	27419	41052015	97305	11500307
متوسط اجمالي الأصول الثابتة	5012075	5683371	7140469	5345745	37783	28998538	156667	7482093
متوسط رصيد المدينون	1487172	1834131	1194850	1216791	2875	2898814	25617	1237179
متوسط رصيد المخزون	908246	238292	179643	1121104	6619	2096809	22911	653375



[http:// www.gccstat.org](http://www.gccstat.org)

م.ب: 840، الرمز البريدي: 133
سلطنة عمان

<https://facebook.com/gccstat>

P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

twitter.com/gccstat

+ 968 24346499 :

info@gccstat.org

+ 968 24343228: